عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية في إسرائيل

(دراسة موضوع التجنيد الإجباري)

ليلى يعقوب عيسى رجبي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1434هـ - 2013

السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية في إسرائيل

(دراسة موضوع التجنيد الإجباري)

إعداد:

ليلى يعقوب عيسى رجبي

بكالوريوس إدارة إعمال – جامعة يورك- الولايات المتحدة الأمريكية

إشراف : أ.د. اوري دافيس

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية (دراسات إسرائيلية) من كلية الدراسات العليا جامعة القدس

القدس – فلسطين

1434هـ - 2013م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الدراسات الاقليمية/الدراسات الاسرائيلية

إجازة الرسالة

السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية في إسرائيل

(دراسة موضوع التجنيد الإجباري)

اسم الطالبة: ليلى رجبي

الرقم الجامعي : 20913133

المشرف: أ.د. اوري دافيس

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ (17.07.2013) من لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أوري ديفيس التوقع .....
2. الممتحن الخارجي: د. يسري خيزران التوقيع.....
3. الممتحن الداخلي: د. سفيان أبو زايدة التوقيع.....

القدس – فلسطين

1434هـ - 2013م

الإهداء

إلى رمز العطاء

إلى الظل الذي ألجأ إليه كلَّ حين

إلى التي لم تبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح

إلى التي علمتني ارتقاء سلم الحياة بحكمة

إلى من غرست في نفسي حب العلم منذ الصغر

إليك أمي الحبيبة...

إلى من رفعتُ رأسي عالياً افتخاراً به

إلى من قال لي: لا، فكان سبباً في تحفيزي

إلى من علمني كيف أصمد أمام الصعاب

إلى من أحتمي به وقت هبوب الرياح

إليك أبي الحبيب..

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة لم تقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

ليلى رجبي

التاريخ: 17 / 7 /2013م

شكر وعرفان

لابد لي وأنا أخطو خطواتي الأخيرة في طريق إتمام أطروحة المرحلة الأولى من الدراسات العليا، أن أتذكر أعواماً عديدةً استفدتُ خلالَها من أساتذتي الكرام، الذين تكرموا بتقديم الكثير لي، باذلين بذلك جهوداً كبيرة في بناء جيل الغد، دون بخل في إعطاء علمهم الذي حصلوا عليه بعد قضاء أعوام عديدة من التعب والجهد في سبيل الحصول عليه، وقبل أن أمضي قدماً، أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل، وعلى رأسهم الدكتور سامي مسلم، رئيس معهد الدراسات الإقليمية، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس.

وأخص بالذكر مشرفي في عمل هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور أوري دافيس، الذي قدم لي أكبر ما يمكن من علمه ووقته، بما يتعلق بأطروحتي وبكل ما صادفنا من أمور تتعلق بالحياة العلمية والعملية، تبعثرت الكلمات حينما حاولت أن أسطر لك عبارات الثناء والامتنان لقاء مجهودك الرائع، فهنيئاً لي بأن حظيت بتلك الفترة التي كنتَ مرشداً لي فيها. أستاذي الكريم، لقد تعلمت منك أهم ما في هذه الحياة، وهو استمرار البحث عن الحقيقة، وعدم التسليم بالمسلّمات...

"كن عالماً، فإن لم تستطع فكن متعلماً، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم".

أتقدم بالشكر أيضاً لكل مَن ساعدني وقدم لي يد العون والمساعدة، وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث، من خلال المقابلات التي أجريتها، وأولهم عضو الكنيست الأستاذ المحامي سعيد نفاع، سكرتير لجنة المبادرة الدرزية سامر سويد، الأستاذ الدكتور أمل جمال رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب والمحاضر فيها، وأخص بالشكر مَن كان أحد أسباب اختياري هذا

الموضوع لأطروحتي: الأستاذ المحامي يامن زيدان، وهو ابن الطائفة الدرزية ومن قاطني قرية بيت جن، إذ كان للتحوّل الذي أجراه في حياته –من عمله كسجّان للأسرى الأمنيين في إدارة السجون الإسرائيلية إلى محامٍ يدافع عنهم، وعودته إلى هويته القومية الحقيقية– الأثر الكبير في اختياري دراسةَ هذا الموضوع دون غيره.

كما أتقدم بالشكر للدكتور يوسف خيزران، ابن الطائفة الدرزية من قرية يركا، والباحث في معهد فان لير في القدس، على المساعدة التي قدمها لي، بإعطائي نسخة مكتوبة للمحاضرة التي ألقاها في معهد فان لير " اللغة العربية في خدمة مشروع التدريز".

الملخص

بحثت هذه الاطروحة موضوع السياسة الاسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية، وكيف ادت تلك السياسة الى فرض التجنيد الاجباري في الجيش الاسرائيلي على ابناء الظائفة الدرزية، وتم التركيز فيها على كيفية استخدام القيادات الاسرائيلية لسياسة "فرق تسد" _التي ورثتها عن الانتداب البريطاني_ في سبيل فرض سيطرتها على الطائفة الدرزية، فاستخدمت هذه السياسية في عملية تحويل الصراع من كونه فلسطيني إسرائيلي إلى فلسطيني فلسطيني، وان المبرر الاساسي لاختيار الباحثة لهذا الموضوع هو اعتقادها بان الطائفة الدرزية هي جزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني. وقد تمت دراسة التطورات والتأثيرات لتلك السياسة على الدروز القاطنين في القرى الدرزية في اسرائيل، منذ بداية الهجرات الصهيونية الاولى وحتى اليوم.

ان اهم الامور التي هدفت اليها هذه الدراسة هي تبيين كيف أدت السياسة الإسرائيلية تجاه الدروز إلى فرض الخدمة الإجبارية عليهم بالذات، دوناً عن باقي فئات المجتمع الفلسطيني، و طرح آثار تلك الخدمة على أبناء الطائفة الدرزية، لكي تتم معرفة ما إذا كان الدروز قد استفادوا من تأديتهم تلك الخدمة، او تأثروا سلباً منها. وللوصول لذلك تم استخدام منهج دراسة الحالة " Case Study Methodology"

وقد توصلت هذه الدراسة لعدة نتائج من اهمها أن المجتمع الدرزي لم يستفيد من الصفقة التي عقدت بين قسم من قياداته مع الدولة الإسرائيلية – بنفس معايير استفادة المجند "اليهودي"–، فالدروز لم يكونوا إلا أداة استعملتها السياسة الإسرائيلية لتحقيق أهدافها الاستيطانية، مع عدم اكتراثها لاستفادتهم أو عدم استفادتهم كافراد من موالاتها، والدليل على ذلك هو حجم الأراضي

التي فقدتها ولا تزال تفقدها البلدات الدرزية للاستيطان الصهيوني (ل"ليهود" فحسب)، التي لم يتبق منها اليوم سوى ما يقارب ثلث مساحتها قبل قيام الدولة عام 1948. ولتدارك الوضع القائم للدروز، وايقاف الخسارة التي تعرضوا لها جراء التحاقهم بالخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي. وصت الدراسة بعدة أمور اهمها وجوب محاولة الدروز إقامة حراك شعبي بالتنسيق من كافة اللجان الدرزية الوطنية يطالب –عن طريق المقاومة السلمية– بإيقاف التجنيد الاجباري للدروز، او البدء بالمطالبة بإلغاء تخصيص مناهج تعليمية للدروز، وإعادة دمجها مع المناهج التعليمية لباقي المدارس العربية، لأن تلك المناهج، في نهاية الامر، هي العامل الاكبر الذي ساهم بتسهيل عملية دمج الدروز في صفوف الجيش الإسرائيلي، كما هو وارد في نتائج هذه الدراسة.

Israeli Policy Towards the Druze Community (A Study of the Issue of Compulsory Military Service)

Prepared by: Laila Rajabi

Supervisor: Prof. Uri Davis

Abstract:

This research examines Israeli policy towards the Druze community as a case study, and explores how this policy was able to impose on Druze youths compulsory military service in the Israeli Army. The research clarifies how the leadership of the State of Israel managed to implement the policy of "divide and rule" (a policy inherited from the previous British Mandate) in respect of the Druze community in its attempts to impose its control over the community and transform the conflict in Palestine from Palestinian versus Israeli conflict into an internal Palestinian-against-Palestinian conflict.

The basic justification of the study is the belief that the Druze community is to be considered an integral part of the Palestinian people. The work examines the development and implications of Israeli policies in respect of the Druze community from the very beginning of the Zionist immigrations to Palestine through the recent time.

The study aims at clarifying how Israeli policy regarding compulsory military service is applied specifically on the Druze community and deliberately not on Palestinian population as a whole, and further discusses the effects of compulsory military service in the Israeli army on young Druze, exploring the question of whether they consider service in the Israeli army as contributing positively or negatively to their daily life.

Towards this end, and supported by case study methodology, the study reaches the following conclusions:

Compulsory military service of the Druze youths hardly fetched positive privilege to the Druze community when compared with their peer "Jewish" soldiers. Israel's policy utilizes Druze's recruit in the army to fulfill its settler-colonial goals, regardless of such benefits as may or may not have incurred individually to Druze youths from their loyalty to Israel. The overall loss of lands to Zionist settlements (for "Jews" only) within the Druze's

municipalities is enormous totaling some two- thirds of the total area that was under their jurisdiction prior to the establishment of Israeli state in 1948.

In order to change the status quo of the situation of the Druze community consequent to subjecting the community to compulsory military service in Israel, the study recommends that Druze motivate popular movements - by way of peaceful resistance - in coordination with all Druze national committees aiming to ending compulsory military service of Druze youths, and with the view to demanding that the targeted educational curriculum towards the Druze be replaced with the curriculum that is delivered in all Arab schools in Israel. As detailed in the conclusions of the study, it is the view of the researcher, that these targeted curricula represent a major factor contributing and facilitating the process of recruiting Druze youths and integrating them into the Israeli army.

فهرس الموضوعات

إقرار .....أ

شكر وعرفان.....ب

ملخص الدراسة بالعربية .....د

الملخص بالانجليزية.....و

الفهرس.....ح

الفصل الأول: خلفية الدراسة 1

1.1 مقدمة : 1

2.1 مشكلة الدراسة 3

3.1 مبررات الدراسة..... 3

4.1 أهداف الدراسة 5

5.1 أسئلة الدراسة 6

6.1 أهمية الدراسة 6

7.1الفرضية الرئيسية للدراسة..... 7

8.1 حدود الدراسة..... 7

9.1 محددات الدراسة ومعوقاتها 8

10.1 منهجية الدراسة..... 9

11.1 الإطار النظري للدراسة..... 9

21.1 إجراءات الدراسة 10

13.1 الدراسات السابقة 12

الفصل الثاني: العلاقات الدرزية الصهيونية 16

1.2 لمحة تاريخية عن الدروز:..... 16

1.1.2 الدروز في إسرائيل..... 17

2.2. العلاقات بين دولة إسرائيل والدروز (مرحلة ما قبل قيام الدولة) 18

1.1.2 مقدمة 18

2.2.2 غياب التمثيل الدرزي عن تنظيمات المقاومة العربية في فلسطين 19

3.2.2 بداية التواصل بين القيادات الصهيونية والدروز 20

4.2.2 بدايات العلاقات الرسمية بين القيادات الصهيونية والدروز..... 22

5.2.2 تطور العلاقات..... 23

3.2 موقف الدروز حتى عام 1948 26

1.3.2 النتائج الأولية للتواصل الصهيوني مع الدروز 27

2.3.2 الموقف الدرزي من الوضع القائم حتى عام 1948 28

4.2 الخلاصة..... 31

الفصل الثالث: العلاقة الإسرائيلية الدرزية بعد قيام الدولة..... 37

1.3تطورات العلاقة الإسرائيلية الدرزية بعد قيام الدولة 37

1.1.3 موالوا السياسية الإسرائيلية قبل فرض التجنيد الإجباري 38

2.1.3 معارضوا السياسية الإسرائيلية قبل فرض التجنيد الإجباري 39

2.3 فرض قانون التجنيد الإجباري عام 1956 41

1.2.3 موقف الدروز من فرض الخدمة العسكرية 43

3.3. الخلاصة 46

الفصل الرابع: فصل الدروز بعد فرض التجنيد الإجباري..... 50

1.4 محطات فصل الدروز بعد فرض التجنيد الإجباري 50

2.4 استمرار مقاومة الدروز للسياسة الإسرائيلية 53

3.4 الخلاصة..... 57

الفصل الخامس: المناهج التعليمية للدروز وآثارها على موضوع التجنيد الإجباري..... 60

1.5 منهج تربوي خاص..... 60

1.1.5 تأثير المناهج التعليمية على الهوية القومية للدروز.....58

2.5 ما يدرس في المناهج الدرزية: 63

3.5 استخدام مواضيع مناهج اللغة العربية لزيادة النعرة الطائفية 73

4.5 الخلاصة..... 78

الفصل السادس: مصادرة الأراضي الدرزية..... 82

1.6 سياسة مصادرة الأراضي 82

1.1.6 مراحل مصادرة الأراضي في القرى العربية والدرزية والسيطرة عليها منذ عام 1948 84

2.6 حجم الأراضي التي فقدتها القرى الدرزية 91

3.6 الخلاصة 96

نتائج الدراسة 100

التوصيات 104

المراجع والمصادر: 107

الملاحق:..... 105

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة

منذ الأعوام الأولى لقيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية عملت القيادات الإسرائيلية على تفكيك وحدة شرائح الشعب الفلسطيني، بهدف تسهيل عملية سيطرتها عليه، وقد تعمدت تلك القيادات أن تعزل الدروز عن مجتمعهم العربي الفلسطيني لنفس الغاية، وعملت على هذا العزل من خلال سبل عديدة أهمها:

حرص القيادات الإسرائيلية على معاملة الطائفة الدرزية معاملة خاصة تختلف عن تلك التي تُعَامَلُ بها بقية شرائح المجتمع الفلسطيني، والتي تمثلت بتخصيص فرض التجنيد الإجباري عليهم فقط من أجل إرسال رسالة مستترة للمجتمع العربي بشكل عام، والدرزي بشكل خاص، بأن الدروز يختلفون عن باقي العرب أو الفلسطينيين، حيث قدمت المؤسسة العسكرية (الجيش) عدة امتيازات للشباب الدروز للالتحاق بالجيش، ثم فرضت الخدمة الإجبارية لمدة ثلاث سنوات عام 1956، على جميع شبان الطائفة الدرزية.

وفصل التعليم المدرسي للدروز عن باقي المدارس العربية وتخصيص مناهج تعليمية مخصصة لهم لبعض المواد التعليمية مثل منهج التاريخ، وحاولت عن طريق تلك المناهج انتزاع الدروز من هويتهم القومية العربية، طمس انتمائهم للعروبة، والتركيز على انتمائهم لهويتهم الطائفية أو المذهبية، من خلال التركيز على بعض المحطات التاريخية التي لم يحظ الدروز فيها بالإنصاف في

ظل عيشهم مع أغلبية سنية، وقد تعمدت القيادات الإسرائيلية استخدام تلك المحطات لتشويه علاقة الدروز بالمجتمع العربي وتنمية النزاعات الدينية والسياسية بينهم.

وفي ظل هذه المعاملة الخاصة التي عُومِل بها الدروز، والواجبات التي قاموا بها في إسرائيل مثل أي مواطن "يهودي"* (أقصد الخدمة العسكرية)، يطرح السؤال: هل فعلاً تعطي دولة إسرائيل هؤلاء الدروز كافة حقوقهم كما تعطيها لجميع مواطنيها "اليهود"؟

* في كل مرة توضع كلمة يهودي بين إشارة القوسين "..." تكون الإشارة إلى أن القصد من يهودي هو المواطن اليهودي الإسرائيلي، وليس المقصود اليهودي بديانته فقط

2.1 مشكلة الدراسة

للوهلة الأولى، يبدو للمُطَّلع على إعلان قيام دولة إسرائيل أن وضع الدروز فيها من المفترض أن يكون متوافقاً مع التزام إعلان قيام دولة إسرائيل بأن "تقيم المساواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسياً بين جميع رعاياها من غير تمييز في الدين والعنصر والجنس، وتؤمن بحرية الأديان والضمير والكلام والتعليم والثقافة، وتحافظ على الأماكن المقدسة لدى كل الديانات وتراعي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة"، مع العلم أنه لم ينص على احترام مبدأ المساواة على أساس القومية، ولذلك، وبالتعمق في دراسة وضع الطائفة الدرزية نجد أن هذا الانطباع ليس دقيقاً.[1]

3.1 مبررات الدراسة

هنالك عدة أسباب مهمة تدعو الباحث لدراسة أوضاع الأقلية الدرزية في دولة إسرائيل، ومنها:

1. أن الطائفة الدرزية جزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني، فهي طائفة دينية انشقت عن الإسلام[2]، وجذورها عربية، مما يعني أن قضية الدروز لا تقل أهميّة عن أية قضية فلسطينية أخرى. وبرأيي إن أهم مسببات الوضع الذي آل إليه الدروز في يومنا هذا هو "اللامبالاة" تجاه قضية التجنيد الإجباري من قبل المجتمع الفلسطيني بشكل عام.

2. الرفض المتباين الذي يعامل به أبناء الطائفة الدرزية من كلا الطرفين في المجتمع: التيار المركزي في المجتمع العربي والمجتمع "اليهودي" (ولكن ليس بشكل متماثل فالأسباب مختلفة)، ففي نظر قسم من المواطنين العرب يبقى أبناء هذه الطائفة عنصراً غير مرغوب به في مجتمعهم ولا يستحق الاندماج والعيش معهم، وذلك بسبب اندماجهم وخدمتهم في الجيش الإسرائيلي، ويعتبرهم البعض أعداءً، ويعاملهم كما يعامل أي جندي إسرائيلي. أما عن المجتمع "اليهودي" فإنه أيضاً

يمارس العنصرية تجاه أبناء الطائفة الدرزية، لأنهم يبقون في نظره "مجرد عرب" في نهاية الأمر[3] بحسب أقوال بعض الدروز، رغم الولاء الذي قدمه قسم منهم لدولة إسرائيل.

3. كمية البحوث أو الكتب – في المكتبات العربية – التي تناقش وضع هذه الطائفة في دولة إسرائيل قليلة نسبياً، وتكاد لا تتعدى عدة كتب صدرت ما قبل العقدين الأخيرين تقريباً، وعدة مقالات منشورة في مجلات ثقافية أو دوريات كتبت في هذا الموضوع. وهي أيضاً إحدى المشكلات التي واجهتني في الدراسة.

4. الفضول الذي اعتراني حول ما يعيشه أبناء هذه الطائفة من أزمة الهوية القومية بعد مشاهدتي للفيلم الوثائقي "العودة إلى الذات"، وهو فيلم وثائقي أُنتج في العام 2009 للمخرج بلال يوسف، الذي يعالج من خلاله قضية التجنيد الإجباري للدروز في الجيش الإسرائيلي، حيث يطرح التناقض الذي يعيشه الشاب الدرزي ما بين كونه ينحدر من أصول عربية ويتكلم اللغة العربية من جهة، وإجباره على أداء الخدمة العسكرية في جيش من غير قوميته وديانته وبيئته من جهة أخرى، بل ووجوب كونه على أُهْبة الاستعداد من أجل التضحية بحياته في سبيل هذا الجيش عند الحاجة.[4]

4.1 أهداف الدراسة

1. تبيين الأسباب التي أدت إلى فرض الخدمة الإجبارية على الدروز بالذات، دوناً عن باقي فئات المجتمع الفلسطيني.
2. مناقشة السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الأقلية الدرزية في ظل التزام قسم منهم بأداء الخدمة العسكرية.
3. طرح آثار الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي على أبناء الطائفة الدرزية، لمعرفة ما إذا كان الدروز قد استفادوا من تأديتهم تلك الخدمة.
4. معرفة حقيقة الخدمة الإجبارية في الجيش، هل كانت من اختيار الدروز أم انفرضت عليهم؟ من خلال دراسة الظروف والأسباب التاريخية التي أدت لذلك، ودراسة التباين بين آراء أبناء الطائفة الدرزية ما بين مؤيد ومعارض للتجنيد الإجباري.
5. أ- مناقشة التناقض في المجتمع الدرزي، فهو ذلك المجتمع صاحب القومية العربية – فلغة الدروز الأولى هي العربية- الذي يخدم قسم من أبنائه في الوقت عينه في الجيش الإسرائيلي.

   ب- تبيين ما إذا كان الدروز يعيشون أزمة في الهوية القومية، بسبب فرض التجنيد الإجباري عليهم، واكتفاء قسم منهم بالتعريف عن نفسه من خلال هويته المذهبية.
6. أن يضيف البحث لقارئه معلومات أساسية مهمة عن الوضع الاجتماعي والسياسي للدروز في إسرائيل، عن طريق إلقاء الضوء على موضوع التجنيد الإجباري وتأثيره عليهم.

5.1 أسئلة الدراسة

1. ما هي الظروف والأسباب التي أدت لتحديد الخدمة العسكرية على الدروز دوناً عن باقي فئات الشعب الفلسطيني؟
2. ما هي تأثيرات الخدمة العسكرية على الدروز من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية؟
3. أ. هل تُعَدُّ خدمة قسم من الدروز في الجيش الإسرائيلي إلى اليوم رغبة منهم أم واقعاً قد فرض عليهم؟ أم بين البينَين– a little bit of both –؟

ب. ما هي الظروف والأسباب التي تدفع قسماً من الدروز إلى استمرار تأدية الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي أو رفضها؟

4. الدروز: هل هم إسرائيليون أم عرب؟ أم هل هم عرب في الحقوق، و"يهود" في الواجبات؟
5. ما هي نتائج وتأثيرات تخصيص جهاز تعليمي خاص بالدروز عليهم؟

6.1 أهمية الدراسة

برأيي، إن الطائفة الدرزية جزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني، والاهتمام بموضوع التجنيد الإجباري للدروز هو واجب وليس اختياراً، يقع على عاتق جميع الشرائح الفلسطينية، وموضوع التجنيد العسكري الإجباري للدروز لا يقل أهمية عن أي قضية فلسطينية أخرى. ولقد قدمت هذه الدراسة بهدف إلقاء الضوء بشكل أكبر على هذا الموضوع، ووضع توصيات للعمل من أجل البدء بحلّه. ولكي يتم ذلك يجب على المجتمع الفلسطيني التكافل والتماسك رغم الاختلاف والتباين بين شرائحه للتصدي لسياسة "فرق تسد" التي تتبعها دولة إسرائيل، فهي تعمل على توسيع الاختلافات

والفجوات بين شرائح المجتمع الفلسطيني بهدف تسهيل سيطرتها عليهم، وذلك لأنّ هدف الحكومة الإسرائيلية هو تحويل الخلاف من كونه إسرائيلياً– فلسطينياً إلى كونه اختلافاً فلسطينياً–فلسطينياً.

وقد لاحظت من خلال دراستي أن الدروز قد تضرروا من فرض التجنيد الإجباري عليهم من نواحٍ عدة، فقد أدى هذا التجنيد إلى انقسام الدروز أنفسهم إلى قسمين _غير متساويين_ بسبب تباين آرائهم تجاهه، ومن جهة أخرى "تقوقع" الدروز على أنفسهم إلى حد ما بسبب النظرة المسبقة لهم، سواء من قبل قسم من المجتمع العربي على أنهم "خائنون" بسبب قيام قسم منهم بأداء الخدمة العسكرية، أو من قبل المجتمع "اليهودي" الذي يعاملهم بتمييز عنصري حتى أثناء تأديتهم لتلك الخدمة، بسبب كونهم "مجرد عرب" في نهاية الأمر، _وذلك بتصريح من بعض الدروز الذين أدّوا تلك الخدمة_.[5]

7.1 الفرضية الرئيسية للدراسة

إن أداء الخدمة العسكرية المفروض على الدروز لم يساعدهم في تحصيل كافة حقوقهم في دولة إسرائيل، مما أدى إلى ازدياد ظاهرة رفض التجنيد الإجباري في الأعوام الأخيرة بين أبناء الطائفة الدرزية، بسبب وعيهم بعدم تحصيلهم جميع تلك الحقوق أو الامتيازات التي وُعدوا بها.

8.1 حدود الدراسة

1.8.1 الحدود المكانية للدراسة

البلدات والقرى الدرزية حيث تقطن الطائفة الدرزية في إسرائيل (المختلطة وغير المختلطة) وهي 22 قرية درزية: أبو سنان، بيت جن، جولس، دالية الكرمل، حرفيش، يركا، يانوح، جت، كسرى،

المغار، ساجور، عين الأسد، عسفيا، البقيعة، عين قينيا، الرامة، بقعاثا، مسعدة، مجدل شمس، كفر سميع، كفر ياسيف، شفاعمرو.

2.8.1 الحدود الزمنية للدراسة

منذ بدايات الهجرات الصهيونية إلى فلسطين أواخر القران التاسع عشر، قبل قيام دولة إسرائيل بعقدين وحتى يومنا تقريباً، وذلك بهدف البحث عن أسباب فرض الخدمة العسكرية منذ بداياتها، من أجل التوصل إلى جذور هذا الموضوع، فالعلاقات الدرزية الإسرائيلية بدأت في هذه الفترة، أما قبلها فكانت ضئيلة جداً ولا تتعلق بموضوع التجنيد الإجباري.

9.1 محددات الدراسة ومعوقاتها

كما ذكرت أعلاه في الدراسات السابقة، لقد واجهت عدة صعوبات في إعدادي لهذه الدراسة كان أهمها شحَّ الأبحاث العلمية التي تتناول موضوع السياسية الإسرائيلية تجاه الأقلية الدرزية باللغة العربية، فمعظم هذه الأبحاث تتناول موضوع السياسية الإسرائيلية تجاه الأقليات أو الاثنيات في المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، ولم أعثر على دراسات تختص بالسياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية الدرزية في المجتمع الإسرائيلي، وتدرس موضوع التجنيد الإجباري بشكل خاص باللغة العربية، بالإضافة إلى قلة عدد الكتب التي كتبت عن هذا الموضوع في مكتبات الجامعات العربية في الضفة أيضاً، فهي لا تكاد تتعدى السبعة أو الثمانية كتب كانت موجودة في مكتبة بلدية البيرة في رام الله، ويتحدث القسم الأكبر من هذه الكتب بشكل عام عن الدروز في المجتمع الإسرائيلي وليس تحديداً

عن سياسة الدولة الاسرائيلية تجاه الدروز، مما اضطرني إلى الاعتماد بشكل رئيسي على المقابلات، وعلى المقالات الموجودة سواء في المكتبات أو على شبكة الانترنت.

ومن الصعوبات التي واجهتها أيضاً أن بعض الأشخاص الذين أردت مقابلتهم لم يوافقوا على إجراء المقابلة لأسباب مختلفة، إحداها: ضيق الوقت لدى هؤلاء الأشخاص مثل الأستاذ إحسان مراد، رئيس حركة الحرية للحضارة العربية، فلم أتمكن من اللقاء به بسبب عدم توفر الوقت لديه. أو لأسباب أخرى، منها أن أحد الشباب الدروز الذين طلبتُ مقابلتهم والذي أكمل عمله في السلك الأمني (الشرطة) بعد إتمامه الخدمة العسكرية، شرح لي أنه لا يستطيع عمل مقابلات من هذا النوع بسبب "حساسية" هذا الأمر كما أسماه بالنسبة لعمله، فهو لا يريد أن يواجه تساؤلات أو تحقيقاً حول أي كلام يكتب باسمه في هذا البحث، _بالرغم من أنني عرضت عليه ألّا أكتب اسمه بالكامل أو أن أستعمل رمزاً مثل أول حرفين من اسمه واسم العائلة_. فحاولت تعويض هذا النقص من خلال المقابلات الأخرى التي أجريتها.

10.1 منهجية الدراسة

استخدمت في هذه الدراسة منهج البحث العلمي: دراسة الحالة Case study Method

11.1 الإطار النظري للدراسة

إن الإطار النظري الخاص بهذه الرسالة يتمحور بشكل أساسي حول القانون الدولي لمنظمة الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الإنسان الذي يخص المعاهدة الدولية للشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989، فبنود هذه المعاهدة تنص على وجوب احترام حقوق الأقليات الاثنية والطائفية في جميع دول العالم، إلا أن الأنظمة الاستعمارية الكولونية قد وظفت بنود هذه المعاهدة واستغلتها من أجل تجنيد الأقليات

لاستخدامهم في سياسة "فرق تسد" الاستعمارية، وقد قامت بذلك العديد من الأنظمة الاستعمارية على مر العصور، ومثال ذلك ما حصل من استخدام الأنظمة الاستعمارية الأوروبية لهذه السياسة خلال فترة استعمارها في إفريقيا، حيث وظّفت تلك الأنظمة الأقليات –وخصوصاً أقليات منطقة حـــوض النيجر– في فرض سيطرتها على السكان الأصليين.

وفي سياق هذه الرسالة نجد أن النظام الإسرائيلي قد استخدم الأقلية الدرزية لنفس تلك الغايات، فقد استخدم الدروز لبسط سياسة فرق تسد على الشعب الفلسطيني، وقد كـــان قـــرار فـــرض التجنيـــد الإجباري على الدروز لدواعي سياسية، ولدواعي أمنية استعمارية. وقد ادعت القيادات الإسرائيلية بأنها تعامل الأقلية الدرزية بحسب الطريقة المذكورة في البند الثاني من تلك المعاهـــدة والمتعلقـــة بوجوب تطوير ومساعدة أفراد الشعوب المعنية على إزالة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التـــي قد تكون موجودة بين أفراد السكان الأصليين[6]، ولكن هذا الادعاء لا ينطبق على ما ورد في البنـــد الثالث عشر المتعلق بسياسة مصادرة الأراضي.*

12.1 إجراءات الدراسة

1- المقابلة: المقابلة المقننة المفتوحة

حيث قمت بإجراء عدة مقابلات:

1. مقابلة سامر سويد: سكرتير لجنة المبادرة الدرزية، وهي إحدى اللجان والجمعيـــات الدرزيـــة المناهضة للخدمة العسكرية؛ لاستطلاع آرائه حول السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية، وعن أسباب أداء قسم من الدروز الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي.

2. مقابلة الأستاذ المحامي يامن زيدان: وهو شاب درزي كان يعمل كسجّان للأسرى الأمنيين فـــي السجون الإسرائيلية، ومن ثم غيّر آراءه ومبادئه ليصبح محامياً يترافع عن هؤلاء الأســـرى فـــي

المحاكم الإسرائيلية، وهو ينحدر من عائلة ثكلى، فقد أخويه الوحيدَين أثناء خدمتهما في الجيش الإسرائيلي.

*وستفصل هذه السياسة بشكل موسع في الفصل السادس من هذه الأطروحة.

3.مقابلة عضو الكنيست سعيد نفاع: عضو كنيست (السابعة عشر والثامنة عشر) في حزب التجمع، محام، كاتب، ورئيس المجلس المحلي لبيت جن سابقاً في الأعوام 1992 و1993، معارض لموضوع التجنيد الإجباري، وصدر له عدة منشورات منها كتاب: العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى أل- 48.

4.مقابلة عضو الكنيست أيوب قرا: عضو كنيست (الخامسة عشر، السادسة عشر والثامنة عشر) في كتلة الليكود، وقد كان نائب رئيس الكنيست في دورتها الخامسة عشر، مؤيّد لقضية التجنيد الإجباري، وداعم للسياسات الإسرائيلية تجاه الدروز بشكل عام.

5. مقابلة الأستاذ أمل جمال: عمل رئيساً لقسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، ومحاضراً في القسم ذاته، وهو مدير مركز (إعلام) المركز الإعلامي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل.

وقد تعمدت إجراء مقابلات مع أشخاص من كلا التيارَين؛ المعارض للسياسة الإسرائيلية تجاه الدروز، والمؤيد لها بهدف جعل الدراسة تتناول مختلف الآراء ووجهات النظر، غير أن معظم الأشخاص من معارضي السياسة الإسرائيلية – الذين طلبتُ مقابلتهم – قد وافقوا على هذا الطلب، وقد حصل عكس ذلك مع مؤيدي تلك السياسة كما ذكرت سابقاً.

2- الملاحظة: الملاحظة بغير المشاركة

من خلال ملاحظة سلوك أفراد الأقلية الدرزية وكيفية تفاعلهم في المجتمع الإسرائيلي، عن طريق مشاهدة الأحداث في القرى الدرزية من خلال وسائل الإعلام والأفلام الوثائقية، وفي بعض الأحيان من خلال التعامل المباشر مع عدد من أبناء هذه الأقلية عن طريق المقابلات التي أجريتها.

13.1 الدراسات السابقة

الدراسات السابقة لهذا الموضوع هي عبارة عن عدة كتب أو مقالات ذكرت في المراجع، أما عن وجود دراسات علمية أخرى من أبحاث الدراسات العليا في مكتبات الجامعات العربية في الضفة الغربية، فللأسف لم تتوفر، وهذا كان أحد أسباب دراستي لهذا الموضوع، وهو شحّ الأبحاث العلمية باللغة العربية في مكتبات الجامعات العربية في الضفة الغربية التي تتناول موضوع السياسية الإسرائيلية تجاه الأقلية الدرزية، وتتخصص في موضوع التجنيد الإجباري، فمعظم هذه الأبحاث تتناول موضوع السياسية الإسرائيلية تجاه الأقليات أو الاثنيات في المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، وما عثرت عليه كان دراستين ولكن لا تتمحوران حول موضوع التجنيد الإجباري بشكل خاص:

1. دراسة المركز العربي للتخطيط البديل، التي تبحث موضوع الضائقة السكنية التي تعاني منها القرى الدرزية، تتناول الدراسة موضوع مصادرة أراضي القرى الدرزية بشتى الوسائل من قبل الحكومة الإسرائيلية، ويتم ذلك عن طريق عمل مقارنة لحجم الأراضي قبل عام 1948 مع المساحة التي تبقَّتْ منها اليوم، مع توضيح الفرق في نسبة الكثافة السكانية في تلك القرى والنسبة التي ستؤول إليها القرى خلال العقد القادم إذا بقي الحال كما هو عليه.

وتبين الدراسة عدم استفادة الدروز من تأدية الخدمة العسكرية من ناحية مصادرة الأراضي، وحجم حصة الأرض المخصصة للبناء للفرد.

يرد في نهاية الدراسة التوصيات اللازمة لحل مشكلة الضائقة السكنية في البلدات الدرزية وذلك بعدة طرق أهمها: المطالبة بإيقاف هدم البيوت التي بنيت بدون ترخيص والمصادقة على ترخيصها، بسبب اضطرار الأهالي إلى بناء تلك البيوت بعد معاناتهم من النقص في الأراضي المخصصة للبناء.

2. دراسة للدكتور يسري خيزران – لم تنشر حتى اليوم – ولكنها أعطيت على شكل محاضرة في معهد فان لير في القدس، وقد قمت بالاتصال بالدكتور خيزران وشرحت له بأنني أحتاج لهذه الدراسة في رسالتي فقدم لي المساعدة مشكوراً، وبعث لي نسخة غير رسمية لهذه المحاضرة.

تحدث د. خيزران في هذه المحاضرة عن محاولة المناهج الدرزية إلغاء العلاقة الجدلية بين اللغة والهوية، ومحاولة استبدال الهوية الطائفية بالهوية القومية من خلال الانتقائية المؤدلجة للمواضيع التي ترد في هذه المناهج، فيرى خيزران أن هناك تجاهلاً واضحاً للمواضيع التي ترد فيها نصوص عن العلاقة بين الدروز والمجتمع العربي، وتركيزاً على نصوص تشير إلى العلاقة بين الدروز

واليهود. وتهدف تلك المناهج إلى تفريغ اللغة العربية من مضامينها القومية، الحضارية والتاريخية، مما يؤدي إلى خلق مشكلة في التعريف عن الهوية القومية لدى الدروز، وزيادة التقوقع الطائفي.

مصادر الفصل الأول:

1. نص إعلان استقلال/ قيام دولة إسرائيل، الموقع الالكتروني للكنيست الإسرائيلي.
http://knesset.gov.il/docs/arb/megilat.htm

2. الفيلم الوثائقي العودة إلى الذات، من إنتاج "إطار" للإنتاج السينمائي، وإخراج بلال يوسف.
http://www.youtube.com/watch?v=8m2BHMBkd5k

3. المصدر السابق.

4. المصدر السابق.

5. حلبي، رباح. (2007): الهوية الدرزية والدولة اليهودية، مواطنون متساوون في الواجبات، ترجمة سعيد عياش، الطبعة الأولى. مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله. ص86.

6. الموقع الرسمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة)
http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/Indigenous.aspx

الفصل الثاني

العلاقات الدرزية الصهيونية

1.2 لمحة تاريخية عن الدروز:

الدروز، هم طائفة دينية من جنسيات مختلفة، انشقوا عن الدين الإسلامي، وبالتحديد عن الفرقة الإسماعيلية أثناء الخلافة الفاطمية عام 1012م، 403 ه، كتابهم المقدس هو كتاب الحكمة الذي يتكون من ستة أجزاء تحوي اجتهادات فلسفية وفقهية، وينص على الإيمان بعدة معتقدات، منها تقمص الأرواح. يقسم الدروز إلى قسمين، العُقَّال والجُهَّال، العقال هم المتدينون من الدروز الذين اختاروا المسلك الديني في الحياة، وهم ملزمون بأداء الواجبات الدينية المفروضة عليهم، أما الجُهّال فهم الفئة التي لم تختَر المسلك الديني في الحياة، ولا يفرض عليهم أداء الواجبات الدينية. ليس للدروز أي طموحات في إقامة دولة مستقلة سياسياً، ولذلك يعتقدون بوجوب موالاتهم للفئة الحاكمة في البلد الذي يعيشون فيه.[1]

للدروز ثلاثة أسماء: الموحدون، الدروز، وبنو معروف. الاسم الحقيقي لهم هو "الموحدون"؛ وقد سُمّوا بهذا الاسم نسبة إلى الاسم الثاني لمذهبهم (مذهب التوحيد)، أما الاسم الشائع "الدروز" فقد جاء من اسم "تشكين الدرزي" أحد دعاة المذهب، وأما اسم "بنو معروف" فيعتقد الباحثون أنه لقبيلة عربية اعتنقت الدرزية في بداياتها، وهو لقب بمعنى أهل المعرفة والخير. كتم الدروز سر مذهبهم

عن غير الدروز، ويعود ذلك لسببين، الأول: قلقهم من التعرض للخطر بسبب معتقداتهم التي لا تلائم المعتقدات السائدة في المجتمعات التي عاشوا فيها، والثاني كي لا تصل عقيدتُهم للذين لم يتهيئوا لقبولها، فيسيئوا تفسيرها ويغيروا حقيقتها.[2]

يقدَّر عدد الدروز في العالم بحوالي مليون نسمة، يعيش معظم الدروز حالياً في أربعة دول شرق أوسطية هي: سوريا، لبنان، الأردن، وإسرائيل، منهم 450 ألفاً في سورية، 350 ألفاً في لبنان، وحوالي 10 آلاف في الأردن، وفي إسرائيل نحو120 ألفاً[3]. تعترف كل من لبنان وسوريا بالطائفة الدرزية، ويملك الدروز في هذه الدول نظامهم القضائي الخاص بهم ليحتكموا إليه، ويتمتعون بجميع حقوقهم السياسية من انتخاب وترشيح وخدمة في مؤسسات الدولة، وفي لبنان شارك الدروز بعدة ثورات ضد النظام الحاكم بقيادة "كمال جنبلاط" مؤسس وقائد الحزب التقدمي الاشتراكي. أما الدروز في مرتفعات الجولان فلا يزالون يعتبرون أنفسهم سوريين ويرفضون التعاون مع النظام الإسرائيلي. أما في الأردن فلم يتم الاعتراف بالدروز كطائفة دينية ولا كعشيرة أردنية، ولم يُعطَوا حقوق الأقليات كبقية الأقليات الموجودة فيه.[4]

1.1.2 الدروز في إسرائيل

أُلزِمَ الدروز في إسرائيل بأداء الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي عقب القرار الذي أصدره الكنيست الإسرائيلي عام 1956، بعد قيام قسم من القيادات الروحية للطائفة من الدروز بإبرام اتفاقية مع الدولة بخصوص هذا الموضوع، وقد تباين الدروز ما بين مؤيد ومعارض لهذا القرار، ولكل من الفريقين أسبابه ومبرراته؛ بالنسبة للمعارضين فقد تلخصت الأسباب بكونهم يرون أن الطائفة الدرزية تنتمي للقومية العربية، والقيام بالخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي يخالف مبادئهم ومعتقداتهم، أما بالنسبة للمؤيدين فكانت هناك مبررات عدة، منها أنه بحسب الاعتقاد الديني

السائد لهذه الأقلية الدرزية فإن من واجباتها العيش تحت ظل السلطة الحاكمة في الدول التي تعيش فيها، وإعطائها الولاء كما ذكر أعلاه، وإن الدروز ليس لهم طموحات لإقامة دولة درزية مستقلة، ولذلك يجب أن يكونوا موالين للفئة الحاكمة، ويعزو الدروز سبب هذا الاعتقاد القائم بينهم إلى كونهم "أقلية" في هذه المجتمعات التي يعيشون فيها، وحاجتهم إلى الاحتماء تحت جناح السلطة لضمان حقوقهم الاجتماعية والسياسية وعدم تشتتهم وضياعهم، مما يفسر اعتراف قسم من الدروز بدولة إسرائيل، والتزامهم بأداء الواجبات التي فرضتها[5]. ويسكن أبناء الطائفة الدرزية في 22 بلدة وقرية مختلطة وغير مختلطة، تقع معظمها شمال إسرائيل.[6]

2.2. العلاقات بين دولة إسرائيل والدروز (مرحلة ما قبل قيام الدولة)

1.2.2 مقدمة

عند الحديث عن وضع الطائفة الدرزية في إسرائيل، تخطر تلقائياً صورة اندماج الدروز وخدمتهم في الجيش الإسرائيلي، ولكن قليلاً ما نتساءل عن الأسباب التي أدت إلى ذلك. من خلال دراسة تاريخ الطائفة الدرزية حتى قيام دولة إسرائيل عام 1948، ومن خلال سرد تاريخي يبين مراحل تفاعل الدروز مع الوضع السياسي فيها منذ بدايات دخول الهجرات الصهيونية إليها، نستطيع أن نعرف ما إذا كان هذا الاندماج بالجيش الإسرائيلي اختياراً من قبل الدروز، أم واقعاً فرض عليهم، ومن الجدير بالذكر أنني قد اعتمدت روايات عن تلك الفترة ذكرت في مراجع مختلفة، ومن تلك المراجع نجد التي تعتبر كاتبيها، عند قسم من الدروز، كتاباً ذوي آراء مسيسة،[7] ولكنني تعمدت إدخال جميع الآراء على اختلافها – بهدف اعتماد الموضوعية في ما أكتبه – في هذا السرد

التاريخي الذي سيبين ما أدى إلى تحديد فرض الخدمة الإجبارية على الدروز دوناً عن باقي فئـــات المجتمع الفلسطيني.

2.2.2 غياب التمثيل الدرزي عن تنظيمات المقاومة العربية في فلسطين

في بدايات دخول الهجرات الصهيونية إلى أراضي فلسطين، في العام 1922 والأعوام التي تلتـــه، بدأت حركات وطنية عربية تقوم بالحدّ من هجرة اليهود، في ذلك الوقت، وبحسب ما هو مذكور في قسم من المراجع التي تتناول الأحداث التاريخية في تلك الفترة، حافظ قسم من الدروز على موقف حيادي من تلك الهجرات رغم انتمائهم العربي كما فعل قسم من الطوائف المســـيحية والإســـلامية الأخرى[8]، وفي أعقاب نشأة حركات المقاومة العربية، بادر الصهاينة إلى إنشاء تنظيمات عســـكرية (ميليشيات) للمدافعة عن مشاريعهم الاستيطانية يسمى أكبرها الهاغاناه، بالإضافة إلى ذلك عُقـــدت عدة مؤتمرات خاصة بالعرب والصهاينة لتنظيم الأمور السياسية ووضع نقاط أساسية للتعامل مـــع الوضع القائم، ومن الجدير ذكره إنه في عدة مؤتمرات عربية – مثل المؤتمر العربي الذي عقد عام 1920، والذي مثّل مناطق عدة منها جنوب سوريا وفلسطين، وعيّنت من خلاله "الهيئـــة التنفيذيـــة العربية" التي كانت مسئولة عن منع أي تعاون مع السلطات البريطانية آنذاك، أو أي جهة رســـمية صهيونية – لم يُدْعَ أيٌّ ممثل درزي أو جهة درزية للاشتراك في أي من هذه المـــؤتمرات، أو أن يكونوا جزءاً من هذه الهيئات التي سوف يتحدد عن طريقها مستقبل المنطقة. وفي ذلك الوقت نفسه أقيمت أيضاً هيئات عربية رسمية أخرى مثل "المجلس الإسلامي الأعلى" وغيـــره، وكـــان غيـــاب الدروز ملموساً بصورة كبيرة في جميع هذه التنظيمات.[9]

لقد كانت هناك عدة أسباب لعملية "تجاهل" الدروز أو تهميشهم في ذلك الوقت، ومنها:

1. قلة عددهم، فالتعداد السكاني للدروز في ذلك الوقت لم يتعدَّ الـ 10.000 نسمة تقريباً، فشكلوا قلّة بالنسبة للمسلمين السنة الذين كان تعدادهم 1.14 مليون نسمة، والمسيحيين 145.000 نسمة.[10]

2. الأوضاع الاقتصادية الصعبة، فكان الدروز وقتها يعيشون في مناطق ريفية نائية، فمن الصعب أن يبقوا على تواصل دائم بالمدن المركزية التي كان يجتمع الثوار فيها، أو تعقد فيها المؤتمرات.

3. بالإضافة إلى أن الدروز في ذلك الوقت كانت تنقصهم طبقة من المثقفين التي تستطيع نشر التوعية فيما بينهم، وإقامة جسور التواصل مع باقي الأوساط العربية في المنطقة.

4. غياب التضامن، والافتقار إلى التنسيق في الحركة الوطنية الفلسطينية قيادياً، وعدم شمولها جميع فئات الفلسطينيين آنذاك.[11]

أدى ما سبق إلى تشكّل فكرة توحي بضعف الدروز، وبالتالي عدم دعوتهم للمشاركة في حركات المقاومة الوطنية، ومن الجدير بالذكر إن افتقاد الحركات الوطنية الفلسطينية لعملية التنسيق، والتضامن ما بين الحركات المختلفة قد كان له الأثر الأكبر على موقف الدروز، وقد أدى ذلك إلى عدم شعورهم بالانتماء إلى قادة المقاومة العربية نتيجة لما سبق[12]، فاكتفى قسم من الدروز بموقف الحياد في ذلك الوقت. وبرأيي إن هذا الواقع المهمّش الذي فُرِض على الدروز قد تزامن مع حاجة الصهاينة لتأمين الاستقرار والأمان في المناطق التي هاجروا إليها، مما اضطرهم إلى البحث عن وسائل أخرى غير القتال والاشتباكات المسلحة لتأمين هذا الاستقرار، مثل البحث عن حلفاء قادرين على مساعدتهم عند الضرورة.

3.2.2 بداية التواصل بين القيادات الصهيونية والدروز

بدأت القيادات الصهيونية بالبحث عن أشخاص موالين لسياستهم، يستطيعون الاستعانة بهم وقت الضرورة، فكان الدروز– من وجهة نظر القيادات الصهيونية – في أولى سلم أفضلياتهم، بسبب السيط الشائع عنهم بأنهم في موقف الحياد من المشاركة في أي من التنظيمات الوطنية التي تقاوم الهجرات الصهيونية[13]، فبدؤوا البحث عن وسائل اتصال تقربهم من أبناء هذه الطائفة، وقد تحدث الكاتب عطشة في كتابه الدروز واليهود في إسرائيل عن هذه الوسائل، التي كان من أهمها:

1. إيجاد قاسم مشترك بين الصهاينة والدروز المتواجدين في فلسطين آنذاك، فقد تلاقى الصهاينة والدروز عند نقطة معينة وهي شعور الدروز بنوع من الإهانة أو عدم الأهمية، بسبب الانتقاص من مكانتهم وتهميشهم من قبل القيادات العربية التي كانت قائمة على تنسيق وعقد المؤتمرات العربية في ذلك الوقت من ناحية، واليهود الذين كانوا يواجهون المقاومة العربية من ناحية ثانية.
2. سياسة حسن الجوار، التي أدت إلى تغيير تدريجي في طريقة تعامل الدروز مع الصهاينة.
3. قدّم الصهاينة للدروز مساعدات (أهمها مساعدات مالية) من ناحية التنقل، فسهّلوا عبور الدروز القادمين من سوريا إلى القرى الدرزية في بيت جن، عسفيا، والبقيعة.
4. إيجاد طرق لتعزيز العلاقات بين الطرفين من الناحية الاقتصادية، فبحثت المؤسسات الصهيونية عن طرق لإقامة تواصل اقتصادي بينهم، عن طريق زيادة دخل الفلاحين الدروز وتحسين أوضاعهم، فشرع اليهود بشراء المنتجات الزراعية من الدروز.

وهكذا نما نوع من الثقة بين القيادات الصهيونية وقسم من الدروز تدريجياً، فتشكلت العلاقات بينهم بصفة غير رسمية، وفي ظل هذه التطورات بدأ الصهاينة بالسعي وراء تنمية هذه العلاقات بشكل أكبر، فخططوا لإقامة علاقات رسمية بينهم، فبدؤوا فعلياً بإقامة هذه العلاقات، وبعثوا ممثلي

"الوكالة اليهودية" الرسميين إلى بعض القرى الدرزية لإعلام الدروز إنهم على استعداد لتقديم المساعدات لهم إذا كانوا في حاجة لها.[14]

4.2.2 بدايات العلاقات الرسمية بين القيادات الصهيونية والدروز

اتبعت القيادات الصهيونية سياسة محنّكة وحذرة في تواصلها الرسمي مع الدروز، فقد انتبه الصهاينة لأمر مهم بالنسبة لهذا التواصل، وهو أنهم إذا بدؤوا بمطالبة الدروز بمطالبهم بشكل مباشر، بالنسبة لحاجتهم إلى حلفاء في ذلك الوقت وما شابه، فمن المؤكد أن يفشل ذلك التواصل معهم، ولذلك بدأ المبعوثون الرسميون في محاورتهم حول مواضيع عامة مشتركة فيما بينهم، مثل علاقات حسن الجوار والمبادلات التجارية. وعند استقرار العلاقات فيما بينهم، تطورت إلى بداية طريق للعلاقات السياسية، تمثلت في طلب الصهاينة من وجهاء الدروز وزعمائهم الحماية عن طريق تدخلهم كوساطة بينهم وبين الوجهاء في القرى العربية الأخرى بغية الحدّ من الاشتباكات بين أبناء هذه القرى مع المهاجرين اليهود القاطنين بالقرب منها. بالإضافة لذلك لم تكن هذه الاتصالات مع الدروز تتم عن طريق أناسٍ من العامة، بل استخدمت شخصيات سياسية محنكة لمدّ جسور تواصل قوية بين الفئتين، من هذه الشخصيات الصهيونية البارزة التي لعبت دوراً مهماً في تشغيل هذه السياسة التواصلية مع الدروز أبو حوشي- شنيلر*، الياهو ساسون الذي شغل منصب رئيس الدائرة العربية في الوكالة اليهودية في السنوات ما بين1933-1948 ، وإسحاق بن تسفي الرئيس الثاني لدولة إسرائيل. [15]

* **أبا حوشي:** كان له الدور الأهم في صياغة أساسيات العلاقة بين اليهود والـدروز. مـن بـين مؤسسي منظمة (השומר הצעיר –الحارس الشاب) في غليتسيا وأحد نشطائها، عضو فـي حـزب (אחודת העבודה– وحدة العمل) ومن ثم في مباي حزب عمال إسرائيل، سكرتير مجلـس عمـال مدينة حيفا في السنوات 1931–1951، رئيس بلدية مدينة حيفا في السنوات 1951–1969. [16]

5.2.2 تطور العلاقات

ازدادت قوّة العلاقات الصهيونية الدرزية في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين، تزامناً مع تزايد المواجهات العربية–الصهيونية، فزادت حاجة القيادات الصهيونية آنـذاك إلـى حلفـاء فـي الأراضي الفلسطينية لكي يؤمّنوا الحماية لأنفسهم من تلك المواجهات المسـلحة. فقـاموا بتطـوير العلاقات مع الدروز وغيرهم من العرب في فلسطين، وقاموا بلقاء شخصيات عربية ودرزية لغايات مختلفة، [17] وقد تم الاتصال مع الدروز بسبل ووسائل عدّة، والتي

أيضاً تناولها الكاتب عطشة في كتابه، ومن أهمها:

1. لجأ الصهاينة للدروز مرات عدّة للتدخل كوسـاطة لتهدئـة الأمـور مـا بـين المسـتوطنين والفلسطينيين كما ذكر سابقاً، وفي هذه الفترة تطورت تلك العلاقات إلى مستوى تكليف شـيوخ أو وجهاء الدروز بمهمة تعيين لقاءات مع زعماء حركات المقاومة العربية في فلسطين. فعلى سـبيل المثال في أواخر العشرينات من القرن العشرين، طلب إسحاق بن تسفي، الذي كان أحد السياسـيين المكلفين بتنمية العلاقات الصهيونية الدرزية كما ذكر سابقاً، طلب من وجهاء قرية عسفيا الدرزيـة أن يعقدوا لقاءً مع إسماعيل عبد الحق، الذي كان قائداً لمجموعة تنظيم نضالي عربي من لبنان، بنيّة عمل محادثات معه لكيلا يقوم بهجمات عسكرية ضد الصهاينة في المستوطنات الأولى.[18]

2. تدخل شخصيات صهيونية ذات هيمنة سياسية واقتصادية لتقديم مساعدات قانونية لبعض الدروز، مثل السعي من أجل إطلاق سراح شخصيات درزية من معتقلات الانتداب الفرنسي والبريطاني، وخلال لقاءات الصهاينة مع وجهاء الدروز المقربين منهم، تقدم هؤلاء الوجهاء بطلب في غاية الأهمية من الصهاينة، ليمثلوا واسطة عند قيادات بريطانيا و فرنسا، الدولتَين الحاكمتين في ذلك الوقت لإرجاع أحد أكبر الزعماء والمجاهدين الدروز وهو سلطان باشا الأطرش إلى موطنه سوريا من شرقي الأردن، الذي اضطر للعيش فيه كمنفى له عقب نشاطاته الثورية في ذلك الوقت، إلا أن الأطرش قد رفض قبول اليهود كوساطة له عند الحكومات في ذلك الوقت [19]. ومن أسباب عدم قبول الأطرش بهذه الوساطة هو أن القيادات الصهيونية أرادوا منه أن يطلب من دروز سوريا عدم المشاركة في المقاومة العربية ضدهم. وقد وضح هذا التجاهل لعروض الصهاينة من خلال تصريحه الذي وجهه لهم عن طريق وجهاء الدروز عقب تكرر طلب زيارتهم له:

"الآن نعود ثانية وننصح شعبنا في فلسطين ولبنان وجبل الدروز من مغبة التدخل في شؤون بلادكم، فنحن نقف جانباً حيال هذا الصراع برمته ونصلّي لله أن تسود العقلانية من أجل التوصل إلى الحلول المناسبة لكلا الطرفين، هذه هي آراؤنا ولم تتغير".[20]

3. بداية زيارات ممثلي المنظمات الصهيونية لقرى الدروز، حيث بدأت القيادات الصهيونية باتخاذ أشكال رسمية أكثر للتواصل مع الدروز، من أجل تقوية العلاقات عن طريق جعلها علاقات علنيّة. فزار ممثلو المنظمات الصهيونية قرى درزية مثل الرامة وغيرها، وناقشوا مع وجهاء العائلات الدرزية احتياجاتهم الاقتصادية، وإمكانية مساعدة المؤسسات الصهيونية لهم. فمثلاً، أطلق إسحاق

بن تسفي سراح أحد الأشخاص من بلدة المغار من المعتقلات البريطانية في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي الصهيونيّ.[21]

4.أصدر بن تسفي وثيقة رسميّة تحدد علاقات الصهاينة بالدروز، ومكان الدروز في السياسة الصهيونية، آنذاك ركّز فيها على محاور أساسية منها:

أ- الاستمرار بزيارة أعيان الدروز، بغية توطيد العلاقات الاجتماعية.

ب- إعطاء الأولوية للدروز في أي تنظيم اقتصادي مثل صناديق قروض...الخ.

ج- طلب من أبي حوشي إبقاءه على علم بكل تطورات العلاقة مع الدروز، ومحاولة إبقائها إيجابية وفعالة طوال الوقت.[22]

5. بالإضافة لهذه الوثيقة حثّ بن تسفي القيادات الصهيونية في الكيبوتسات (تجمعات زراعية استيطانية صهيونية في ذلك الوقت) على تقديم المساعدات الإنسانية والمادية للقرويين الدروز باستمرار، وتزامن ذلك مع إهمال الطرف العربي للقرى الدرزية وتركهم دون معونات أو إرشاد أو مراجع قيادية.[23]

6. ومن جهة ثانية، بدأ بن تسفي بطلب العون والمساعدة من الدروز لكي يسعوا في توقيف الأضرار اللاحقة بالسكان والممتلكات في المناطق التي كان يسكنها الصهاينة، التي ألحقها بهم المواطنون العرب جراء الوضع القائم آنذاك. بالإضافة لذلك طلب منهم أيضاً أن يحاولوا منع دروز سوريا ولبنان من الالتحاق بـ "جيش الإنقاذ العربي" لمقاومة هجرة الصهاينة لفلسطين.[24]

7. أرسل يوسف نحماني مندوب المؤسسة الصهيونية للقيادات الدرزية، كتاباً يساند ويعزز فيه العلاقة الودية بين الصهاينة والدروز، عن طريق التركيز على نواح عدة، مثل الانتعاش الاقتصادي الذي انتفعت منه القرى الدرزية، حيث تخلّص الفلاحون من استغلال "الأفنديين" (الإقطاعيين) الذين كانوا يستغلونهم ويدفعون لهم أثماناً بخسة مقابل المواد الغذائية التي يشترونها، بفضل الطلب الكبير على السلع الغذائية من المستوطنات الصهيونية، حيث لم تكن "الكيبوتسات" في ذلك الوقت تنتج كافة احتياجاتها من المواد الغذائية، فعندما زاد الطلب على المواد الغذائية من الفلاحين الدروز أجبر هذا الشيء الإقطاعيين على رفع الأسعار التي يدفعونها مقابل هذه المنتوجات نوعاً ما بسبب زيادة الطلب عليها من قبل الكيبوتسات الصهيونية. [25]

إلا أن نفاع يرى أن تلك الاتفاقات بين القيادات الصهيونية وبعض القيادات الدرزية وسكوت قسم من الدروز لم تمنع قسماً آخر من الدروز من القيام بواجبهم والمدافعة عن أراضيهم من سيطرة المهاجرين اليهود عليها، ويرى أن الدروز كانوا من أوائل من حمل السلاح بغرض مقاومة الهجرات الصهيونية، فحسب مصادر صهيونية فإن الهجمات المسلحة الأولى التي شنت على المستعمرات اليهودية قد كان للدروز يد فيها، إذ ذكرت تلك المصادر تمرد بعض الدروز بعد محافظتهم على الحياد:"بعد ان قبلت سوريا وصاية فرنسا، بدل تركيا، تمرد الدروز. ورغم أن اليهود دافعوا عن كفار جلعادي وتل حاي وقرروا أن يحافظوا على الحياد، هاجم الدروز والبدو تل حاي وفي هذه المعركة سقط ترومبلدور ورفاقه" [26]

3.2 موقف الدروز حتى عام 1948

1.3.2 النتائج الأولية للتواصل الصهيوني مع الدروز

من خلال تطوير القيادات الصهيونية للعلاقات مع الدروز، ومحاولة جعلها علاقات رسميّة، في الأعوام التي سبقت إعلان قيام دولة إسرائيل، استطاعت تحقيق إنجازات رئيسيّة عدة، من أهمها:

1. معظم هذه العلاقات الصهيونية الدرزيّة لم تخف عن القيادات الثورية العربية في ذلك الوقت، فاستفاد الصهاينة بشكل غير مباشر من هذا الشيء، فالمعارضين لهذه العلاقات، من الدروز وغيرهم، قاموا بتوصيل أخبار وتقارير عنها لهذه القيادت، مما كان سبباً في زيادة الابتعاد عن الدروز أو إهمالهم.[27]

2. نجاح القيادات الصهيونية جزئياً في التأثير على الدروز بعدم الانضمام للمقاومة العربية التي شكلّت خطراً عليهم. وقد تناولَتْ بعض المراجع عدة إثباتات على ذلك، ومن أحدها الكتاب الذي وُجِّه للمندوب السامي من قيادات القرى الدرزية الذي يَرِدُ فيه إن الدروز محافظون على موقفهم المحايد من التنظيمات السياسية العربية _مرفق نسخة في الملحق من هذا الكتاب_، إلا أن التفسير لهذا الكتاب غير متفق عليه من قبل الكتاب الدروز، فمنهم من يرى في هذا الكتاب دليلاً واضحاً على أن الدروز قد اتخذوا موقف الحياد من الصراع العربي الصهيوني، ومنهم من يرى أن الدروز قد كانوا محايدين تجاه الانضمام لأي حزب سياسي عربي، وليس تجاه الصراع العربي الصهيوني. ففي كتاب العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى الـ48 لنفاع، ورد تفسير هذه القضية بأن الدروز قد اتخذوا موقفاً حيادياً حيال الأحزاب والتيارات والهيئات السياسية: الحسينيين، النشاشيبيين، الاستقلاليين، والوطنيين/ الفلاحين، وليس حيادياً حيال الصراع الفلسطيني الصهيوني أو حيال المقاومة ضد الصهيونية بشكل عام. أي أنه كان حيادياً تجاه الانضمام لأحد التيارات السياسية دوناً عن غيره. وهو يخالف ما ورد في كتاب عطشة الدروز في الدولة العبرية– عرض

ونقد، وكتاب كورين دافيد كيشر نئمان/ קשר נאמן وفي كتاب البروفيسور قيس فرو في كتابه A history of the druzes [28]

3. إن العلاقة ما بين الدروز والحركة الصهيونية لم تلق إعجاب قسم آخر من القيادات الدرزية، أمثال الشيخ اسعيد معدي وسلمان خير، إذ قرر هؤلاء إرسال رسالة للمندوب السامي ينفون فيها نية إقامة أي علاقة درزية.

"بالأصالة عن أنفسنا وبالنيابة عن عموم طائفتنا الدرزية في فلسطين نعرض لفخامتكم أننا أخذنا علم موثوق به بأن البعض من الجمعيات اليهودية الغير مخلصين للحكومة البريطانية أيدها الله والذين لهم مقاصد بنفوسهم وسياستهم الممقوتة الذين دائماً يبثون دعايات غير صحيحة بل مطبقة على التضليل وهي أنهم يقولون إنهم متفقون مع الدروز وإنهم والدروز على سياسة واحدة بالعمل إلى ما لا نهاية لذكره فحيث إن أقوالهم هذه ونشراتهم المنشورة ليس حقيقة والدروز لم يتفقوا مع اليهود... والآن إظهاراً للحقيقة ونفياً لكل ما يقال عن الدروز من الدعايات السياسية الغير صحيحة أتينا بأعراضنا هذا لفخامتكم تكذيب عن كل ما يقال..." [29]

2.3.2 الموقف الدرزي من الوضع القائم حتى عام 1948

لم يتحدد موقف الدروز بشكل نهائي قبل قيام الدولة، ففي الوقت الذي حافظ فيه قسم منهم على موقف الحياد، كما ذكر سابقاً، بادر القسم الآخر بالانضمام للصفوف المناهضة للهجرات اليهودية والسياسة الصهيو–بريطانية في فلسطين، وحين تفاقمت أحداث المقاومة العربية ضد الهجرة الصهيونية، التي حاربت كل أشكال التطبيع مع هذه الهجرة، مثل المواقف الحيادية للدروز تجاه الصهاينة التي اعتبرها البعض خيانة ووقوفاً في صف الصهاينة، قام بعض الدروز بالانضمام

للمقاومة العربية ضد الهجرات الصهيونية، وقد برزت شخصيات عربية درزية في عـــدة مواقـــف مقاومةً الاستيطان اليهودي، ومن هذه الشخصيات:

1. علي ناصر الدين: رئيس عصبة العمل القومي، وكاتب جريدة الكرمل 1933-1939، الجريدة التي برزت بدورها الوطني في الصراع الفلسطيني آنذاك، شارك عام 1931 في المؤتمر الإسلامي في القدس، وكان عضواً في حزب الاستقلال.[30]

2. شكيب أرسلان: كان من الشركاء البارزين في المؤتمر الفلسطيني- السوري، داعياً إلـــى منـــع الهجرة اليهودية كلياً إلى فلسطين، ووحدة سوريا وفلسطين. وكان أيضاً مـــن مؤسســـي الحركـــة الاستقلالية العربية وحزب الاستقلال السوري ما بين 1919-1926. [31]

3. المحامي عجاج نويهض: شغل منصب سكرتير المجلس الإسلامي الأعلى في السنوات 1922-1932، وعين عام 1926 سكرتيراً لوفد فلسطين للمؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة. وكان مـــن دعاة الوحدة العربية، ومن مؤسسي حزب الاستقلال العربي عام 1932 بسبب كونه من مؤسســـي حزب الاستقلال السوري لسوريا الكبرى في دمشق. [32]

4. المختار حسن أبو ركن من قرية عسفيا: كان ناشطاً في الحركة القومية العربية. [33]

وبالإضافة لذلك، فقد تبين موقف المناهضين للهجرات اليهودية من الدروز مـــن خـــلال التحـــاقهم بتنظيم مسلح سمي بثورة الكف الأخضر، ويعتبر الكف الأخضر أول تنظيم مســـلح فـــي تـــاريخ المقاومة الفلسطينية (حيث تأسس في 1929)، ولكن المؤرخين تغاضوا عن توثيق هـــذه الحركـــة وبعض الحركات والثورات الشعبية بسبب عدم التنسيق بين هذه الحركات والقيـــادات السياســـية[34]. ويتبين من خلال هذه الثورة (كما سميت في كتاب العرب الدروز لسعيد نفاع) أن الدروز قد كـــانوا من أوائل من التحق بالكفاح المسلح، حيث نظمت بقيادة الدرزي أحمد طـــافش وتألفـــت مـــن 27 شخصاً اشتركوا بعمل شنات هجومية وعمل كمائن للجيش البريطاني والمستعمرين الصـــهيونيين،

ولكن إمكانيات توسعها تعذرت بسبب الافتقار للتنسيق بينها وبين القيادات السياسية الفلسطينية [35].

وقد كان قسم كبير من هؤلاء المناضلين من العرب الدروز، فبحسب مصادر صهيونية ذكر أن:

"في 23 ابريل [عام 1934] ألقي القبض على ثلاثة دروز مسلحين كانوا مطلوبين للسلطات منذ زمن على أعمال قتل ونهب، كان معروفاً أن هؤلاء كانوا قد قتلوا دروزاً كذلك في عسفيا نفسها. كانوا يتبعون لمنظمة القتلة "الكف الأخضر" التي عملت في ضواحي صفد لكنهم ليس هم القتلة في يجور". [36]

ولكن هؤلاء واجهوا الرفض من قادة آخرين للطائفة الدرزية ولم يتمكنوا من الوصول لاتفاق جماعي في تلك الفترة، وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود قيادة موحدة أو زعيم واحد لجميع أبناء هذه الطائفة، فالأبعاد التي كانت تفصل القرى الدرزية في ذلك الوقت ساهمت بشكل كبير في عدم توحد الدروز، واتخاذ كل قرية أو منطقة قائد أو زعيم لها. وساهمت في ذلك أيضاً الخلافات التي كانت بين بعض العائلات الدرزية المتنازعة على قيادة الطائفة الدرزية. ففي الوقت الذي أفشل قسم من القيادات الدرزية محاولة لإنشاء مجلس وطني أعلى درزي، بغاية الاستقلال عن المجلس الإعلامي الأعلى[37]، استمر آخرون في التزام موقف الحياد أو في بعض الأحيان التواصل مع القيادات الصهيونية لأهداف متعددة. إنّ عدم وجود قائد روحي أو زعيم يستطيع أخذ قرارات مصيرية ويلزم جميع الدروز بها ساهم في تفكك وتجزُّؤ الطائفة الدرزية، مما سهّل على القيادات الصهيونية وقتها مهمة التأثير على قسم من أبنائها بعدة طرق[38].

4.2 الخلاصة

لم يتحدد موقف الدروز من السياسية الصهيونية والهجرات اليهودية بشكل واضح قبل قيام دولة إسرائيل، فنرى قسماً من الدروز كان مناهضاً لهذه السياسية، والتحق بالكفاح المسلح للحدّ من الهجرات الصهيونية إلى الأراضي الفلسطينية، بينما نرى في المقابل قسماً آخر من الدروز وبالتحديد من القيادات الدرزية قد تواصل مع مسئولين وقياديين صهيونيين لأسباب عديدة، منها الطموح في كسب مناصب قيادية وسياسية، وغايات أخرى اقتصادية، ونرى قسماً ثالثاً من الدروز قد اختار عدم اتخاذ موقف معين والتزام الحياد، وقد علّل بعض الكتاب الدروز ذلك لعدة أسباب أهمها: افتقار قيادات حركات المقاومة الوطنية العربية آنذاك إلى التضامن والتنسيق فيما بينها – حسب رأيهم –، وعدم إرادة الدروز التدخل في الصراع بسبب تخوفهم من أن يكونوا الضحية في صراع القوة الكبرى لكونهم أقلية لا أكثرية. وقد أثرت استفادة بعض القيادات الدرزية من التواصل الصهيوني الدرزي في ذلك الوقت على الدروز، فمناهضة السياسية الصهيو–بريطانية لم تنبع من قبل كافة الدروز بسبب اقتداء بعضهم بتلك القيادات التي اختارت الاستفادة من التواصل الدرزي الصهيوني.

مصادر الفصل الثاني:

1. الكاتب الــدرزي زيــدان عطشـــة، الفــيلم الوثــائقي الــدروز مســلمون أم كفــار خــوارج (http://www.youtube.com/watch?v=F1uajkAWR4E

2. أبو عز الدين، نجلاء. (1985): الدروز في التاريخ، الطبعــة الاولــى. دار العلــم للملايــين، بيروت. ص17.

3. موقع الميثاق الدرزي،

http://druzemethaq.org/oldsite/files.asp?catigory=%C2%D1%C7%C1&source=link&link=%D5%CD%E6%C9%20%E6%E4%E5%D6%C9%20%DE%E6%E3%ED%C9%20%CF%D1%D2%ED%C9%20%DD%ED%20%C5%D3%D1%C7%C6%ED%E1

4. حلبي، رباح. (2007): الهوية الدرزية والدولة اليهودية، مواطنون متساوون فــي الواجبــات، ترجمة سعيد عياش، الطبعة الأولى. مدار، المركز الفلســطيني للدراســات الإســرائيلية، رام الله. ص86. ص 18-22

5. الكاتب الــدرزي زيــدان عطشـــة، الفــيلم الوثــائقي الــدروز مســلمون أم كفــار خــوارج (http://www.youtube.com/watch?v=F1uajkAWR4E

6. /http://www.justice.gov.il/MojArb/BetDinDroziLerorim

7. مقابلة يامن زيدان، 30.06.2012

8. أ. فلاح، سلمان. (1980): فصول في تاريخ الدروز، الطبعة الأولى، الجزء الثاني. دار الصالح للطباعة والنشر، القدس. ص192.

ب. عطشة، زيدان. (2001): الدروز في الدولة العبرية– عرض ونقد، الطبعة الثانيـــة. مديريـــة الثقافة العامة في وزارة التربية والتعليم والرياضة، الناصرة. ص41

9. عطشة، زيدان. (2001): الدروز في الدولة العبرية– عرض ونقد، الطبعة الثانيـــة. مديريـــة الثقافة العامة في وزارة التربية والتعليم والرياضة، الناصرة. ص44

10. نفاع، سعيد. (2010): العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى ال48، الطبعة الثانية. مكتبة كل شيء، حيفا. ص22–23

11. فلاح، سلمان. (1980): فصول في تاريخ الدروز، الطبعة الأولى، الجزء الثاني. دار الصالح للطباعة والنشر، القدس. ص192

12. نفاع، سعيد. (2010): العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى ال48، الطبعة الثانية. مكتبة كل شيء، حيفا. ص70–72–73

13. المصدر السابق: ص73–75

14. المصدر السابق: ص119

15. عطشة: 2001: ص43–47

16. http://www.zofim.org.il/pics/center/%D7%90%D7%91%D7%90%20%D7%97%D7%95%D7%A9%D7%99%20%D7%95%D7%A8%D7%91%20%D7%AA%D7%A8%D7%91%D7%95%D7%AA%D7%99%D7%95%D7%AA.pdf

17. الموقـــــــــــع الرســـــــــــمي للكنيســـــــــــت الإســـــــــــرائيلي http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=415

18. نفاع، سعيد. (2010): العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى ال48، الطبعة الثانية. مكتبة كل شيء، حيفا. ص117

19. عطشة، زيدان. (2001): الدروز في الدولة العبرية– عرض ونقد، الطبعة الثانية. مديريـــة الثقافة العامة في وزارة التربية والتعليم والرياضة، الناصرة. ص47

20. نفاع، سعيد. (2010): العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى ال48، الطبعة الثانية. مكتبة كل شيء، حيفا. ص157

21. عطشة، زيدان. (2001): الدروز في الدولة العبرية– عرض ونقد، الطبعة الثانية. مديريـــة الثقافة العامة في وزارة التربية والتعليم والرياضة، الناصرة. ص71

22. المصدر السابق: ص47

23. المصدر السابق: ص48

24. المصدر السابق: ص50

25. المصدر السابق: نفس الصفحة

26. المصدر السابق: ص60

27. (+مرفق ص60 في الملحق)

28. نفاع، سعيد. (2010): العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى ال48، الطبعة الثانية. مكتبة كل شيء، حيفا. ص63

29. عطشة، زيدان. (2001): الدروز في الدولة العبرية– عرض ونقد، الطبعة الثانية. مديريـــة الثقافة العامة في وزارة التربية والتعليم والرياضة، الناصرة. ص52

30. نفاع، سعيد. (2010): العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى ال48، الطبعة الثانية. مكتبة كل شيء، حيفا. ص97

31. (+مرفق ص54+55 في الملحق)

32. المصدر االسابق: ص147

33. (+ مرفق ص148 في الملاحق)

34. المصدر السابق: ص74

35. المصدر السابق: نفس الصفحة

36. المصدر السابق: نفس الصفحة

37. المصدر السابق: ص121

38. المصدر السابق: ص83

39. المصدر السابق: نفس الصفحة

40. المصدر السابق: ص85

41. المصدر السابق: ص121

42. عطشة، 2011: ص59

الفصل الثالث

العلاقة الإسرائيلية الدرزية بعد قيام الدولة

1.3 تطورات العلاقة الإسرائيلية الدرزية بعد قيام الدولة

لقد اختلف الدروز في موقفهم ما بين مؤيّد ومعارض للتحالف مع القيادات الإسرائيلية في الفترة الزمنية التي تلت عام 1948، لأسباب عديدة، تباينت ما بين أسباب مادّية وأخرى أيديولوجية، وقد عبّر كل قسم منهم عن هذا الرفض أو القبول بطريقة معينة، وقد تعددت المواقف التي برهنت على تباين موقف الدروز تجاه هذه المسألة في ذلك الوقت، حيث استمرت القيادات الإسرائيلية وقسم من الدروز في محاولة بلورة علاقة وديّة بينهم تستمر لفترة زمنية طويلة الأمد، وقد ازدادت محاولات السلطات الإسرائيلية لجعل العلاقة تأخذ الصفة الرسميّة بشكل أكبر في هذه الفترة بسبب ازدياد حاجتها إلى حلفاء، تزامناً مع إعلان قيام دولة إسرائيل، وإلى معرفة ما إذا كان فرض التجنيد الإجباري على الدروز اختياراً منهم أم واقعاً فرض عليهم، لذلك يجب تناول مواقف الدروز من السياسية الإسرائيلية في الأعوام التي سبقت فرض التجنيد الإجباري بالدراسة.

1.1.3 موالو السياسية الإسرائيلية قبل فرض التجنيد الإجباري

لقد عملت القيادات الإسرائيلية بمساعدة قسم من الدروز– أو قسم من قياداتهم الروحية على وجه التحديد– على توطيد العلاقة الإسرائيلية الدرزية، وقد برز من هؤلاء ثلاثة أشخاص معينين، الأول هو يوسف العيسمي الذي قام ببلورة عمليات الاتصال بين القائم بأعمال مكتب المخابرات لشؤون الشرق الأوسط في الوكالة اليهودية، الياهو ساسون، وبين الشخصين الآخرين اللذَين سعيا لتوطيد العلاقة مع السلطات الإسرائيلية، الشيخين صالح خنيفس من عسفيا ولبيب أبو ركن من شفاعمرو[1]، وقد اتضحت هذه العلاقة بشكل واضح من خلال عدة مواقف أهمها التقرير الذي وجهه لافي إلى المسؤولين عنه حول التواصل الذي دار بينه وبين صالح خنيفس، الذي نص على أن اليهود يعتبرون الدروز من أصدقائهم المقربين رغم تصاعد المواجهات ضد اليهود عقب إعلان قيام الدولة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: أن قسماً من الدروز لم يشتركوا في أيّ من هذه المواجهات والتزموا بموقف الحياد– بحسب ما جاء في التقرير–، وأنهم معنيون بمساعدة اليهود، بسبب حاجتهم للدعم المالي منهم لكي يستطيعوا المحافظة على أراضيهم. بالإضافة لذلك تطورت الرسائل بين المذكورين أعلاه لكي تعمم المتطلبات المفروضة على الجهتين بحسب الاتفاقات بينهما، فمثلاً، طالب لافي بتوزيع المهام على دروز قرية شفاعمرو مقابل دعمهم مالياً.

"أ– يدفع مبلغ بين (500–1000) جنيه فلسطيني كمساعدة شهرية ليتسنى له استمرار نشاطات المراقبة وتقديم المعلومات.

ب–يدفع مبلغ (500–1000) جنيه فلسطيني من أجل شراء الذخيرة للبنادق وذلك لمرة واحدة. وعليه فإن على دروز شفاعمرو أن يأخذوا موقفاً واضحاً محايداً ومتعاطفاً مع اليهود".

ويُظهر اقتباسٌ آخر من نفس الرسالة تخطيطَ اليهود لبداية إدخال الدروز في صفوف المقاتلين اليهود بطريقة غير مباشرة:

" يجب التنويه إلى أننا اعتمدنا الحذر الشديد حينما انتقينا الكلمات التي تتضمنها الاتفاقية،... مع ذلك فمن الواضح أنّ صالح خنيفس ولبيب أبو ركن سيستعملان الأموال المطلوبة من أجل تشكيل نواة الوحدة العسكرية الدرزية للالتحاق بقوات الهاغاناه".[2]

وقد تطوع أيضاً بعض الدروز لأسباب مختلفة لأداء الخدمة العسكرية قبل جعلها إلزامية عام 1956، وهو ما ذكره لي عضو الكنيست أيوب قرا في مقابلتي معه، بتاريخ 29.05.2012، فعندما سألته عمّا إذا كان سيتطوع للخدمة العسكرية إذا كانت اختيارية، فأجابني بالقبول وأضاف أنه حتى جده قد تطوع لهذه الخدمة في وحدة الأقليات ولم تكن في وقتها إجبارية.

2.1.3 معارضوا السياسية الإسرائيلية قبل فرض التجنيد الإجباري

ومن ناحية أخرى عبّر معارضو السياسة الإسرائيلية من الدروز عن موقفهم هذا من خلال عدة مواقف، عن طريق المقاومة السلمية في بعض الأحيان، والالتحاق بالمقاومة العربية المسلحة في الأحيان الأخرى، وقد كثّف هؤلاء نشاطاتهم التي عبرت عن موقفهم هذا تزامنا مع قيام عدد من الدروز بموالاة السياسة الإسرائيلية كما ذكر أعلاه، وقد تعددت المواقف التي عبرت عن رفض الدروز للسياسة الإسرائيلية أو حتى التزامهم بالحياد تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد كان من أهم تلك المواقف:

1. معركة (هوشة والكساير) 1948

حيث رابطت قوات من الدروز وخاصة دروز شفاعمرو في عراك مسلح خاضته ضد الهاجناة– الجيش الإسرائيلي على طريق كفارآتا – رمات يوحنان، وانتصرت في هذه المعركة التي أسفرت

عن 85–100 شهيداً، و37 جريحاً جميعهم من الدروز. وإثر هذه المعركة علا سيط الدروز في الصحف والإذاعات المحلية، فأذاعت إذاعة القدس آنذاك نشرة أفادت: "إن قوات جبل العرب – المقصود جبل الدروز حيث كان الدروز يقطنون في الجبال كما ذكر سابقاً– قامت بأعظم عملية تطويق عرفت حتى اليوم على مستعمرتي كفارآتا ورمات يوحنان وحاصرتهما حصاراً تاماً، وامتد القتال على أرض مكشوفة تزيد مساحتها على عشرة كيلومترات من خليج حيفا حتى أراضي شفاعمرو... وهاتان المستعمرتان هما وكر العدوان اليهودي، تُرابط فيهما قوات عصابات الهاجناة، ومنها يتم توزيع اليهود بين حيفا ومستعمرات المرج وغيرها، وقد وصلت نجدات كثيرة من اليهود من حيفا والمستعمرات المجاورة يتجاوز عددها الألفي إرهابي، واشتبكت جميعها مع القوات العربية الدرزية".[3]

2. معركة مشمار هايردين (משמר הירדן) في السادس من حزيران 1948

وهي مناوشات عسكرية على أراضي منطقة تقع على الحدود السورية في ذلك الوقت، وقد كان للدروز مشاركة كبيرة فيها حيث تمكنت فرقة عسكرية ضمت عدة مواطنين من الدروز، وكانت بقيادة الضابط الدرزي "فايز حديفة" من الدخول لتلك المنطقة في محاولة لفرض السيطرة العربية عليها.[4]

3. معركة اللطرون: 15 مايو حتى 23 مايو 1948

إحدى المعارك التي دارت بين العرب والجيش الصهيوني الذي خسر فيها بين الألف والألفين جنديّ، وقد اشتركت فرقة عسكرية بقيادة الضابط الدرزي "فايز حديفة"، جميعها من الدروز الذين سيطروا على معسكر اللطرون الذي بقي تحت السيطرة العربية حتى 1967. [5]

4. معركة يانوح: 28-30-10-1948

تتضارب الروايات حول أحداث هذه المواجهات، أو المعركة كما سماها نفاع في كتابه، وهي مواجهات عسكرية وقعت في منطقة يانوح بين من الجيش الإسرائيلي، وقد ضمت إحدى فرق الجيش سريّة من الدروز. وكما ذكر في كتاب نفاع أيضاً إن بعض الذين أرّخوا، أو كتبوا عن هذه المعركة أشادوا بشكل كبير بدور الدروز فيها "... ويقول كان وجودهم [الدروز] ذا أهمية كبرى... ويشيد بالذات بالضابط شوكت شقير... وكان له الفضل في وقف الهاجناه عن احتلال جنوب لبنان والحفاظ على خط تواصل قواته مع الجيش السوري". [6]

وقد تباينت آراء الدروز ما بين مؤيّد ومعارض للسياسة الصهيونية والخدمة العسكرية حتى عام 1956، العام الذي حَسَم الموقف، وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على جميع أبناء الطائفة الدرزية.

2.3 فرض قانون التجنيد الإجباري عام 1956

في العام 1956 أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول ديفيد بن جوريون قراراً بصفته وزيراً للدفاع يلزم أبناء الطائفة الدرزية بالخدمة الإجبارية في الجيش الإسرائيلي. اختلف الدروز في موقفهم من هذا القانون، فقسم من القيادات الروحية كانت تطالب بهذا القانون من قبل أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بسنّه، وقد كانت ذريعتها أن التجنيد مدخل للحصول على مكاسب مادية وظيفية لأبناء طائفتها، وأيضاً الحصول على الحماية من قبل السلطات الإسرائيلية من أية مخاطر قد

يتعرض لها الدروز. بينما رفض البعض الآخر هذا القانون الجديد لأسباب أغلبها أيديولوجية، فقد رؤوا في هذا الأمر استثناء للدروز وعزلة لهم عن بقية أبناء الشعب الفلسطيني.

لقد تعددت أسباب تخصيص فرض الخدمة العسكرية بالدروز وحدهم، فكان من أهمها:

1. أسباب اقتصادية:

أ. بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 بدأت عمليات مصادرات الأراضي تنتشر بشكل واسع جداً، لأسباب عديدة ستذكر لاحقاً في مبحث سياسة مصادرة الأراضي، وقد أدى ذلك إلى فقدان الدروز لقسم كبير من الأراضي الزراعية التي يملكونها، والتي مثّلت مصدر رزقهم الأساسي في تلك الفترة، فاضطر البعض للاعتماد على مصادر أخرى لتأمين استمرارية الحصول على متطلبات الحياة، وكان من بين تلك المصادر الالتحاق بالتجنيد الإجباري بغية الاستمرار في العمل بالسلك الأمني لاحقاً.

ب. سهولة القبول للوظائف العسكرية وعدم اقترانها بشروط صعبة، وقلّة فرص العمل في المجالات الأخرى التي اقتصرت أغلبيتها على الزراعة وعُلُوّ الأجر في الوظائف العسكرية في ذلك الوقت.[7]

2. أسباب دينية:

إن كون الدروز أقلية في المجتمعات التي يعيشون فيها، فإنه يتوجب عليهم من ناحية دينية العيش تحت سلطة الفئة الحاكمة بغرض توفير الأمان والحماية لأنفسهم كما ذكر سابقاً في الفصل الثاني، ويعتبر هذا السبب من أهم الذرائع التي بررت بها القيادات الروحية مطلبها بجعل الخدمة العسكرية إجبارية للدروز.[8]

3. أسباب اجتماعية:

بُعد الدروز جغرافياً وثقافياً عن التيار المركزي للمجتمع العربي وانغلاقهم بشكل أو آخر على أنفسهم، بسبب كونهم أقلية تعيش في مجتمع ذي أغلبية سنية، الأمر الذي وعته القيادات الإسرائيلية واستعملته في استمالة قسم من الدروز لصفها. وبعض الكتاب أمثال سعيد نفاع يعزو ذلك للخلافات المذهبية بين الفلسطينيين في ذلك الوقت، التي لعبت دوراً كبيراً في خلق هذا الواقع، فالطائفة الدرزية هي طائفة مذهبية صغيرة تعيش في وسط ذي أغلبية إسلامية سنّية لم يكن يرضى عن طقوسها وعاداتها الدينية، الأمر الذي تولد عنه احتكاكات شعر الدروز بسببها بحاجتهم إلى من يدعمهم في مواجهة الأغلبية الإسلامية السنيّة. ويواصل نفاع قائلاً إن أقطاب الحركة الصهيونية التفتوا إلى حقيقة الخلافات المذهبية بين الدروز وباقي العرب الفلسطينيين، فاتصلوا بهم من أجل تعميق هذه الخلافات وتشعيبها وأقاموا معهم علاقات وثيقة.[9]

1.2.3 موقف الدروز من فرض الخدمة العسكرية

في ظل اتفاق بعض قيادات الدروز مع السلطات الإسرائيلية حول فرض أداء الخدمة العسكرية على الشباب الدروز، عبر في المقابل قسم كبير من الدروز عن رفضهم للانصياع لأداء هذه الخدمة العسكرية بعدة طرق، ومن خلال مواقف عدة من أهمها:

1. في العام الأول لفرض التجنيد الإجباري كان امتثال المدعوّين لأداء الخدمة العسكرية محدوداً جداً، فمن بين 197 شاباً ملزمين بالتجنيد من قرى الجليل لبّى الدعوة طوعاً 51 شاباً فقط، ومن بين 117 شاباً من الكرمل استجاب 32 شاباً فقط، أي حوالي الربع. وهذا ما يثبت أن الطلب كان من بعض قادة الدروز وليس من الدروز.[10]

2. ما سبق أدى إلى قيام السلطات الإسرائيلية باستعمال سياسية الترهيب لمنع رفض الخدمة الإجبارية بين صفوف الشبان الدروز، أو التسرب منها، فقام المسئولون في الدائرة الحكومية المسئولة عن التجنيد بتحويل قائمة بأسماء رافضي الخدمة العسكرية للشرطة التي قامت بحملة اعتقالات وفتح ملفات جنائية لرافضي الخدمة العسكرية. فوسعت الشرطة الإسرائيلية حملات الاعتقالات على من لم يمتثلوا لأداء الخدمة العسكرية، فأرسلت قوات من الشرطة لقرى عديدة منها عسفيا، وتم الوصول إلى ثلاثة مطلوبين واعتقالهم وسط احتجاج ذويهم، ولم يطلق سراحهم إلا بعد امتثالهم لأوامر التجنيد.[11]

3. عبر الدروز وقياداتهم في الدول الأخرى عن معارضتهم لمن وافقوا على أداء الخدمة العسكرية، وكان من أهم من عارض ذلك سلطان باشا الأطرش، الذي كان زعيم الدروز في سوريا في ذلك الوقت، والذي طالب الدروز بعدم الاستجابة للمطالب الإسرائيلية، حيث وجه نداء بذلك للدروز في مقابلة له في راديو دمشق يوم 1956/8/28 التي وضح فيها أن:

"الصهاينة لوّثوا سمعتكم الطيبة، عودوا لأنفسكم، انظروا إلى مستقبلكم واعلموا أن إسرائيل تلعب بكم وتورّطكم، قفوا إلى جانب إخوتكم العرب في كفاح الإنقاذ لأن يوم النصر ليس بعيداً، النصر للعرب والموت للسلطة الصهيونية وعملائها". [12]

4. تعقيباً على الأحداث السابقة قام عدد من مشايخ الدروز من قرية شفاعمرو بتوجيه رسالة لرئيس الحكومة يطالبون فيها بإلغاء فرض التجنيد الإجباري والاكتفاء بفرض الواجبات المدنية عليهم كبقية العرب في إسرائيل، ومما جاء في الرسالة:

" طبقاً للظروف الزمنية الصعبة والحساسة التي نمر بها، فإننا نرفض بشكل قاطع ونهائي طلب التجنيد الإلزامي في جيش الدفاع الإسرائيلي.

- نحن عرب في إسرائيل وتقع علينا كافة الواجبات التي يفرضها القانون المدني، كدفع الضرائب التي فُرضت علينا، إنما من المهم أن نؤكد أولاً أننا (عرب) والعربي لا يحارب أخاه العربي بأي ظرف وبأي مكان.
- . إسرائيل ليست بحاجة بشكل ماس لخدمتنا نحن الدروز في الجيش، نحن يمكننا خدمة الدولة بطرق "مدنية" أخرى..
- يجب معاملة الدروز في إسرائيل كمعاملة بقية العرب فيها، والجسم الذي طالب بتجنيد الدروز للخدمة الإلزامية في الجيش لا يمثل الدروز حقاً." [13]

3.3. الخلاصة

إن الهدف الحقيقي من وراء فرض قانون التجنيد الإجباري لم يصبّ إلا في مصلحة الحكومة الإسرائيلية، كما يبدو لي، فقد بدأت دولة إسرائيل بمشروع فصل الأقلية الدرزية عن المجتمع الفلسطيني منذ السنوات الأولى لقيامها، وقد كانت الغاية الرئيسية لعملية الفصل هذه هي تسهيل فرض سيطرتها على المجتمع الفلسطيني من خلال تفريقهم إلى أقليات كما ذكرت سابقاً، فعمدت إلى معاملتهم معاملة مختلفة عن باقي الفلسطينيين وعملت على جذبهم لصفها من خلال الاتفاق الذي تم بين بعض زعماء الدروز والزعماء الإسرائيليين في تلك الفترة. ومما لا شك فيه أن قرار فرض الخدمة العسكرية قد أتى وسط رفض غالبية أبناء الطائفة الدرزية[14]، وهو ما تحدث عنه عدة كتّاب ومؤرخين دروز، ومنهم أيضاً الكاتب زيدان عطشة نفسه، حيث ورد في كتابه أن معظم الدروز في البداية قد رفضوا التجنيد الإجباري.

"معظم المواطنين الدروز، خاصة في قرى الجليل رفضوا فكرة التجنيد في بادئ الأمر وذلك التزاماً منهم بموقف الحياد الذي اتفق عليه الجميع [انظر الفصل السابق الذي يناقش مدى صحة هذا الموقف]، واستعداد الآخرين للمقاومة ضمن القوات العربية".

وهنا نجد أن الكاتب الذي طالماً ساند موقف قبول الدروز للتجنيد الإجباري يعترف بأمرين: الأول رفض معظم الدروز فرض التجنيد الإجباري، والثاني استعداد بقية أبناء الطائفة الدرزية للانضمام لصفوف حركات المقاومة العربية.[15]

ولكن ما حصل هو أن معارضة الدروز للخدمة العسكرية تلك، قد خفَّت وتيرتها خلال الأعوام التي تلت 1956-1957، فالمعارضون لم يصمدوا طويلاً أمام ترهيب السلطات الإسرائيلية وأوامر الاعتقال التي أصدرت بحقهم، ومن الجدير بالذكر أنه في العامين 1962،1963 حصل تصويت لموضوع إلغاء التجنيد الإجباري، وصوت عضو الكنيست الدرزي جبر معدي ضد الإلغاء.[16]

ومن الجدير بالذكر أنه تزامناً مع ما سبق، وفي ظل السياسة الإسرائيلية التي اتبعتها القيادات الإسرائيلية القائمة على تمييز الدروز مقارنة ببقية أوساط المجتمع العربي (وفي نفس الوقت عدم مساواتهم باليهود)، بدأت بوادر الانشقاق تظهر بين الدروز وباقي أبناء الشعب الفلسطيني، بسبب اتباع قسم من الفلسطينيين موقفاً سلبياً تجاه الدروز بعد ملاحظة عدم رفض قسم منهم الانصياع لأوامر الخدمة العسكرية، وانحياز قسم كبير من قادة وزعماء الطائفة الدرزية إلى الجانب الإسرائيلي في النزاع الفلسطيني، وهم القادة نفسهم الذين وافقوا ووقعوا على فرض التجنيد الإجباري للدروز، فبدأ البعض منهم – أبناء التيار المركزي الفلسطيني- بتوجيه أصابع الاتهام تجاه الدروز، مما أدى إلى بَدْء الشعور لدى الدروز بعدم الرغبة في الاختلاط بالمجتمع العربي.

مصادر الفصل الثالث

1. عطشة، زيدان. (2001): الدروز في الدولة العبرية– عرض ونقد، الطبعة الثانية. مديرية الثقافة العامة في وزارة التربية والتعليم والرياضة، الناصرة. ص117.

2. عطشة، زيدان. (2001): الدروز في الدولة العبرية– عرض ونقد، الطبعة الثانية. مديرية الثقافة العامة في وزارة التربية والتعليم والرياضة، الناصرة. ص119

3. نفاع، سعيد. (2010): العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى ال48، الطبعة الثانية. مكتبة كل شيء، حيفا. ص212–214.

4. المصدر السابق، ص233

5. أ. المصدر السابق، ص233

ب. http://www.arabic-military.com/t55125-topic

6. نفاع، سعيد. (2010): العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى ال48، الطبعة الثانية. مكتبة كل شيء، حيفا. ص235

7. حلبي، رمزي، وآخرون. (1994): الطائفة الدرزية في ظل سلام متوخى، الطبعة الأولى. مطبعة الوادي، حيفا. ص21

8. الكاتب الدرزي زيدان عطشة، الفيلم الوثائقي الدروز مسلمون أم كفار خوارج (http://www.youtube.com/watch?v=F1uajkAWR4E

9. نفاع، سعيد. (2010): العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى ال48، الطبعة الثانية. مكتبة كل شيء، حيفا. ص199-202

10. نمر، نمر. (30.09.2006): مقال عن كتاب عرب جيدون، نشر في موقع الجبهة. http://www.aljabha.org/?i=22795

11. المصدر السابق

12. المصدر السابق

13. المصدر السابق

14. الفيلم الوثائقي العودة الى الذات، http://www.youtube.com/watch?v=8m2BHMBkd5k

15. عطشة، زيدان. (2001): الدروز في الدولة العبرية- عرض ونقد، الطبعة الثانية. مديرية الثقافة العامة في وزارة التربية والتعليم والرياضة، الناصرة. ص122

16. المصدر السابق، نفس الصفحة.

الفصل الرابع

فصل الدروز بعد فرض التجنيد الإجباري

1.4 محطات فصل الدروز بعد فرض التجنيد الإجباري

لم تتوقف السياسية الإسرائيلية عند فرض التجنيد الإجباري على الدروز لكي تعمل على فصلهم عن المجتمع الفلسطيني، بل استمرت في التخطيط لعملية فصلهم اجتماعياً وسياسياً من نواح مختلفة، وقد عملت القيادات الإسرائيلية على ذلك بهدف ضمان استمرارية تبعية الدروز للدولة وارتباطهم بها مع التركيز على هويتهم المذهبية وإبعادهم عن القومية العربية. عملت القيادات الإسرائيلية على ما سبق من خلال اتخاذ عدة قرارات وسنّ عدة قوانين تتمحور حول التركيز على الطائفة الدرزية كطائفة دينية مستقلة ومنفصلة عن الأغلبية السنية، وقد بدأت هذه السلسلة بفرض التجنيد الإجباري عام 1956، وتبعتها عدة محطات تاريخية، من أهمها:

1. 1957: الإعلان عن الطائفة الدرزية كطائفة مستقلة دينياً

لقد ظلت الشؤون الدينية والشرعية الخاصة بالطائفة الدرزية، كالزواج والطلاق وقضايا الميراث، خاضعةً لسلطة المؤسسات الدينية الإسلامية، أي أن البت في الأمور الشرعية للدروز كان يتم مع الأغلبية السنية في نفس المؤسسة. ولكن في عام 1957 تم الإعلان عن الدروز كطائفة دينية مستقلة عن الأغلبية الإسلامية السنية، وأقيم مجلس ديني درزي برئاسة الشيخ أمين الطريف، المطالب الأول بفصل الدروز كطائفة مستقلة، وتم لاحقاً (في1962) مصادقة الكنيست على قانون المحاكم الدرزية، وإقامة المحاكم المذهبية الدرزية تبعاً لهذا القانون.

ومما لا شك فيه أنه من حق أي طائفة دينية الحصول على كامل الحق في ممارسة طقوسها الدينية بحرية تامة وبشكل مستقل، ولكن بحسب رأيي فإن ما حصل في إسرائيل من اعتراف بالدروز كطائفة مستقلة مذهبياً عن باقي المسلمين، كان بمثابة الخطوة الأولى لخلق ما يسمى بالقومية الدرزية وفصلها عن القومية العربية، وتسجيل ذلك في بطاقات الهوية في سنوات لاحقة.[1]

2. 1958: تسهيل الحكم العسكري على القرى الدرزية

استمر الحكم العسكري منذ إقامة الدولة عام 1948 وحتى العام 1966، ولم يسمح حسب الأوامر العسكرية للمواطنين العرب بالخروج من مدنهم وقراهم إلا بتصاريح من الحاكم العسكري، باستثناء القرى الدرزية، إذ بعد تعاون بعض القيادات الدرزية مع القيادات الإسرائيلية، وفرض الخدمة العسكرية على الدروز، تم تسهيل الحكم العسكري على القرى الدرزية وحدها دوناً عن المسيحية والإسلامية، من خلال منح تصاريح للخروج والدخول إلى القرى الدرزية بشكل مسهل، وعدم طلب تلك التصاريح من الذين يؤدون أو الذين أتموا أداء الخدمة العسكرية.[2]

3. 1962: فصل الدروز كقومية

حيث بُدِئ في هذا العام تسجيل كلمة "درزي" كقومية في خانة القومية في الهوية الشخصية، خلافاً لما سبق من تسجيل القومية كقومية عربية، وتعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات التي عملت على عزل الدروز عن قوميتهم العربية، وبرأيي لقد وضحت الخطة الإسرائيلية الرامية إلى منع وحدة العرب الفلسطينيين، وتحطيم أي شكل من أشكال التضامن السياسي والاجتماعي والثقافي بينهم بشكل كبير بعد فرض التجنيد الإجباري في الجيش الإسرائيلي على الدروز، وتغيير تسجيل قوميتهم من عربي إلى درزي.

وأرى أن هذه الخطوة قد كانت أحد أسباب عدم وضوح الهوية القومية بالنسبة للدروز لاحقاً، فقد أدى هذا الوضع إلى وجود تباين في تعريف الدروز عن هويتهم القومية، فقسم من الدروز يعرفون عن هويتهم القومية بأنها هوية درزية، بالرغم من كون الدرزية هوية لطائفة دينية أو مذهب ديني وليس قومية، وقسم آخر يعرف عن هويته القومية بأنها إسرائيلية، أما القسم الثالث فما يزال يعرّف عن هويته القومية بأنها عربية– فلسطينية، ففي مجموعة مقابلات أجراها الكاتب رباح حلبي في كتابه الهوية الدرزية والدولة اليهودية عرفت الأغلبية الساحقة ممن أُجريت معهم المقابلات عن أنفسهم كعرب (48 من أصل 100)، على الرغم من كونهم يعانون من مشكلة مع هذا التعريف، بسبب نظرتهم لهويتهم بشكل غير إيجابي.[3]

4. **1976:** تشكيل جهاز تعليمي خاص بالدروز، وستتم مناقشة هذه المرحلة بشكل مفصل في فصل المناهج التعليمية للدروز.

2.4 استمرار مقاومة الدروز للسياسة الإسرائيلية

من جهة أخرى استمر قسم من الدروز *برفض السياسة الإسرائيلية التي تهدف لفصلهم عن المجتمع العربي الفلسطيني، وقد كان لهذا الرفض سبل وطرق عديدة، تباينت ما بين إقامة جمعيات مناهضة للسياسة الإسرائيلية في بعض الأحيان، ومقاومة غير سلمية للسياسة الإسرائيلية في الأحيان الأخرى. ومن أهم المحطات التاريخية التي عبرت عن رفض الدروز للسياسة الإسرائيلية:

1. أحداث أرض الزابود

في عام 1987 حاولت إسرائيل مصادرة أراض لقرية بيت جنّ في منطقة تسمى أرض الزابود، أهل البلدة تصدوا لقوات الجيش والشرطة التي داهمت تلك المنطقة، وبعد مواجهات عنيفة استطاعوا الحفاظ على الأرض من المصادرة، هذا ما أدلى به المخرج بلال يوسف في فيلمه الوثائقي "العودة إلى الذات"، حيث قام بمقابلة مع أحد الأهالي في بيت جن "حمد صلالحة"، الذي وصف هذه الأحداث قائلاً: " إن المواجهة ابتدأت بأرض الجرمق، ومخيمنا [قاطني بيت جن] كان قريباً منها، فقام البوليس [قوات الشرطة الإسرائيلية] ببدء مهاجمة مخيمنا، فقمنا باللحاق بهم إلى أعالي أرض الجرمق، وقد كانوا قوّة كبيرة من حرس الحدود والشرطة يحملون أسلحة كثير، وقد كان من بينهم جنود منا [من أهالي القرى الدرزية وبيت جنّ]، الذين قام خمسة شبان منهم بترك القوات الإسرائيلية حين احتدم القتال وانضموا إلينا للدفاع عن أراضيهم، وقد قام الأهالي بقلب ثلاثين سيارة عسكرية في الوادي، وقاموا بجمع الأسلحة جميعها.." [4]

*(17% بحسب استطلاع الرأي الذي أجراه المركز للتعددية الحضارية والدراسات التربوية في جامعة حيفا،2009)

2. أحداث قرية البقيعة

في 22 تشرين الثاني، 2007 شهدت قرية البقيعة الدرزية الواقعة شمال البلاد مواجهات عنيفة، دارت بين سكان القرية والشرطة الإسرائيلية التي أطلقت خلال تلك المواجهات الرصاص الحي على المدنيين الدروز.وأسفرت المواجهات عن إصابة 40 شخصاً بجراح متفاوتة، من أفراد الشرطة والسكان، وُصفت جراح اثنين من بينهم، مواطن وشرطي، بالخطيرة. وجاءت هذه الأحداث بهدف حملة تهويدية صهيونية شنتها المنظمة الصهيونية العالمية_ WZO_ بدعم الحكومة الإسرائيلية، فقد ادعت أن قرية البقيعة هي مكان مقدس لليهود بحسب التوراة. لقد قام الدروز بالتصدي لهذه الحملة، مما أدى الى إلغاء مشروع مصادرة الأراضي التي ادُّعي بأنها أماكن يهودية مقدسة[5]. أحداث قرية البقيعة- التي أطلق عليها أحداث أكتوبر 2007، في إشارة إلى أحداث أكتوبر عام 2000- أثارت بشكل كبير تساؤلات هامة بما يتعلق بتعامل الشرطة مع المواطنين الدروز، وقد أشار 70.2% من عينة الاستطلاع الذي أجراه المركز لتعددية الحضارية والدراسات التربوية في جامعة حيفا (2009) إلى أحداث البقيعة: هي من الأسباب الرئيسية المؤثرة بشكل سلبي على علاقة الدروز مع المؤسسة الإسرائيلية.

3. **أحداث أراضي الجلمة والمنصورة :** في قريتي عسفيا ودالية الكرمل التي أحبطت أيضاً بسبب تصدي التيار المركزي الدرزي لها، وكان من المفترض أن يصادر قسم كبير من أراضيها بحسب مخطط مشروع شارع عابر إسرائيل. [6]

4. إقامة لجنة المبادرة الدرزية

أقيمت لجنة المبادرة الدرزية في 10.03.1972، برئاسة الشيخ فرهود فرهود من قرية الرامة. عملت هذه اللجنة منذ إقامتها قبل 40 عاماً على التصدي للسياسات الإسرائيلية الهادفة لعزل الدروز عن المجتمع العربي، وكان الهدفان الرئيسيان (وما زالا) لهذه اللجنة هما التصدي لسياسة مصادرة الأراضي في القرى الدرزية، ومحاربة قانون الخدمة الإلزامية، ففي الفعالية الأولى من إقامتها كان هناك 10.000 توقيعاً/إمضاءً في العريضة ضد الخدمة الإجبارية، وكان عدد الدروز إجمالا ما يقارب الـ30.000، يشمل النساء اللاتي لم يوقعن على العرائض آنذاك، أي أكثر من نصف الدروز، وتعمل هذه اللجنة على مساعدة كل رافض للخدمة العسكرية، وهو ما ذكره لي سامر سويد السكرتير الحالي للجنة في مقابلتي معه، والذي أضاف أن مشروعاً مهماً تقوم اللجنة بالعمل عليه الآن، وهو إقامة صندوق مِنح لرافضي الخدمة الإجبارية، من المؤكد أن رفض الخدمة الإجبارية ينبع من أسباب ضميرية ومبدئية، ولكن يجب تقديم مساعدة للرافضين لأن الدولة تتخلى عنهم وتعمل ضدهم. بالإضافة لمشروع إعداد مرافقين لرافضي الخدمة، فيجب وجود أشخاص ينظمون ويوجهون الشباب لكيفية الرفض للخروج بأقل خسائر ممكنة، وأضاف سامر:

"نحن نعمل حالياً على مشروع عمل دورة إرشادية لتدريب مرافقي رافضي الخدمة العسكرية عن طريق محامين وأشخاص ذوي خبرة في هذه القضية. لأن الرافض في النهاية هو شاب في عمر 17-18 عام لا يعرف كيف يتصرف أمام الحكومة الإسرائيلية والمحاكم... بالإضافة، نحن نعمل على حيّز آخر مهم، هو التواصل مع باقي العرب في أراضي 1948، وتحويل قضية الدروز لقضية عربية فلسطينية وليس قضية درزية فقط".[7]

5. تأسيس ميثاق الأحرار العرب الدروز

أسسه الكاتب والمحامي وعضو الكنيست الأستاذ سعيد نفاع عام 2000م، كحركة وطنيّة قوميّة لتجذير الانتماء العربي الفلسطيني لدى العرب الدروز ومحاربة التجنيد الإجباري. وتتلخص أهدافه بالسعي للعمل على إلغاء فرض الخدمة الإجبارية للدروز، وتغيير الثقافة التي تتشربها الأجيال الجديدة من الدروز عن طريق تغيير نوعية المناهج التعليمية التي تدرس في المدارس الدرزية. [8]

6. تأسيس حركة الحرية للحضارة العربية

أسست عام 2005، وهي حركة فكرية سياسية قومية، تؤمن بالفكر القومي والعلمانية كأفضل حل للحفاظ على الهوية القومية العربية، في ظل ظروف التجزئة والطائفية التي تتعرض لها الطائفة الدرزية، وتؤمن بأن النضال ضد السياسة الإسرائيلية يجب أنّ يكون نضالاً شعبياً إلى جانب النضال البرلماني. تعمل الحركة على إلغاء قانون التجنيد الإجباري المفروض على الطائفة العربية الدرزية، وتدعم رافضي الخدمة في الجيش الإسرائيلي. ومن نشاطات الحركة رفض مظاهر دعم

التجنيد مثل مناهضة ما يسمى بيوم الجندي الدرزي. تسعى الحركة للحصول على وثيقة من قيادات الطائفة الدرزية تعارض الخدمة العسكرية لدروز إسرائيل في صفوف جيش الاحتلال.[9]

3.4 الخلاصة

في ظل استمرار القيادات الإسرائيلية بسن القوانين وفرض القرارات التي من شأنها تعميق فصل الدروز عن قوميتهم العربية وشعبهم الفلسطيني، بمساعدة ودعم قسم من القيادات الدرزية التي لها مصالح مختلفة لإتمام هذا الأمر، نجد أن قسماً من الدروز قد استمرّ بالتصدي لتلك القوانين والقرارات من خلال طرق تعددت ما بين مقاومة مصادرة الأراضي، وإقامة الجمعيات المناهضة للسياسات الإسرائيلية، كما ونجد أن هذه المقاومة تعبّر عن رفض قسم كبير من الدروز للسياسة التي انتهجتها القيادات الإسرائيلية تجاههم. ولا شك أن هذا الرفض من قبل الدروز يعبر عن عدم تخليهم عن قوميتهم العربية التي تسعى السياسة الإسرائيلية لطمسها، وأيضاً عن عدم نجاح هذه السياسة في إقناع الدروز بنجاعتها في تحصيل حقوقهم في دولة إسرائيل.

لكننا في المقابل نجد قسماً آخر من الدروز يقبلون بفرض التجنيد الاجباري وبنهج السياسات الإسرائيلية تجاه الدروز بشكل عام، ويعتبر ذلك القسم من أشد الأقسام التي تتعامل بظلم ووحشية

مع الفلسطينيين في شتى المناطق أثناء تأديتهم الخدمة العسكرية، أو عملهم لاحقاً فـــي المؤسســـات الأمنية.

مصادر الفصل الرابع

1. "قصة الخدمة العسكرية للدروز"،(كانون الاول 2010): مجلة فلسطين، 8. ص9

2. المصدر السابق، نفس الصفحة.

+ تقرير قناة الجزيرة، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0c7fa45a-461a-453e-9569-ea2d8006b69b

3. حلبي،2007: 72.

4. الفيلم الوثائقي العودة إلى الذات، http://www.youtube.com/watch?v=-ABoaxfnjGs&feature=relmfu

5. مقابلة سامر سويد، 29.05.2013.

+ موقع المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، مؤسسة في خدمة الأقليات الفلسطينية بإسرائيل، http://www.arabhra.org/hra/SecondaryArticles/SecondaryArticlePage.aspx?SecondaryArticle=1561

6. مقابلة سامر سويد، 29.05.2012.

7. المصدر السابق.

8. مقابلة سعيد نفاع، آواخر آذار 2012.

9. مقابلة سامر سويد، 29.05.2012.

الفصل الخامس

المناهج التعليمية للدروز وآثارها على موضوع التجنيد الإجباري

1.5 منهج تربوي خاص

لقد أدركت القيادات الإسرائيلية أن المسلك الذي يتعلمه الإنسان منذ صغره، سوف يؤثر فيه طيلة حياته، وهذا ما يتبين من العبارة المذكورة في الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للمناهج التعليمية الدرزية "*قال أفلاطون: إنّ الاتجاه الذي يبدأ مع التعلم سوف يكون من شأنه أن يحدد حياة المرء في المستقبل*"[1]، ولذلك عملت القيادات الإسرائيلية منذ بدايات قيام الدولة وحتى يومنا هذا على تنشئة أجيال من الطلبة الإسرائيليين ("اليهود" وغيرهم) بطريقة تمهد لصقل شخصياتهم، ليكونوا "عسكريين مطيعين" لقياداتهم ومخلصين لدولتهم، وهذا ما توصلت إليه الكاتبة الإسرائيلية "نوريت بيليد ال-حنان" وهي أكاديمية إسرائيلية ومحاضرة في الجامعة العبرية في القدس في كتابها الفلسطينيون في كتب المنهاج الإسرائيلي، حيث توصلت ال-حنان في هذا الكتاب إلى أن الكتب الأكاديمية للمناهج الإسرائيلية منذ الطفولة تعمل على صناعة "جندي جيّد"، وتنمّي لديه أيديولوجية قوية تؤيد جميع أفعال وتوجهات القيادة الإسرائيلية، وتلعب دوراً في تحضير الأطفال لأداء الخدمة العسكرية لاحقاً، تستعمل المواطن الإسرائيلي كوسيلة لإضفاء شرعية على العمليات العسكرية، وتعزز الهوية اليهودية الإسرائيلية، فيما تهمّش الفلسطينيين، وتصفهم بالإرهابيين، حيث توصل هذه

الكتب صورة مشوّهة وليست حقيقية إلى الطلاب الإسرائيليين حول أقرانهم من الطلاب الفلسطينيين.[2]

1.1.5 تأثير المناهج التعليمية على الهوية القومية للدروز

عملت الدولة العبرية على إلغاء انتماء الدروز للقومية العربية والفلسطينية، وقد تواطأ قسم من قيادات الدروز التقليدية معها في ذلك، وأصبحت تلك القيادات الدرزية تشدد على أن الدروز هم دروز وفقط (في إشارة لتعريف هويتهم القومية)، أو دروز وإسرائيليون كما ذكر لي عضو الكنيست أيوب قرا في مقابلتي معه، ولم تقتصر جهود القيادات الإسرائيلية من أجل إبعاد الدروز عن قوميتهم العربية على التأثير على القيادات الروحية التقليدية فقط، بل قامت بإعداد خطة منهجية لطمس روح الانتماء للقومية العربية بأسس تربوية محددة الأهداف، فألزمت الطلاب الدروز بتلقي مناهج تربوية خاصة، غير تلك التي يتلقاها بقية الطلاب في المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني من خلال قرار فصل الجهاز التعليمي الدرزي عن الجهاز التعليمي العربي عام 1975 [3]. وقد كانت القيادات الإسرائيلية على علم بأنه في حالة وجود صراع بين فئتين أو شعبين فإنه يسهل سيطرة طرف ثالث عليهم، فأصبح أحد المواضيع الأساسية في المناهج التعليمية الدرزية هو تربية الطلاب الدروز على تقوية النزعة الطائفية، مما يؤدي إلى بعدهم عن أبناء شعبهم وحضارتهم العربية وتصوير الواقع كما أرادته تلك القيادات.[4] ومع أن العربية لغة الدروز، إلا أنهم درسوهم ما سميّ بالأدب الدرزي، حيث كانوا يقدمون الأديب والشاعر شكيب أرسلان على أنه أديب درزي فقط، بالرغم من أنه أمير البيان العربي في العصر الحديث كما يقول الكاتب سعيد نفاع، والهدف من ذلك تعميق الشعور باستقلالية الهوية الدرزية. ولقد وصل الاستخفاف بوعي الدروز إلى درجة أن أعدوا لهم مناهج خاصة بالعلوم والطبيعة، فوجدت كتب من مثل: " كيمياء الدروز"، و" فيزياء الدروز" ...الخ [5].

ويرى الأستاذ يامن زيدان أن وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تقوم عملياً بتجهيز الدروز ليكونوا جزءاً من الجيش عن طريق هذه المناهج، فقد صرح لي خلال مقابلتي معه أن:

" عملية التجنيد هي تحصيل حاصل للمناهج التعليمية الدرزية، وهذه المناهج التعليمية والمدارس الدرزية هي الوسيلة الأكثر خطراً من بين جميع وسائل أسرلة الدروز الأخرى، فهي الطريقة الأخطر والأشرس التي عن طريقها ينتج مجتمع لا مبالٍ، غير متحدٍ، يقبل ويستسلم للواقع. بالرغم من أنه لا يوجد شاب درزي يشعر بالاضطهاد أو التمييز، ولكن لقد تكونت شريحة من الشباب الدروز "غير المبالية"، وتتصف بثقافة "الهبّة" (كلمة عامية تعني تشجّع الشخص لشيء أو حدث ما لفترة زمنية قصيرة ومن بعد هذه الفترة يتم نسيانه وإهماله)، وهذا ما يحدث مع قسم من الشباب الدروز بالنسبة لمناهضة التجنيد."[6]

فيرى زيدان بأن خدمة قسم من الدروز في الجيش الإسرائيلي هي نتيجة مؤكدة لما يتلقونه خلال فترة التعليم المدرسية من خلال تلك المناهج، فتأثير المناهج التعليمية الدرزية لا ينحصر فقط بإبعاد الطلاب عن هويتهم القومية العربية وإنما بزيادة التحفيز على ضرورة أداء الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي. وإن آراء زيدان هذه تتفق مع آراء الدكتور أمل جمال الذي يرى أنه وبالإضافة لما سبق، فإن تلك المناهج تعمل أيضاً على بلورة وعي درزي منفرد عن المجتمع العربي، وتؤثر سلباً على المستوى العلمي للطلاب الدروز حيث أنها لا تهدف إلى الارتقاء بمستواهم المعرفي، وإنما تنحصر أهدافها في خدمة الغايات السياسية التي ارتأتها المؤسسة الصهيونية.

"إن المناهج التعليمية تلعب دوراً كبيراً في عملية بلورة الوعي الدرزي، لقد كانت هناك محاولات منذ قيام الدولة بالتأثير على الوعي الدرزي، وهذه المحاولات قد نجحت بطريقة كبيرة عن طريق

مناهج التعليم الدرزي، فإن فصل التعليم في عام 1975 قد أتى من أجل تطـــوير منـــاهج درزيـــة خاصة ومضامين تهدف ليس إلى رفع المستوى المعرفي، وإنما تبلور وعي فردي وهوية منعزلـــة عن المجتمع العربي. لتأكيد ذلك يمكن عمل مقارنة بين المواضيع التي تدرس في المناهج التدريسية في المجتمع العربي والمجتمع الدرزي فستجدين أن تلك التي تدرس في المناهج الدرسية تهدف إلى توطيد وتقوية العلاقة الدرزية اليهودية، ومثال على ذلك بعض المواضيع التي تدرس فـــي كتـــب التاريخ الدرزية تركز على مواضيع توطد العلاقة الدرزية اليهودية، كموضوع الاتصال الذي تـــم بين النبي موسى والنبي شعيب وذلك بغرض توصيل رسالة وهي أن العلاقات الدرزية اليهودية قد بدأت ليس منذ قيام دولة إسرائيل وإنما هي علاقة تاريخية." [7]

وسيرد في المباحث القادمة شرح مفصل لكيفية تأثير هذه المناهج على الهوية القومية للدروز.

2.5 ما يدرس في المناهج الدرزية:

من أجل إثبات أن سياسة المناهج الدرزية تعمل على إبعاد الطلاب الدروز عن المجتمع العربي في إسرائيل، وتعمل على تقوية النزعة الطائفية لديهم، فمن المحبذ دراسة نموذج من كتب تلك المناهج وبحث المواضيع التي يتناولها لمعرفة ما إذا كانت تساهم بالفعل في إبعاد الطالـــب الـــدرزي عـــن قوميته العربية وزيادة نزعته الطائفية. ولتحقيق ذلك قمت بدراسة كتاب "تاريخ الدروز – للمـــدارس الثانوية الدرزية والمختلطة للصفوف العليا"، حيث يتناول هذا الكتاب سبعة أبواب يسرد فيها تاريخ الدروز من عهد الفاطميين إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية في الفصول الستة الأولى، ومـــن ثـــم يطرح باباً سابعاً بعنوان: الدروز في إسرائيل. وقد قمت بدراسة الباب السابع مـــن هـــذا الكتـــاب

لمعرفة ما يُدرّس حقاً للدروز عن تاريخهم وعلاقتهم بالدولة الصهيونية، يقسم هذا الباب إلى أربعة فصول هي:

1. لمحة تاريخية.
2. وضع دروز فلسطين أيام حكم الانتداب البريطاني.
3. تاريخ استيطان الدروز في إسرائيل.
4. القرى التي هجرها الدروز.

1. لمحة تاريخية:

تبدأ مقدمة هذا الفصل بالحديث عن تاريخ الدروز في الحقبة العثمانية حسب الرواية الصهيونية برأيي، -وقد أدركت أنها رواية صهيونية في اللحظة التي قرأت فيها مصطلح (دروز أرض إسرائيل) المذكور أدناه، بالرغم من استعمال مصطلح (دروز فلسطين) لاحقاً في نفس الفقرة لأن ذكر هذا المصطلح كان لا بد منه بسبب الحديث عن فترة زمنية كانت قبل قيام دولة إسرائيل- والتي تروى كما يلي:

"عانى دروز أرض إسرائيل فيها (الحقبة العثمانية) من جميع نواحي الحياة، لذلك لم يتطوروا من الناحية الاقتصادية، فعاشوا على الزراعة والرعاية وكانت حياتهم بدائية.

... ومن الناحية الدينية لم يعترف الحكم العثماني بدروز فلسطين كطائفة خاصة، لذلك لم يقم لهم محاكم دينية شرعية خاصة بهم، إنما اعتبرهم فرعاً من الأمة الإسلامية، لذلك كان يقوم القاضي المسلم بمعالجة أحوالهم الشخصية من زواج وطلاق وإرث وغير ذلك"*.

نرى في القسم الأول من الاقتباس أن التركيز ينصب على معاناة الدروز وحـــدهم أثنـــاء الحكـــم العثماني، وقد تمثلت هذه المعاناة (حسب الرواية المذكورة أعلاه) في الطريقة التي أمن بها الدروز مصدر رزقهم، التي تمثلت في الزراعة ورعاية المواشي، تبدو هذه الجملة للوهلة الأولى طبيعيـــة، لا سيما أنه من المعروف عن فترة الحكم العثماني في البلاد العربية اتّصافها بعدم التطور والتقـــدم العلمي

* جميع الاقتباسات في هذا المبحث منقولة عن الباب السابع لكتاب تاريخ الدروز المذكور أعلاه.

ولكن الطالب الدرزي في المرحلة الثانوية، والذي لا يتجاوز عمر السابعة عشر أو الثامنة عشـــر، عندما يقرأ جملة كهذه من الممكن أن يفهم أمرين، أولهما أن الحكم العثماني الـــذي يمثـــل الحكـــم الإسلامي لم يؤثر إيجاباً في العالم العربي في الفترة التي حكم فيها، ولم تذكر حقبات زمنية أخرى من الحكم الإسلامي والتي كان فيها ازدهار وتطور علمي وصناعي، وثانيهما أن الدروز وحـــدهم دوناً عن باقي الطوائف قد عانوا من جميع النواحي خلال الحكم العثماني، وفي هذا رسالة واضحة على أن الدروز عانوا في فترة الحكم الإسلامي ولم ينصفوا أو يأخذوا حقوقهم في تلك الفترة، ومن ناحية أخرى نرى أن التركيز كان فقط على عدم أخذ الدروز كافة حقوقهم، ولم يتم التوضيح بـــأن حالة عدم الأمان الاقتصادي هذه كانت منتشرة في البلاد عامة نسبياً، وليس فقط لدى الدروز[8].

أما القسم الثاني من الاقتباس فيهدف لأمرين برأيي، أولهما التركيز على عدم أخذ الدروز حقـــوقهم في ممارسة جميع طقوسهم الدينية بشكل كامل خلال الحكم العثماني، من خلال دمجهـــم بالأغلبيـــة السنية وعدم تخصيص محاكم دينية خاصة بهم، وهذا صحيح من ناحية تاريخية[9]، ومن ناحية ثانية

تستعمل هذه الحقيقة التاريخية بغاية تبرير فصل الدروز، من خلال فصل محاكمهم الدينية في إسرائيل وتوجيه مفهوم فصل الدروز من فصلٍ بهدف تقوية النزعة الطائفية إلى فصل بهدف إعطائهم حقوقهم الدينية.

2. وضع دروز فلسطين أيام حكم الانتداب البريطاني:

تبدأ نبرة وصف التاريخ تتحسن في بداية الفقرة الأولى في هذا الفصل، وذلك برأيي بسبب تناوله موضوع تاريخ الدروز خلال فترة الحكم البريطاني لا الحكم العربي أو الإسلامي، فيصف الوضع الاقتصادي بالتالي: "طرأ تحسن ملحوظ في وضع الفلاح، وقد كونت زراعة التبغ إحدى مصادر الرزق الهامة للمزارعين".

ثم يتم وصف إدارة الدروز في فترة الحكم البريطاني، حيث تعزز فكرة أخذ الدروز حقوقهم أثناء خضوعهم لحكم غير عربي أو إسلامي، فيشار إلى أن الدروز كانوا أول من خُصص لهم مجالس محلية بموجب قانون المجالس المحلية الذي صدر عام 1921، حيث كتب في الصفحة الأولى من هذا الباب:

"وكانت قرية الرامة في الجليل من أول القرى التي طبق بها قانون المجالس المحلية، ففي سنة 1922 نشر المندوب السامي البريطاني مرسوماً يقضي بإقامة مجلس محلي في الرامة، وفي نفس السنة أقيم مجلس محلي في قرية كفر ياسيف أيضاً".

ويواصل السرد التاريخي بالحديث عن تطور الدروز ثقافياً في تلك الفترة:

"أما من الناحية الثقافية فقد بدأ الإنجليز بتطوير جهاز التعليم في الوسطين العربي واليهودي، وكان التعليم بين دروز فلسطين بطيئاً بالرغم من أن إدارة المعارف حاولت القضاء على الأمية وتطبيق قانون التعليم الإلزامي".

يتضح مما سبق، وبحسب الرواية الواردة في هذا الكتاب، أن الطائفة المعروفية لم تحظَ بحقوقها في أي ناحية من النواحي إبان الحكم الإسلامي (العثماني) للمنطقة، وقد بدأ هذا الوضع في التحسن أثناء فترة الانتداب البريطاني.

3. تاريخ استيطان الدروز في إسرائيل:

أولاً: وعند قراءة هذا العنوان غير الواضح يقع القارئ في حالة من الالتباس، فما هو المقصود من القول إن الدروز قد استوطنوا في إسرائيل؟ فهل إسرائيل كانت موجودة قبل وجود الدروز التاريخي في أراضي فلسطين وبعد ذلك جاء الدروز واستوطنوا فيها؟ وبما أن المصطلح المستخدم قبل قيام دولة إسرائيل هو فلسطين فقد كان من المحبذ استخدام كلمة ثانية بدلاً منها، تاريخ سكن الدروز في فلسطين، خاصة وأن تاريخ الدروز في فلسطين يعود إلى القرن الحادي عشر. أي قبل وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

يتفرع هذا الفصل لثلاثة أقسام، الأول يتكلم عن فترة بدايات انتشار الدروز والدعوة الدرزية في منطقة الجليل في بدايات القرن الحادي عشر. و يوضح الفصل الثاني تاريخ الدروز أثناء حكم الإمارة المعنية، وشمول أراضيها للجليل والكرمل في الفترة ما بين 1572 حتى 1635، وإنشاء 14 قرية درزية في تلك المناطق أثناء الحكم المعني. أما الفترة الثالثة فتتحدث عن الدروز في القرن العشرين.

وما بين الفترة الثانية والثالثة أو ما بعدها هناك تاريخ متروك، وواقع مهمَّش، وسيرة حياتية كاملة للدروز تم تجاهلها، وإخفاؤها. وأكبر مثال على ذلك هو إخفاء دور قسم كبير من الدروز في النضال ضد الانتداب البريطاني، فقد شارك العديد من الدروز في ثورة الكف الأخضر التي قاومت الهجرات اليهودية بتغطية من الحكم البريطاني. وبالإضافة لذلك تم تجاهل شخصيات درزية تاريخية كان لها دور رائد في مواجهة الانتداب الأوروبي للمشرق، وعارضت الاستيطان الصهيوني للبلاد، ومنها سلطان باشا الأطرش، القائد التاريخي للدروز، والذي يعتبر بمثابة بطل وقدوة للكثير من الدروز، فقد دخل الأطرش معارك تاريخية ضد الانتداب الفرنسي في سوريا، ولعب دوراً كبيراً في الثورة العربية الكبرى[10]، فقد تم تجاهل مراحل بالغة الأهمية في تاريخ الدروز، وتم تهميش شخصياتهم التاريخية بما يتوافق مع نظرة السلطة الإسرائيلية وقياداتها، والتي تسعى لبناء جيل درزي يعرف من تاريخه العريق ما يعنيها فقط.

بعد المراحل الثلاث السابقة لحياة الدروز، يتناول الكتاب وضع الدروز بعد قيام دولة إسرائيل، وينقل هذا القسم بطريقة أو بأخرى أن الدروز هم من طلب الانفصال عن بقية المجتمع العربي، فتذكر الفقرة الأولى فيه:

"من الناحية الدينية طرأ تطور في حياة الدروز في إسـرائيل، وكنتيجـة لمطـالبتهم الحكومـات الإسرائيلية فقد تم الاعتراف بهم كطائفة دينية مستقلة بتاريخ 15.04.1957، حيث تشكلت المحكمة البدائية ومحكمة الاستئناف وتم الاعتراف بالرئاسة الروحية، بعد أن كانوا محرومين من ذلك زمن الانتداب البريطاني والعهد العثماني... كما صدرت ميزانيات خاصة لتطوير المقامـات والأمـاكن المقدسة في جميع أنحاء القرى".

ولكن هذا الاقتباس الأخير الذي يؤكد على إعطاء الدروز حقوقهم الدينية في دولة إسرائيل لم يـأت على ذكر محاولة نهب مقامات درزية تاريخية وضمها لما يسمى بالتراث اليهودي، وهو ما تمثـل في عدة أحداث منها أحداث قرية البقيعة عام 2007، التي تمثلت في حملة صهيونية بتغطية مـن الحكومة الإسرائيلية سعت إلى سلب أراضٍ من قرية البقيعة بحجة كونها "مكاناً مقدساً لليهود"، وهو ما أخبرني به سامر سويد سكرتير لجنة المبادرة الدرزية أثناء مقابلتي معه، حيث شـهدت قريـة البقيعة مواجهات عنيفة بين سكان القرية والشرطة الإسرائيلية، وأطلقت الشرطة على المـواطنين الدروز خلالها الرصاص الحي، ونتج عن تلك المواجهات إصابة أربعين شخصاً من أفراد الشرطة والسكان بجراح[11].

4.القرى التي هجرها الدروز:

ينقل هذا الفصل الرواية الصهيونية للأحداث التي أدت للسيطرة على القرى الدرزية وتحويلها إلـى مستعمرات صهيونية، وسنلاحظ فيما يلي كيفية كتابة هذه الأحداث وروايتها بطريقة تتجاهـل كـل تصادم صهيوني- درزي، أو كل استيلاء صهيوني على أراضي القرى الدرزية.

تلخص الفقرة الأولى من الفصل أسباب هجرة الدروز لقراهم كما هو وارد في هذا الكتاب، حيث يرد في السطر الأول ما يلي: "لا شك في أن الكثير من القرى الدرزية قد تركها أهلها اضطراراً"، وقد لخصت أسباب ترك الدروز لقراهم وانتقالهم إلى جبل الدروز في سوريا في سببين:

1) الادّعاء بأن الدروز قد تعرضوا للاضطهاد من قبل السلطات التي حكمت المنطقة من العهد العثماني وحتى بداية القرن العشرين، أي ما قبل بداية الحكم الإسرائيلي، ويفسر هذا الاضطهاد على أنه تمثل في أمرين، الأول: الضرائب العالية التي فرضت على الدروز، والثاني والأهم: هو التجنيد الإجباري الذي فرض على الدروز، وفي الإشارة للتجنيد الإجباري هنا، وخص الدروز به مع أنه فرض على جميع الذكور البالغة أعمارهم 20–26، الساكنين في أراضي الحكم العثماني وليس فقط الدروز، وفي هذا إشارة إلى أن فرض التجنيد الإجباري على الدروز هو أمر عادي، قد حدث لهم قبل وجود دولة إسرائيل، واعتادوا عليه.[12]

2) أما السبب الثاني الذي ورد في هذا الكتاب فيتمثل في النزاع بين الدروز وبين من جاورهم من سكان القرى العربية، "2. النزاع الذي كان قائماً بين الدروز في قراهم وبين جيرانهم من سكان القرى المجاورة. وكان الدروز في هذا النزاع أقلية ضعيفة، فنزحوا عن قراهم عندما فشلوا في هذا النزاع".

فبحسب ما ذكر أعلاه أن الدروز كانوا أقلية مضطهدة، عانت من الظلم من قبل قاطني القرى المجاورة، ولم تجد من يدافع عنها، ولم يستطع الدروز أنفسهم أيضاً فعل ذلك، وبالتالي نزحوا عن قراهم بسبب هذا الاضطهاد الذي تعرضوا له من باقي سكان القرى والمقصود بهم العرب سواء كانوا من المسلمين ذوي الأغلبية السنية، والذين تمت الإشارة سابقاً إلى ظلمهم للدروز خلال فترة الحكم العثماني، أو أية فئات دينية أخرى. وبرأيي إن الرسالة التي تكمن بين سطور هذه الفقرة وما

سبقها هي أن الدروز لم يجدوا لهم نصيراً قبل وجود إسرائيل وقبل إنصافهم والمدافعة عنهم من قبل القيادات الإسرائيلية.

وبعد ذكر الأسباب وراء هجرة الدروز تذكر أسماء القرى التي هجرها الدروز في عـــدة منـــاطق، ولكل منها رواية صهيونية مختلفة، وأذكر بعضها:

"أ- **قرى الجليل المهجورة:**

1. عمقا: وقد سكن القرية في العقد السابع من القرن الماضي حوالي 300 درزي، ثم استوطن القرية سكان مسلمون بقوا فيها حتى 1948، فتحولت منذ ذلك التاريخ إلى مستوطنة يهودية.
2. الجديّدة: كانت قرية مختلطة سكانها من الدروز والنصارى، ثم ترك الدروز القرية وانتقلوا إلى يركا القريبة. والجديّدة اليوم قرية مختلطة يسكنها النصارى والمسلمون.
3. المكر: وتقع قرب الجديّدة. وقد حلّ بها ما حل بالجديّدة.
4. الكويكات: سكنها دروز، ثم مسلمون، وأصبحت منذ عام 1948 مستوطنة يهوديـــة.[ولـــم تذكر اسم القرية].

ب- في منطقة الجبل:

2. عين الزيتون: بقيت درزية حتى أواسط القرن التاسع عشر ثم أصبحت قرية إسلامية حتـــى 1948.
4. اقرث: تركها سكانها الدروز حوالي منتصف القرن التاسع عشر، وبقيت قرية مسيحية حتى 1948."

نلاحظ مما سبق أمرين:

أولاً: إن الرواية الواردة في هذا الكتاب تركز بشكل كبير على توصيل معلومات للطلاب الـدروز تفيد بأن الإسرائيليين لم يحلوا محل الدروز في أي منطقة من البلاد، ولم يسلبوا مـنهم أراضـيهم، وإنما كان هناك سكان دروز، ثم مسلمون كما أسموهم، وهم الذين حلوا محل الدروز وبعد ذلك جاء الاستيطان الصهيوني، وحل مكان السكان المسلمين وليس الدروز، والرسالة هي إخفاء أي تصـادم صهيوني- درزي قد حصل قبل نكبة 1948، وتحميل الأغلبية السنية فـي المجتمـع الفلسـطيني المسؤولية فيما يتعلق بأي مكروه حصل للدروز، فعلى سبيل المثال ما ذكر عن القريـة المهجـرة الأولى، عمقا: " وقد سكن القرية في العقد السابع من القرن الماضـي حـوالي 300 درزي، ثـم استوطن القرية سكان مسلمون بقوا فيها حتى 1948، فتحولت منذ ذلك التـاريخ إلـى مسـتوطنة يهودية"، ففي القسم الأول نجد التباساً في تعبير "فتحولت منذ ذلك التاريخ إلى مستوطنة يهودية"، مع عدم ذكر أي معلومة عن عملية التحول هذه والتي من المعروف أنها تمت عن طريـق التهجيـر القسري.

وفي القسم الثاني لهذه الجملة نجد مثالاً قوياً على تركيز الرواية الصهيونية على عدم تصادم الدروز معهم، وإنما إقحام المسلمين في النصف ليكونوا هم المضطهد الأول والأخير للدروز وهم من حـل محله المستعمرات الصهيونية، لا الدروز، وهذا أيضاً ما يتجلى فيما هو مكتوب عن قرية الكويكات المهجرة أعلاه. وفي أحيان أخرى يتم إقحام المسيحيين بدلاً من المسلمين في وسط التصادم المحتمل بين المهاجرين الصهاينة والدروز، وهو ما يتضح في قرى منطقة الجبل كما أسموها، وتحديداً في

قرية اقرث المهجرة، فقد صيغت الرواية بنفس الطريقة حيث ذكر أن: "قرية اقرث تركها سكانها الدروز حوالي منتصف القرن التاسع عشر، وبقيت قرية مسيحية حتى عام 1948"، ولم تتم الإشارة إلى تهجير أهالي القرية من قبل قوات الجيش الإسرائيلي.[13]

ثانياً: أما الأمر الثاني فهو تجاهل كامل للنكبة التي حصلت عام 1948، فالقارئ لهذا الكتاب، لا بد وأن يلتفت للتغاضي عن ذكر أي معلومة ولو كانت صغيرة عن أحداث عام 1948، وقلب الحقيقة التي حصلت؛ من تهجير قسري إلى هجرة تمت بمراد الشعب ورضاه، ولا بد من السؤال الآتي: أين ذكر النكبة والتهجير الذي تم في ذلك الوقت؟ وما السبب وراء تجاهل ذلك؟ أوليس من حق الطلاب الدروز أن يعلموا تاريخهم وأنه من غير الصحيح إخفاء جميع الحقائق عنهم وذكر قسم منها؟

وبرأي الباحثة فإن هذه الرواية للتاريخ هي تمهيد لتبرير أخذ الصهاينة أراضي القرى الدرزية، مع أن ما حصل في الحقيقة أن الدروز كانوا في قراهم وبقوا فيها إلى أن استولت عليها القيادات الإسرائيلية بطرق متعددة وهو ما ذكر في فصل سياسة مصادرة الأراضي.

3.5 استخدام مواضيع مناهج اللغة العربية لزيادة النعرة الطائفية

إن ما سبق ذكره في المبحث الثاني يتفق مع ما توصل إليه الباحث الدكتور يسري خيزران في محاضرته التي ألقيت في معهد فان لير بالقدس، في أواخر العام (2012)، التي ناقشت موضوع

زيادة الفجوة الاجتماعية بين الدروز وباقي أبناء المجتمع العربي، من خلال مواضيع منهاج كتب اللغة العربية للطلاب الدروز، فبرأي د.خيزران أن منهاج اللغة العربية من المفروض أن يقوي التواصل بين الطلاب وبين اللغة العربية كمنهج وثقافة ومجتمع، إلا أن ما حصل في المدارس الدرزية كان عكس ذلك تماماً، فحسب ما توصل إليه د.خيزران فإن المواضيع التي تدرس في هذه الكتب قد اختيرت بناء على ما يتوافق مع الاحتياجات الأمنية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية في إبعاد الدروز عن مجتمعهم العربي وتعزيز هويتهم الطائفية، وقد توصل الباحث لهذه النتيجة من خلال دراسة كتاب المنتخب من النصوص الأدبية للمراحل الإعدادية والثانوية في المدارس الدرزية، الذي يرى من خلاله أن الانتقائية المؤدلجة هي الطريقة الأساسية التي اختيرت فيها نصوص منهاج اللغة العربية للطلاب الدروز*، وقد توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. نصوص مناهج اللغة العربية تركز على النصوص التي تناولت مواضيع متعلقة بالهوية الطائفية، وهذا يتفق مع كتاب تاريخ الدروز الذي تحدثت عنه سابقاً فالمواضيع والنصوص التي فيه تتركز على الوقائع التاريخية التي انفصل فيها الدروز عن المذهب السني وكونوا المذهب الدرزي، ولا تركز بنفس الدرجة على مواضيع تتناول ارتباط الدروز بالمسلمين والعرب من قبل، وتتجاهل أي نص أدبي يتناول موضوع الهوية القومية العربية أو التاريخ الثقافي للدروز المرتبط بالعروبة. بالإضافة إلى اتّصافها

*إن الوارد في هذا الفصل مبني على ما توصل له الدكتور يسري خيزران في دراسته "اللغة العربية في خدمة مشروع التدريز"، التي لم تنشر بعد، وقد وفر لي "الدكتور خيزران" مشكوراً نسخة غير منشورة.

بالانتقائية المؤدلجة للنصوص النقدية والتي تجنبت اختيار نصوص أدبية تحوي مدلولات سياسية أو أيديولوجية أو تاريخية تؤكد صلة الدروز بمحيطهم العربي والإسلامي.

2. إن نصوص كتب اللغة العربية تتجاهل الأدباء ذوي الكتابات التي تحوي توجهات قومية عربية، أمثال كمال جنبلاط، وشكيب أرسلان. وإذا تناولت نصاً أدبياً لهؤلاء الكتاب فالاختيار سيقع على نص خال من أي دلالات قومية أو عروبية، وهناك أمثلة متعددة لذلك منها:

أ. ما اختير من أشعار سميح القاسم، الكاتب والشاعر الدرزي ابن الطائفة الدرزية الذي ارتبطت أشعاره بالثورة والمقاومة الفلسطينية، قد تم تجاهل موسوعته الشعرية الكبيرة واختير له قصيدة بعنوان "أبي"، والتي لا تعبر عن التيار القومي العام لقصائده.

ب. تجاهل كتابات غاية في الأهمية للكاتب الدرزي شكيب أرسلان، التي امتازت بالفصاحة الأدبية وقوة البيان، ومن أهمها كتابه النقدي "لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدّم غيرهم"، أو مقالته "الدروز أو بنو معروف بأجمعهم عرب"، التي حاول من خلالها إثبات انتماء الدروز للقومية العربية من خلال اللغة.

3.أما الأمر الثالث الذي تتجاهله مناهج الكتب العربية للدروز هو عصر النهضة العربية، والذي يعتبر بداية الفكر العربي المعاصر، والداعي إلى استنهاض الثقافة عند العرب، كما وتتجاهل شخصيات القرن التاسع عشر التي تعبر عن الثقافة العربية، أمثال فرح انطون وعبد الرحمن الكواكبي.

4.من خلال طريقة اختيار النصوص الأدبية في مناهج كتب اللغة العربية، نجد أنها تحولت من أداة لتعريف الطالب على ثقافته ومجتمعه العربي إلى وسيلة تزيد من التقوقع الطائفي، ويتضح ذلك من خلال نوعية القصص الأدبية التي اختيرت في هذه الكتب، ومثالها قصة بعنوان "الشيخ سليم" التي

تتناول حياة شاب درزي تزوج من فتاة غير درزية، وأدى ذلك إلى انقطاعه عن عائلته ومجتمعه الدرزي.

5.الانتقائية المؤدلجة، التي تنعكس بشكل واضح من خلال الرسالة المبطنة التي تظهر في نوعية اختيار نصوص ما يسمى بالأعراف القومية، حيث يتناول كتاب (المنتخب) لصفوف التاسع وتحت باب النصوص الدينية نص "نصيحة يثرو لموسى"، والمراد من ذكر هذا النص هو التركيز على ثلاثة أمور:

أولها: وجود علاقة تاريخية بين الدروز واليهود تتضح من خلال تقديم النبي يثرو نصيحة للنبي موسى، وتزويجه ابنته (تسيبورا).

ثانيها: أن النبي شعيب –عليه السلام– قد ذكر باسمه المذكور بالتوارة (يثرو) وليس باسمه العربي (شعيب) مع أنّ الكتاب مكتوب باللغة العربية، والطلاب الذين يدرسونه لغتهم الأم هي العربية، فلم تكن هناك حاجة للفظ باللغة العبرية.

وثالثها: أن الاختيار وقع على هذا النص بالذات بغية التركيز على التشابه بين اليهود والدروز كأقليتين مضطهدتين.

لا شك في أن اللغة العربية استعملت في ميادين عديدة بغرض تقوية الايدولوجيا القومية، سواء كان ذلك من خلال الأشعار أو الكتابات أو المقالات، ويرى خيزران أن هدف هذه النصوص التي استعملت في مناهج اللغة العربية يكمن في تجريد اللغة العربية من مضامينها القومية، وإبعاد الطلاب الدروز عن تأثر لغتهم بالتحولات الثقافية التي عقبت زوال الانتداب الأوروبي من البلاد العربية.

4.5 الخلاصة

إن الأسلوب المستخدم في تنشئة الطلاب الدروز يتركز على إعادة صياغة الهوية الدرزية من خلال تعليم المناهج المؤدلجة في المدارس الدرزية، والتي تؤدي في نهاية الأمر إلى تعبئة دماغ الطالب الدرزي بضرورة تأدية الخدمة الإجبارية في الجيش، وقد تركزت أهداف فصل المناهج الدرزية في الأمور الآتية:

1. زيادة النعرة الطائفية عند الدروز والتقوقع الطائفي من خلال إلغاء العلاقة بين الدروز والمجتمع العربي، عن طريق التركيز على المشاكل التي عانى منها الدروز _خلال فترات زمنية مختلفة_ كأقلية طائفية في مجتمع ذي أغلبية سنية، والتركيز على وضع الدروز الاقتصادي المتردي خلال فترات الحكم الإسلامي، مع تجاهل ذكر معاناة الطوائف الأخرى في نفس الفترة.

2. تقوية العلاقة بين اليهود والدروز من خلال جعلها علاقة تاريخية أبدية، بدأت منذ زمن الأنبياء كما ذكر سابقاً، وعادت مع قيام دولة إسرائيل، التي ضمنت للدروز كافة حقوقهم وأنصفتهم بعد أن كانوا أقلية مضطهدة.

3. محاولة إلغاء العلاقة بين الهوية القومية العربية واللغة العربية مما يؤدي إلى إلغاء القومية العربية _أي محاولة إلغاء العلاقة الجدلية ما بين اللغة والهوية_، وهناك عدة أمثلة على ذلك، منها المثال المذكور في دراسة دكتور خيزران حيث يتحدث عن تجربته الشخصية في مجال إبعاد الدروز عن المجتمع العربي، من خلال إبعادهم عن الارتباط بالثقافة العربية فيتذكر قول أحد المدرسين في المدارس الدرزية بأن النطق باللغة العربية لا يعني أنك تنتمي للعرب، ومثال على

ذلك أن اليهود الشرقيين يتكلمون اللغة العربية وهم ليسوا عرباً، وأن اللغة الإنجليزية تنطق بها عدة شعوب مثل الأستراليين والبريطانيين والأمريكيين والكنديين، وهذا لا يعني أنهم مجتمع واحد أو أمة واحدة، جميعهم، وبرأيي فإن إعطاء مثال كهذا يعني وجود نية بإبعاد الطلاب الدروز وإبعادهم عن القومية العربية.

4. من خلال زرع ما سبق في أدمغة الطلاب الدروز، ومن خلال البعد الجغرافي للقسم الأكبر منهم عن باقي أبناء المجتمع العربي، تكون النتيجة المتوقعة ازدياد التقوقع الطائفي لديهم، وتقوية فكرة أخذ حقوقهم وضمان حياة كريمة عن طريق أخذها كاملة في دولة إسرائيل من خلال القيام بالتجنيد الإجباري، مع عدم الشعور بتأنيب الضمير بسبب تكوّن هوية طائفية لديهم تبعدهم عن كل ما هو عربي من قومية أو مجتمع.

مصادر الفصل الخامس

1. موقع مناهج التاريخ للمدارس الدرزية،

druzenet.tzafonet.org.il/drhistory/home/aldrwz-llmrhlte-aladadyh

2. موقع عرب 48، http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=86784

3. مقابلة أمل جمل، 18.03.13

4. أ. حلبي، رمزي، وآخرون. (1994): الطائفة الدرزية في ظل سلام متوخى، الطبعة الأولى. مطبعة الوادي، حيفا. ص30

ب. النعامي، صالح. (تشرين أول، 2004): "عرب في الحقوق يهود في الواجبات". وجهات نظر، 69. ص59.

5. النعامي، صالح. (تشرين أول، 2004): "عرب في الحقوق يهود في الواجبات". وجهات نظر، 69. ص59.

6. مقابلة يامن زيدان، 30.06.2012

7. مقابلة أمل جمال، 18.03.2013

8. موقع العمامة الدرزي،

http://www.al-amama.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1317

9. الشاذلي، محمود. (1989): المسألة الشرقية: دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية، الطبعة الأولى. مكتبة وهبة. ص47-49

10. سلطان باشا الأطرش، فيلم وثائقي لقناة الجزيرة الوثائقية، http://www.youtube.com/watch?v=PFEaCQRcIXQ

11. أ. مقابلة سامر سويد، 29.05.2013

ت. المؤسسة العربية لحقوق الإنسان،

http://www.arabhra.org/Hra/Pages/PopupTemplatePage.aspx?PopupTemplate=161

12. موقع العمامة الدرزي،

http://www.al-amama.com/index.php?option=com_content&task=view&id=493

13. الموقع الالكتروني لـــ: بديل: المركز الفلسطيني،

http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1507-art14

الفصل السادس

مصادرة الأراضي الدرزية

1.6 سياسة مصادرة الأراضي

في هذا المبحث سيتم تبيين ما إذا كانت القرى الدرزية قد تعرضت لعملية مصادرة الأراضي كغيرها من القرى العربية، بغية الكشف عن استفادة أو عدم استفادة الدروز من أدائهم للخدمة العسكرية نسبة لموضوع مصادرة الأراضي. وهنا يجدر الإشارة إلى أنّ مصادرة الأراضي لا تعني فقط نقلها من ملكيات أصحابها الأصليين إلى مالكين آخرين، وإنما أيضا تجرد البلدات من أراضيها عن طريق ضمها إلى مناطق نفوذ المستعمرات المجاورة لها، أو تحويل ملكيتها للدولة ومؤسساتها المختلفة، فمصادرة الأراضي تتمثل أيضاً في عملية قطع الصلة أو النفوذ بين هذه الأراضي وبين سلطات البلديات أو المجالس المحلية الخاصة بها، أي قطع الصلة القانونية معها. ويتمثل ذلك في مصادرة الأراضي لصالح مخططات ومشاريع زراعية وتنموية مختلفة لا ينتفع بها أصحابها الأصليون. كما أن مصادرة الأراضي تعني خسارة السلطة المحلية لأي دخل قد تدرّه هذه الأراضي على شكل ضرائب بلدية ورسوم.

ولكي يتم الكشف عما إذا كانت الأراضي الدرزية قد تعرضت للمصادرة أم لا، سوف تتم دراسة الفرق بين مساحات الأراضي التابعة للدروز قبل عام 1948 وحتى أوائل العقد الأخير، عن طريق عرض الأحداث التي تعرضت لها القرى الدرزية والتي أدت لمصادرة أقسام منها، وعرض جداول تبين حجم الأرض التابعة للدروز حالياً مقارنة بحجمها قبل عام 1948، ومن خلال تلخيص ودراسة هذه الأحداث والجداول سيتم معرفة نسبة مصادرة الأراضي الدرزية.

بعد قيام دولة إسرائيل أصبحت القيادات الإسرائيلية مسيطرة على السلطات التشريعية، التي كان أحد أهم أهدافها (القيادات الإسرائيلية) ضمّ الأراضي وضمان بقائها في أيدٍ يهودية، فقامت بسن عدة قوانين للسيطرة على تلك الأراضي. وبعد دراسة المراجع الخاصة بعملية مصادرة الأراضي تم التوصل إلى أن البلدات الدرزية عانت من نفس الممارسات التي مارستها السلطات الرسمية في جميع أراضي البلدات العربية في البلاد، كما ويتم التوصل إلى أن القيادات الإسرائيلية قد أتمت هذه المهمة عن طريق التذرع بحجج عديدة، منها:

1. مصادرة الملكية الخاصة للأراضي التي يملكها العرب بحجة الحاجة لها وضرورتها للمصلحة العامة، مثل حاجتها لإقامة مشاريع تمديد خطوط الغاز أو إقامة شوارع رئيسية.
2. اتّباع سياسة تضيق مسطحات البناء والتطوير، وتحويل ما تبقى من الأراضي إلى محميات طبيعية وحدائق قومية بهدف تقييد استعمالها لمصلحة أصحابها، ولو لأغراض الزراعة ورعاية المواشي.
3. مصادرة الأراضي التابعة للعرب بشكل تلقائي بسبب وجود قوانين تنص على ذلك.

وستُفسر هذه النقاط بشكل مفصل فيما يلي.

1.1.6 مراحل مصادرة الأراضي في القرى العربية والدرزية والسيطرة عليها منذ عام 1948

1. المرحلة الأولى، قبل 1948

أ- مصادرة ما يسمى بأراضي المشاع، وهي تلك الأراضي التي لم تكن ملكاً لشخص معين وإنما اعتبرت ملكاً جماعياً لأهل القرية أو المنطقة التي تقع فيها. وخلال فترة الحكم البريطاني في فلسطين (1918-1948) دُفعت الضرائب عن هذه الأراضي لحكومة الانتداب، وكانت هذه الأراضي مسجلة على اسم القرية التابعة لها، حتى صدور ما يسمى بقانون الغابات في 1926، فسجلت على اسم المندوب السامي، وعند قيام دولة إسرائيل صودرت كل هذه الأراضي وسجّلت على اسم الدولة بصفتها وريثة الانتداب البريطاني، ومن الجدير ذكره أن المندوب السامي لم يكن هدفه حيازة الأراضي بنية إقامة استيطان صهيوني، ولكن دولة إسرائيل كانت تهدف لذلك. وقد شملت هذه الأراضي آلاف الدونمات في القرى الدرزية منها منطقة (الصفاح) في قرية عسفيا، وهي عبارة عن سبعة آلاف دونم، التي كانت تعتبر ملكاً جماعياً لأهالي قرية عسفيا، وتم ذلك في عام 1951 [1].

ب- قانون أراضي "الموات" لعام 1921: والمقصود بها الأراضي التي تشمل مساحات شاسعة من الأراضي المهملة، وغير المأهولة أو مستغلة للعمل فيها، هذه الأراضي تشمل معظم جبال منطقة الجليل التي يسكنها الدروز. وقد استغلت السلطات الإسرائيلية هذا القانون الذي ورثته عن الانتداب البريطاني للقيام بالاستيلاء على مساحات كبير من منطقة الجليل وضمها لأراضي الدولة، وذلك لكون تلك الأراضي عبارة عن غابات ذات مساحات كبيرة غير مستغلة للسكن أو الزراعة، مستغلّة بذلك عدم احتفاظ العديد من مالكي هذه الأراضي بالكواشين (صكّ امتلاك الأراضي)

التركية التي أعطيت لهم. أما حينما كان يبرز أحدهم أمام المحكمة "كوشاناً" ما، فقد كانت المحكمة ترفض في معظم الحالات هذه البيّنة لعدم وضوح حدود الأراضي، أو عدم دقة وصحة التفاصيل الواردة في "الكوشان"[2].

2. المرحلة الثانية، ما بعد 1948:

مرحلة سن القوانين، في هذه المرحلة تحاول الحكومة الإسرائيلية مصادرة أراضي القرى العربية، التي تشمل القرى الدرزية بشكل قانوني، فتسن القوانين التي من شأنها مصادرة أراضٍ بشكل تلقائي. ومن أهم تلك القوانين:

أ. قانون أملاك الغائبين: سنّ هذا القانون في 14.03.1950، والذي يهدف لسيطرة الدولة على أملاك الفلسطينيين "الغائبين"، والغائبون بموجب هذا القانون هم الذين هُجّروا من بلادهم في نكبة 1948 ولجئوا إلى دول اعتبرها القانون الإسرائيلي بلاد عدو، وهي مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق واليمن والسعودية، ومناطق في فلسطين كانت تحت نفوذ قوات من اعتبر عدو أثناء حرب 1948. وصودرت بموجب هذا القانون، أملاك الفلسطينيين "الغائبين" في القدس الغربية وفي بقية المدن والقرى التي هُجّر أهلها. وقد استغلت القيادات الإسرائيلية هذا القانون لتصادر الأراضي التابعة للقرى العربية، والتي تشمل القرى الدرزية، لنقل ملكية الأراضي إلى ملكية صهيونية، وبذلك أصبحت إدارة أراضي إسرائيل تملك اليوم 93%، (والتي تعود 88% منها لأراضي ما سمي بالغائبين) من مساحة الدولة، بينما كانت 7% في عام 1948. وقد نالت القرى الدرزية نصيبها من هذا القانون، فقد صودر الكثير ممّا سمي بأملاك الغائبين فيها، منها 3960 دونماً في المجدل[3].

ب. قانون الدفاع، أو حالة الطوارئ: صدر عام 1945 (القانون القديم- الجديد وريث الانتداب البريطاني)، وقد ذَكَرْته بعد قانون أملاك الغائبين، على الرغم من أنه صدر قبله؛ بغية شرح كيفية مصادرة أملاك من اعتبروا غائبين بسبب هذا القانون، بحسب هذا القانون فإن الحكام العسكريين يستطيعون الإعلان عن منطقة أو قرية معينة بأنها منطقة مغلقة، ويعني ذلك أن الدخول إليها أو الخروج منها مسموح فقط بتصريح خطي من حاكمها العسكري، وقد ساعد هذا القانون كثيراً على مصادرة ما سمي بأملاك الغائبين، وذلك لأن من ترك منطقة سكناه أو أرضه في ذلك الوقت لم يستطع الرجوعَ إليها إلا عن طريق أخذ التصريح من حاكم المنطقة العسكري، وبحسب هذا القانون فإن للحاكم الصلاحية في عدم إعطاء أي شخص يريده التصريح للرجوع إلى منطقته أو الدخول إليها، بحجة وجود أسباب تتعلق بأمن الدولة، وهذا يعني أن الأشخاص الذين تركوا مكان سكناهم وأراضيهم بعد عام 1948 وأرادوا الرجوع إليها في الأعوام التي تلته قد منعوا من الرجوع بسبب هذا القانون، وبذلك اعتبروا من "الغائبين"، مما سمح للحكومة الإسرائيلية بمصادرة أملاكهم حسب قانون الغائبين. وقد أُعلنت مناطق عديدة كان يقطنها الدروز كمناطق مغلقة عام 1950، منها مناطق في الجليل والمجدل[4].*

ت. قانون الاستيلاء على الأراضي عام 1949: وينص على منح الحكومة الصلاحية بالاستيلاء على أي أرض مطلوبة من أجل الدفاع عن الدولة، أمن الجمهور، خدمات جمهورية، استيعاب مهاجرين يهود جدد، أو إسكان جنود مسرحين. وقد نص القانون في البداية على منع احتفاظ الدولة بتلك الأرض لأكثر من ثلاثة أعوام، ثم مدَّدها إلى ستة أعوام، ثم إلى الاحتفاظ بها إلى الأول من آب 1958، وبعد ذلك صودرت[5].

ث. قانون استملاك الأراضي عام 1953: وينص هذا القانون على منح وزير المالية حــقَّ نقــل ملكية الأراضي التي صودرت حسب القوانين التي سبقته، مثل قانون الاستيلاء على الأراضي، إلى ملكية دولة إسرائيل، وبحسب هذا القانون فإن أي ملك خصص بين 14.05.1948 و1.04.1952

* بسبب قيود في المراجع لم أستطع ذكر أمثلة على مصادرة أراضي الدروز لكل قانون ذكرته، ولم أتجاهل ذكر القوانين التي لم أجد لهــا تلك الأمثلة بهدف ذكر القوانين حسب السرد التاريخي الصحيح.

ج. لأهداف تطوير أو استيطان صهيوني أو أمن، وإنه لا يزال مطلوبــاً لاســتخدامه للأهــداف السابقة، ولم يكن تحت تصرف أصحابه 1.04.1952، فإن لسلطة التطوير الحق في تملّكه.

استخدم قانون استملاك الأراضي للصالح العام، مثل شق شوارع على حساب الأراضي الخاصّــة كشارع حيفا–يوكنعام، وتمرير خطوط الكهرباء عالية الضغط، والغاز، وسكة الحديــد، وخطــوط المياه، ومشروع وادي المقطّع من أراضي الجلمة والمنصورة التابعة لعسفيا والدالية، وشق شوارع بين المستوطنات المحيطة بالقرى الدرزية في الجليل، على حساب يانوح وجت والرامة[6].

ح. قانون أساس أراضي إسرائيل عام 1960 الذي سنه الكنيست بهدف ضمان بقاء هذه الأراضــي تحت ملكية دولة إسرائيل إلى الأبد، حيث نصت مادة القانون على منع نقل ملكية الأراضي التابعة لدولة إسرائيل لأي ملكية أخرى، ويقر القانون أن أراضي إسرائيل هي أراضي الدولــة وســلطة التطوير أو الكيرن كييمت لإسرائيل، في الدولة ولا تنقل ملكيتها سواء كان ذلك عن طريق البيع أو أي طريقة أخرى[7].

خ. قانون تسوية حقوق الأراضي: سنّ هذا القانون لحل خلافات ملكية الأراضي بين السكان سواء كأفراد أو كمجموعات سكانية، إلا أن السلطات الإسرائيلية استغلت هذا القانون وأبقت عليه، ثم قامت بإقرار نص معدل ومجدد له عام 1969، بموجبه قامت دولة إسرائيل بتسجيل ادعائها ملكية مساحات شاسعة من الأراضي بصفتها وريثة الحكم البريطاني (المندوب السامي البريطاني)، وطالبت بتسجيل الأراضي باسمها بصفتها أراض غير مستغلة، أو أرضاً (موات) كما ذكر سابقاً، بصفتها أرضاً صخرية وغير قابلة للاستغلال الزراعي. وقد تمّ في هذا القانون الاستيلاء على آلاف الدونمات في القرى الدرزية، مثل: مصادرة 2950 دونماً من حرفيش، و2640 دونماً من ساجور، و7579 دونماً من شفاعمرو، و550 دونماً من مخيم الجلمة التابع لعسفيا[8].

د. 1- استخدام قوانين الطبيعة والحدائق القومية للسيطرة على الأراضي، مثل قانون الغابات الذي أصدر عام 1926، والذي أعلن بموجبه عن مناطق معينة كمحميات طبيعية أو غابات محمية، وقد اشتملت هذه المحميات على عدة مناطق وما زالت تحت تصرف السكان العرب، وما حصل في القرى الدرزية هو أكبر دليل على أن السلطة لم تتورع عن اتباع أي وسيلة بهدف تقليص رقعة الأرض التي يمتلكها السكان العرب، ووضع هذه الأراضي تحت سيطرتها. وبالرغم من صدور هذا القانون في 1926 إلا أنني ذكرته هنا بسبب إعلان منطقة الجرمق محمية طبيعية عام 1965، والتي ضمّت 5000 دونم من حرفيش والبقيعة والرامة وعين الأسد، و15000 دونم من بيت جن، بينما حُددت منطقة نفوذ بيت جن بـــ 2025 دونماً فقط، وفي 1969 أُعلن عن (بارك الكرمل) الذي ضمّ 37000 دونم من أراضي عسفيا ودالية الكرمل[9].

2- استخدام قوانين الآثار الذي تمّ الإعلان بموجبها عن مناطق عديدة كمواقع أثرية محافَظ عليها وممنوع البناء فيها، وتسجيلها على اسم الدولة، مثل بيوت السهل في الجلمة العتيقة ومساحتها 56.5 دونم والمنصورة التابعة لدالية الكرمل[10].

ذ. في نطاق تهويد الجليل تم اقتطاع مساحات شاسعة من القرى العربية بما فيها الدرزية مثل مصادرة 12000 دونم من البقيعة، وإقامة مناطق سكنية يهودية مثل: بكيعين حدشاة وحورشيم، ومصادرة 20000 دونم من يركا أُقيمت عليها المستعمرات: توبال وشوعال وكليل، ومصادرة 300 دونم من جولس لإقامة منطقة تل- ايل، ومصادرة 12000 دونم من يانوح لإقامة مدينة "الورود وموشاب لبيدوت ومجلس تيفن الصناعي"، ومصادرة 3000 دونم من حرفيش لإقامة (هارمتان). وقد وقعت العشرات من شركات البناء اتفاقيات مع الحكومة لزيادة عدد السكان اليهود في الجليل والعمل جنباً إلى جنب مع تسعة مجالس إقليمية وهيئات سياحة محلية. وساهمت في بناء هذه المستوطنات الجمعيات الصهيونية الدولية، بما فيها الوكالة اليهودية.[11]

ومما يجدر ذكره أنه خلال عمليات المصادرة هذه استمرت عمليات البيع بواسطة السماسرة والسياسيين التقليديين وأعوان السياسيين بطرق الإقناع والإغراء المادي، ولأسباب كثيرة ومتنوعة، الفقر والعوز والعجز المالي وضيق مجالات الرزق وقلة الوعي والتعليم والثقافة، فمثلاً يورد شمعون أفيفي في كتابة عن "السياسة الإسرائيلية تجاه الدروز" أنه بين نيسان 1960 وتشرين الثاني سنة 1963 اشترت الكيرن كييمت 2,307 دونمات من العرب منها 1606 من القرى الدرزية.

أما بالنسبة لموقف الزعماء التقليديين والروحانيين للدروز حيال مصادرة الأراضي وبيعها فقد كان مشتتاً ومتبايناً، فقبل قيام الدولة كان هناك إجماع على منع بيع الأرض بين مخاتير القرى والرئاسة الروحية الدرزية التي أصدرت فتوى دينية تحرّم وتبعد كل من يبيع الأرض، ولمن، وبعد قيام

الدولة، كان صمت قسم من هذه القيادات مدوياً وصارخاً بخصوص البيع والمصادرة، بـــل وفـــي بعض حالات المصادرة كان توسّطها بين الدولة وأصحاب الأراضي لصالح الدولة وضد مصـــلحة المالكين، عن طريق إقناع المالكين بأخذ التعويضات مقابل الأراضي بحجة أن الدولـــة ســـتأخذها عاجلاً أم آجلاً.[12]

2.6 حجم الأراضي التي فقدتها القرى الدرزية

يمثل الجدول الآتي نسبة الأراضي التي فقدتها القرى الدرزية بين الأعوام 1946 (قبل قيام الدولة) حتى العام 2008، مع إظهار حجم الأرض التي خسرتها كل منطقة، المستعمرة اليهودية التي أقيمت مكانها، ونسبة كثافة السكان في كل منطقة أو قرية.

البلدة	السلطة المحلية	مساحة أراضي البلدة 1946 بالدونم	مساحة منطقة النفوذ الحالية بالدونم	مساحة الأراضي التي صودرت ونسبتها المئوية بالدونم(%)	الكثافة السكانية الحالية (نفس/كم^2)	المستعمرات اليهودية التي أقيمت على أراضي البلدة
كسرى	كسرى- سميع	10,300	11,705	5,810 (33%)	576	حالوتس ,تيفن
كفر سميع		7,215				
بيت جن	بيت جن	5,080	44,725	37,075 (83%)	2,000	
عين الأسد	مروم هجليل	2,570			314	
يانوح	يانوح - جت	12,975	13,300	5,540 (30%)	396	تيفن ,كفار هفراديم
جت		5,865				جيت‌ه
دالية الكرمل	مدينة الكرمل	31,870	16,150	47,965 (75%)	1,513	يكنعام عيليت
عسفيا		32,245				ياجور
حرفيش	حرفيش	17,245	4,230	13,015 (75%)	1,240	متات
أبو سنان	أبو سنان	12,800	6,700	6,100 (48%)	1,721	يحيعام , نس-عاميم
يركا	يركا	32,110	15,630	16,480 (51%)	814	كيشور ,فالخ, توفال ,لفيدوت, يحيعام
جولس	جولس	14,440	4,490	9,950 (69%)	1,193	طال -أيل
البقيعة	البقيعة	14,260	5,560	8,700 (61%)	913	بكيعين هحداشاه،

						حراشيم
ساجور	ساجور	8,160	3,570	4,590 (56%)	1,003	شازور، كرميئيل
الرامة	الرامة	25,560	6,335	19,225 (75%)	1,185	كرميئيل, شازور، موران، كمون
المغار	المغار	55,550	20,715	34,835 (63%)	918	حازون, كلانيت, طفاحوت, رابيد ,مجدل
المجموع الكلي		**325,320**	**116,035**	**209,285 (64%)**	**1,012**	

يتبين من خلال الجدول السابق نسبة الأراضي التي فقدها الدروز بعد قيام دولة إسرائيل، حيث نجد ما يلي:

1. بلغت مساحة أراضي الدروز قبل قيام الدولة حوالي 325.000 دونم، وبعد قيام الدولة فقدت القرى الدرزية حوالي ثلثي مساحتها، حيث تقلصت المساحة الكلية لها إلى 116.000 دونم تقريباً.

2. كانت أكبر الخسائر في القرى الكبرى مثل:

أ. قرية المغار حيث بلغت مساحتها 56.000 دونم، وقد تقلصت إلى 20.000 دونم فقط.

أ. تليها بيت جن وعين الأسد اللتان شكلتا 45.000 دونم، وقد تقلصت الأولى إلى 5.000 دونم والثانية إلى 2.570 دونماً فقط.

ب. تليها دالية الكرمل، عسفيا ويركا التي تبلغ مساحة كل منها 32.000 ألف دونم تقريباً، وقد تقلصتا دالية الكرمل وعسفيا إلى 16.000 دونم تقريباً، ويركا إلى 15.000 دونم فقط.

3. سببت مصادرات الأراضي هذه إلى ارتفاع في الكثافة السكانية؛ حيث بلغ معدل كثافة السكان في القرى الدرزية حوالي الألف نسمة لكل كم^2. أي أنها بلغت حوالي ثلاثة أضعاف معدل الكثافة السكانية العامة في إسرائيل. وقد تصدرت قرية بيت جن أعلى قائمة في الكثافة السكانية، حيث وصلت نسبتها إلى 2000 نسمة لكل كم^2.

4. تقاسمت سلطة الدولة المباشرة مع 16 سلطة محلية يهودية الأراضي التي سلخت من البلدات الدرزية، ولم تتم إعادة هذه الأراضي إلى سلطات المجالس المحلية الدرزية وإنما أقيمت عليها 26 مستعمرة يهودية.

5. أدت هذه التقلصات إلى انخفاض نسبة مساحة الأرض المخصصة للفرد، التابعة لمنطقة نفوذ البلدات الدرزية إلى دونم واحد فقط، بينما يصل المعدل العام في البلاد إلى حوالي 3 دونمات.[13]

لقد ذكرنا سابقاً أن القيادات الإسرائيلية قد استولت على قسم كبير من الأراضي الدرزية، ليس فقط عن طريق مصادرتها وشملها بمناطق نفوذ بلديات المناطق اليهودية، وإنما أيضاً عن طريق وضع قوانين تصادر الأراضي تلقائياً عن طريق ضمها لمحميات طبيعية أو مناطق مفتوحة مُنِعَ البناء فيها واستعمالها، وقد تعددت هذه التسميات والذرائع لمصادرة الأراضي، ولكن الغاية بقيت واحدة.

يمثل الجدول الآتي نسبة مساحة الأراضي التي صودرت تحت ذرائع ضمِّها لمحميات طبيعية، مناطق مفتوحة، ومسطحات بناء وتطوير(لصالح الدولة).

البلدة	تعداد السكان عام 2006	مساحة منطقة النفوذ (دونم)	توزيع استعمالات الأراضي ضمن منطقة النفوذ					
			المحميات الطبيعية		مسطح البناء لغاية 2020		المناطق المفتوحة	
			دونم	النسبة المئوية	دونم	النسبة المئوية	دونم	النسبة المئوية
كسرى	6,749	11,705	3,775	32%	2,070	18%	5,860	50%
كفر سميع								
بيت جن	10,152	5,080	2,545	50%	3,200	49%	65	1%
عين الأسد	806	2,570	1,900	74%	670	26%	0	0%
يانوح	5,260	13,300	6,620	50%	1,335	10%	5,345	40%
جت								
دالية الكرمل	24,439	16,150	2,620	16%	11,830	73%	1,700	11%
عسفيا								
حرفيش	5,242	4,230	1,250	30%	890	21%	2,090	49%
أبو سنان	11,533	6,700	765	11%	1,215	18%	4,720	70%
يركا	12,718	15,630	8,130	52%	4,850	31%	2,650	17%
جولس	5,357	4,490	930	21%	1,715	38%	1,845	41%
البقيعة	5,078	5,560	2,710	49%	775	14%	2,075	37%
ساجور	3,577	3,570	820	23%	1,350	38%	1,400	39%
الرامة	7,505	6,335	4,880	77%	1,360	21%	95	1%
المغار	19,017	20,715	11,050	53%	5,265	25%	4,400	21%
المجموع	**117,433**	**116,035**	**47,995**	**41%**	**36,525**	**31%**	**32,245**	**28%**

من الجدول السابق يتم الاستنتاج أن:

1. أ- تشكل المحميات الطبيعية والحدائق القومية والمنتزهات اليوم حوالي 47.000 دونم، أي ما يعادل 41% من مساحات ما تبقى من مناطق نفوذ البلدات الدرزية.

ب- تشكل المناطق المفتوحة (أي المناطق التي تشمل الأراضي الزراعية وكروم الزيتون) اليوم حوالي 32.000 دونم، أي ما يعادل 28% من مساحات ما تبقّى من مناطق نفوذ البلدات الدرزية، وبشكل عام تشكل هذه المناطق المفتوحة احتياطياً للبلدات التي تقع فيها كأراض يمكن توسيع مسطحات البناء والتطوير عليها عند الحاجة، ولكن في حالة البلدات الدرزية، مثل بيت جن ودالية الكرمل، فإن هذه المناطق قد تم تصنيفها كمحميات طبيعية، مما يمنع استخدامها للبناء والتوسع عند الحاجة لها.

2. أ- تقلص حصة مسطح البناء للمواطن إلى 200م^2 فقط خلال العقد القادم، وذلك لأن الحصة نفسها وصلت في 2008 إلى 300م^2، ومع توقع ازدياد عدد السكان في هذه البلدات إلى 160.000 نسمة لغاية عام 2020 ومساحة مسطحات البناء إلى 36 ألف دونم فقط، فإنه يجب على هذه المساحة أن تستوعب هذا الكم من النسبة السكانية مما يؤدي إلى تقلص حصة الفرد إلى 200م^2 فقط.

ب- إذا اعتبرنا أن حصة المواطن المذكورة أعلاه تشمل أيضاً المساحة المخصصة للأمور العامة من شوارع وساحات، فهذا يعني أن المساحة المتبقية للمواطن هي 60% فقط تقريباً من حصته الكلية، مما يعني أن حصة العائلة من مسطح البناء التي تبلغ اليوم 0.7 دونم، ستتقلص إلى 0.5 دونم فقط خلال العقد القادم.[14]

3.6 الخلاصة

من خلال المعطيات السابقة نجد أنه بالإضافة إلى معاناة المجتمع العربي داخل إسرائيل من سياسة مصادرة الأراضي بشكل عام، تعاني القرى الدرزية من أساليب مصادرة الأراضي المبنية على سياسة التضليل والخداع، والسبب في ذلك حسب اعتقادي هو صعوبة سلب الدولة أراضي الدروز بالقوة العارية، دون تغطية، أو حَسْب حسابات أخرى كالرقابة والإعلام كون الدروز يؤدون الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي. لذلك نرى أن ما أخذ من العرب بالقوة أخذ من الدروز بالسياسة والتضليل. ومنذ ذلك الوقت حتى اليوم قلّت ملكية الدروز الخاصة للأراضي، وتطورت الطرق والوسائل في سبيل ذلك، لكن الهدف بقي واحداً. فكيف يمكن أن نصف علاقة الدروز بالدولة في قضية الأرض بغير مصطلح صراع؟ فمن يسيطر على الأرض يتحكم بمستقبل وحاضر الآخر، وإذا كان هناك تحالف بالفعل بين اليهود والدروز بالنسبة لموضوع الأراضي، فمن المؤكد أن ما تعرض له الدروز لا ينطبق مع ما يجب أن يتعرض له أحد الأطراف في وجود تحالف. ولذلك نتوصل إلى أن التحالف المزعوم هو ليس بين الجماهير من الطرفين ولا بين الجماهير الدرزية والسلطة، بل إنه بين القيادة الإسرائيلية وقسم من الزعامة الدرزية، وإن هذه القيادة لا يمكن أبداً أن تنصف أبناء الطائفة الدرزية وذلك لسبب واضح جداً، وهو أنه ما دامت هذه القيادة الإسرائيلية ملزمة بقيم وأيديولوجيات صهيونية تجعلها تؤمن بأن الأراضي في الدولة يجب أن تكون دائماً في أيد يهودية كما ذكر سابقاً، وبما أن الدروز ليسوا "الأيادي اليهودية"، فإنه ليس من الممكن لهذه القيادة أن تدع الدروز يتمتعون بملكية هذه الأراضي.

لقد كان نصيب الدروز من سياسة مصادرة الأراضي كبيراً وقاسياً جداً، إذ فقدوا أكثر من ثلثيّ أراضيهم خلال الأعوام التي تلت قيام الدولة، وفق الإحصاء الموثّق الذي دراسة المركز العربي للتخطيط البديل (ضائقة البلدات المعروفية). وإذا تتبعنا عمليات المصادرة في القرى الدرزية في سنوات الخمسين من القرن العشرين حتى عام 1962، التي جرت متزامنة وشاملة لكل أراضي المجتمع العربي في إسرائيل، طبعاً، نجد أن نسبة الأراضي التي فقدها الدروز مشابهة لنسبة حجم الأراضي التي فقدتها الشرائح الفلسطينية كالمسيحيين والمسلمين، لنجد أن الدروز، بالرغم من فرض التجنيد الإجباري عليهم لاحقاً، قد عوملوا بنفس الطريقة في قضية مصادرة الأراضي.

ومن الجدير ذكره إن القيادات الإسرائيلية قد استفادت من عملية مصادرة الأراضي من نواح أخرى، فمصادرة الأراضي لم تفقد أصحاب هذه الأراضي أملاكهم وحسب، وإنما مصدر رزقهم أيضاً، لأنهم يعيشون على الزراعة، فيتوجب على أصحاب هذه الأراضي البحث عن بديل للأرض التي كانت مصدر رزقهم الوحيد، وقد تزامن ذلك مع وجود الحكم العسكري في ذلك الوقت الذي أوصد عدة طرق أمامهم، وتزامن كذلك مع فرض التجنيد الإجباري في وقت لاحق، فكانت إحدى السبل للحفاظ على الأمان الاقتصادي التوجه للعمل في الجيش والشرطة المدنية، وحرس الحدود، وخدمة السجون لاحقاً، وبذلك استفادت القيادات الإسرائيلية من عدة نواح:

1. من جهة سيطرت على أراضي الدروز.

2. ومن جهة أخرى كسبت الموارد البشرية بإرغامها على الانضمام لخدماتها الأمنية.

3. ومن جهة ثالثة عملت على تقوية سياسة فرق تسد التي مارستها لإبعاد الدروز عن باقي أبناء المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة طرق أهمها توظيف الدروز في المواقع التي تلزم العاملين فيها

بالتعامل بلا إنسانية مع الفلسطينيين كفئات جنود المشاة في الجيش، أو تجنيد الدروز لمحاولة توظيف عملاء لصالح الدولة كما ذكر سابقاً.

مصادر الفصل السادس

1. كيوف، كمال. (تشرين ثاني، 2012): "الصراع بين الدروز واليهود على الأرض منذ 1895". صحيفة أمجاد العرب.

http://www.amgadalarab.com/?todo=view&cat=20&id=00016051

2. المصدر السابق

3. جريس، صبري. (1967): العرب في إسرائيل، الطبعة الأولى. منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث. ص123-128

4. المصدر السابق، ص136-140

5. (المصدر السابق، ص152-153

6. أ. مقابلة سامر سويد، 25.05.2012

ب. جريس، صبري. (1967): العرب في إسرائيل، الطبعة الأولى. منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث. ص154

7. قانون أساس الأراضي في إسرائيل، موقع الكنيسيت الإسرائيلي،

http://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Documents/yesod12.pdf

8. بطحيش، نواف. (كانون الأول، 1992): "الدروز في إطار السياسة الإسرائيلية". الأسوار، 1. ص194

9. موقع المركز الإعلامي الفلسطيني

http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=133145

10. المصدر السابق

11. سويد، حنا، وآخرون. (2006): مشروع تهويد الجليل، الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة للنشر والإعلام، أم الفحم. ص34

12. كيوف، كمال. (تشرين ثاني، 2012): "الصراع بين الدروز واليهود على الأرض منذ 1895". صحيفة أمجاد العرب.

http://www.amgadalarab.com/?todo=view&cat=20&id=00016051

13. المركز العربي للتخطيط البديل. (نيسان، 2008): دراسة "ضائقة الأراضي في البلدات المعروفية".

14. المصدر السابق

نتائج الدراسة

لقد اشتملت هذه الأطروحة على دراسة موضوع فرض التجنيد الإجباري على الدروز، من خـــلال التعمق في الأسباب والظروف التي أدت إلى ذلك، ومن ثم دراسة التطورات التي أدت لاستمرارية هذا الوضع من خلال البحث في عدة محاور أساسية أثرت على الوضـــع الاجتمـــاعي والسياســـي للطائفة الدرزية. ومن أهم ما توصلت إليه في هذه الدراسة هو أن القيادات الإسرائيلية قد سعت منذ قيام دولة إسرائيل وحتى اليوم لعمل عدة خطوات هدفها الرئيسي هو إبعاد الدروز عـــن قـــوميتهم العربية، وزيادة انتمائهم الطائفي، لأهداف لا تصب إلا في مصلحة المشروع الصهيوني والدولـــة "اليهودية".

النتائج الأساسية التي توصلت إليها الدراسة:

1. إن فرض التجنيد الإجباري قد أتى في البداية نتيجة لاتفاق جرى بين قسم من القيادات الدرزية مع القيادات الاسرائيلية، أما بالنسبة لاستمرارية فرض هذا التجنيد فمن المحتمل أن حصول ذلـــك جاء بناءً على أمرين أساسيين: الأول هو التطورات التي حصلت في الأعوام التي لحقـــت فـــرض التجنيد، التي كان أهمها فصل المناهج التعليمية للدروز عن المناهج التعليمية لباقي المـــدارس فـــي المجتمع العربي. أما الأمر الثاني فهو استفادة قسم من الدروز من استمرارية العمل بهـــذا القـــانون

(قانون فرض التجنيد)، لغايات متعددة، ومطالبتهم بعدم إلغاءه، الأمر الذي ركزت عليه واستغلته القيادات الإسرائيلية لإضفاء الشرعية على إلزام الدروز باستمرارية أداء الخدمة العسكرية.

2. من الواضح أن الدروز لم يستفيدوا من الصفقة التي عقدت بين قسم من قياداتهم مع الدولة الإسرائيلية – بنفس معايير استفادة المجند "اليهودي"–، فالدروز لم يكونوا إلا أداة استعملتها السياسة الإسرائيلية لتحقيق أهدافها، مع عدم اكتراثها لاستفادتهم أو عدمها من موالاتها، والدليل القاطع على ذلك هو حجم الأراضي التي فقدتها ولا تزال تفقدها البلدات الدرزية، التي لم يتبق منها اليوم سوى ما يقارب ثلث مساحتها قبل قيام الدولة عام 1948، فالدروز لم يستفيدوا من جوهر السياسة الإسرائيلية في مصادرة الأراضي العربية بهدف إقامة مستعمرات أبارتهادية عليها.

3. لقد كان لتخصيص مناهج تعليمية للدروز الأثر الأكبر في تطور مجريات الأحداث فيما يتعلق بموضوع تأدية الخدمة العسكرية، فقد وضعت هذه المناهج بانتقائية مؤدلجة ركزت على المواضيع التي تتحاشى تناول علاقةٍ أو أي ارتباط للطائفة الدرزية بالمجتمع العربي، وتركز بشكل واضح على الفترات التي كان فيها احتكاك أو علاقة لليهود مع الدروز. فالخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي ما هي إلا تحصيل حاصل لتأثر الطلاب الدروز بما ورد في كتبهم المنهجية، والتي تركز بشكل متعمّد على إبعادهم عن قوميتهم العربية.

4. لقد هدفت السياسات الإسرائيلية إلى محاولة إعادة أدلجة الدروز من الناحية القومية، من خلال محاولة "أسرلتهم" قومياً أو "تدريزهم" على الأقل، ونتيجة لذلك حصل انقسام بين الدروز في مفهوم الهوية الدرزية، أو في تعريفهم لهويتهم القومية، فهناك عدة تعريفات للهوية القومية في المجتمع الدرزي، فقسم من الدروز يعرفون عن هويتهم القومية بأنها درزية –مع أن الدرزية هي مذهب ديني وليست قومية كما ذكر سابقاً–، وقسم آخر لا يزالون يعرفون عنها بأنها عربية فلسطينية، والقسم الأخير يعرف عنها بأنها إسرائيلية. إلا أن تأثر الدروز بهذه المحاولات لم تنجح بشكل كلي،

والدليل على ذلك نتائج الدراسات التي تتعلق بموضوع الهوية القومية في المجتمع الدرزي، فبحسب استطلاع للرأي أجراه مركز التعددية الحضارية والدراسات التربوية في جامعة حيفا (2009) فقد عرّف 81.4% من عينة الاستطلاع (التي كانت جميعها من الدروز) عن أنفسهم بأنهم دروز، بينما عرّف 64.4% عن أنفسهم بأنهم عرب، ويعدُّ 32.7% منهم أنفسهم أبناء للشعب الفلسطيني.[1]

المصادر:

1. http://www.elaph.com/Web/Politics/2009/4/427893.htm

التوصيات

إن التوصيات التي تعالج موضوع التجنيد الإجباري للدروز تتمحور حـــول معالجـــة المواضـــيع الرئيسية التي نوقشت في هذه الأطروحة – مثل موضوع المناهج التعليمية للدروز وسياسة مصادرة الأراضي–، ومن خلال معالجة هذه المواضيع تدريجياً، تتم معالجة موضوع التجنيـــد الإجبـــاري للدروز.

أ. بالنسبة لموضوعي الهوية القومية والجهاز التعليمي للدروز، يجب العمل على اتخاذ الخطـــوات اللازمة من قبل الجمعيات الدرزية المناهضة للسياسات الإسرائيلية، بالتنسيق مع الأهالي، للمطالبة بالأمور الآتية:

1. إقامة حراك شعبي بالتنسيق من كافة اللجان الدرزية الوطنية يطالب –عن طريق المقاومـــة السلمية– بطرح مسألة سن قانون يلغي تخصيص مناهج تعليمية للدروز، وإعـــادة دمجهـــا مـــع المناهج التعليمية لباقي المدارس العربية.
2. إقامة مخيمات تعليمية وأعمال تطوعية –خارج الإطار المدرسي– للطلاب الدروز تعمل على تقوية الحس القومي لديهم، وتقوية روابط الاتصال بينهم في المجتمع العربي؛ عن طريق عمـــل فعاليات ورحلات ترفيهية وتعليمية مشتركة مع طلاب من المدارس في المجتمع العربي.
3. إقامة ندوات ثقافية وورشات عمل دورية تعمل على زيادة الوعي الثقافي لدى الشباب الدروز في مرحلة إنهاء السنوات التعليمية المدرسية، وشرح ميزات وأهميـــة التوجـــه لإتمـــام التعلـــيم الجامعي، مما يؤدي إلى إعادة تفكيرهم في مسألة قضاء ثلاثة أعوام في تأدية الخدمة العسكرية.
4. إقامة ندوات ثقافية في المجتمع العربي تشرح أوضاع الدروز اليوم، وتكشف عن التـــأثيرات السلبية التي يعاني منها الدروز من موضوع التجنيد الإجباري، مما يغير الفكـــرة الســـائدة التـــي

يمتلكها البعض عن الدروز، وخصوصاً أن كثيراً من الدروز يعانون مشكلة في هويتهم القومية بسبب توجيه أصابع الاتهام إليهم.

ب. من المهم العمل على توصيات لإيجاد حلول بالنسبة لشأن مصادرة الأراضي الدرزية، والسبب في ذلك هو أن امتلاك الدروز لأراضيهم يضمن لهم نوعاً من الأمان الاقتصادي، وبالتالي يزيل أحد أهم الأسباب وراء توجههم للتجنيد الإجباري. ولإيجاد حلول بالنسبة لهذه المعضلة يتوجب إعادة توسيع مناطق نفوذ السلطات المحلية للبلدات الدرزية لتشمل جميع الأراضي التي يمتلكها الدروز، التي تقع تحت سيطرة الدولة أو تحت سيطرة السلطات المحلية التابعة للبلدات "اليهودية الأخرى المحيطة بالبلدات والقرى الدرزية، ويتم ذلك من خلال عدة وسائل، أهمها:

1. أخذ الإجراءات اللازمة من قبل المجالس المحلية والجمعيات الدرزية الوطنية، بالتنسيق مع الأهالي، من أجل رفض أية مخططات هيكلية مستقبلية تهدف إلى تقليص حصة الفرد من مساحات البناء، أو مصادرة الأراضي لأي سبب كان، سواء كان ذلك عن طريق المقاومة والاحتجاج السلمي، أو عن طريق التوجه لأعضاء الكنيست الدروز والعرب ذوي التوجهات القومية العربية أيضاً، ومطالبتهم بمحاولة منع ظهور قرارات مشابهة.
2. مطالبة الجمعيات الدرزية الوطنية للسلطات الملائمة أن يتم تحويل المناطق والمجالس الصناعية التابعة للدولة أو لملكيات خاصة غير درزية والمقامة على أراضي البلدات الدرزية، إلى مناطق نفوذ سلطات المجالس المحلية والبلديات الدرزية، مما يؤدي إلى تطوير الاستثمار المحلي وخلق فرص عمل للشباب الدرزي وتعزيز ميزانيات تلك المجالس والبلديات. وفي حالة تم رفض ذلك من قبل الجهات المعنية تقوم الجمعيات الوطنية الدرزية بتحفيز الحراك الشعبي للمقاومة السلمية لمناهضة قرارات تلك السلطات.

3. طرح سن قانون، من قبل أعضاء الكنيست الدروز والعرب ذوي التوجهات الوطنية، ينص على تعويض، كمرحلة أولى، القرى والبلدات الدرزية التي فقدت الأراضي بسبب عملية مصادرتها أو ضمها للمساحات المفتوحة أو المحميات الطبيعية أو المستعمرات "اليهودية"، عن طريق إبقاء تلك الأراضي على ما هي عليه حالياً، ولكن ضم منطقة نفوذها لمنطقة نفوذ المجالس المحلية والبلديات الدرزية، مما يؤدي إلى تعزيز ميزانيات تلك المجالس والبلديات.

ت. عمل اللجان الوطنية الدرزية وأعضاء الكنيست العرب والدروز ذوي التوجهات الوطنية على نقل قضية التجنيد الإجباري من كونها قضية خاصة بالمجتمع الدرزي وحده، إلى قضية رأي عام في المجتمع الفلسطيني ككل، الذي سيوفر بدوره دعماً إضافياً لمناهضي التجنيد الإجباري من المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه، أو على الأقل يقلل النظرة السلبية الموجهة لكافة الدروز من قبل بعض باقي الشرائح الفلسطينية.

المراجع والمصادر:

أ. الكتب

1. أبو عز الدين، نجلاء. (1985): الدروز في التاريخ، الطبعة الأولى. دار العلم للملايين، بيروت.

2. جريس، صبري. (1967): العرب في إسرائيل، الطبعة الأولى. منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث.

3. حلبي، رباح. (2007): الهوية الدرزية والدولة اليهودية، مواطنون متساوون في الواجبات، ترجمة سعيد عياش، الطبعة الأولى. مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.

4. حلبي، رمزي، وآخرون. (1994): الطائفة الدرزية في ظل سلام متوخى، الطبعة الأولى. مطبعة الوادي، حيفا.

5. سويد، حنا، وآخرون. (2006): مشروع تهويد الجليل، الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة للنشر والإعلام، أم الفحم.

6. الشاذلي، محمود. (1989): **المسألة الشرقية: دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية، الطبعة الأولى. مكتبة وهبة.**

7. عطشة، زيدان. (2001): الدروز في الدولة العبرية– عرض ونقد، الطبعة الثانية. مديرية الثقافة العامة في وزارة التربية والتعليم والرياضة، الناصرة.

8. فلاح، سلمان. (1980): فصول في تاريخ الدروز، الطبعة الأولى، الجزء الثاني. دار الصالح للطباعة والنشر، القدس.

9. فلاح، سلمان، وآخرون. (1993): تاريخ الدروز، الطبعة الأولى. وزارة المعارف والثقافة، حيفا.

10. كوهين، هيلل. (2006): عرب جيدون، الطبعة الأولى. عيفريت وكيتر، تل أبيب.

11. نفاع، سعيد. (2010): العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى ال48، الطبعة الثانية. مكتبة كل شيء، حيفا.

ب. المجلات والمقالات

1. بطحيش، نواف. (كانون الأول، 1992): "الدروز في إطار السياسة الإسرائيلية". الأسوار، 1.ص194

2. د.م. (كانون الأول، 2010): "قصة الخدمة العسكرية للدروز". فلسطين، 8. ص9.

3. كيوف، كمال. (تشرين ثاني، 2012): "الصراع بين الدروز واليهود على الأرض منذ 1895". صحيفة أمجاد العرب الالكترونية.

http://www.amgadalarab.com/?todo=view&cat=20&id=00016051

4. النعامي، صالح. (تشرين أول، 2004): "عرب في الحقوق يهود في الواجبات". وجهات نظر، 69. ص59.

5. نمر، نمر. (30.09.2006): مقال عن كتاب عرب جيدون، نشر في موقع الجبهة. http://www.aljabha.org/?i=22795

ت. الدراسات العلمية

1. خيزران، يسري. (2013): "اللغة العربية في خدمة مشروع التدريز". معهد فان لير. القدس. (غير منشور)

2. المركز العربي للتخطيط البديل. (نيسان، 2008): "دراسة "ضـــائقة الأراضـــي فـــي البلـــدات المعروفية".

ث. المقابلات

1. نفاع، سعيد. مقابلة (on-line). أواخر آذار 2012.
2. سويد، سامر. مقابلة، مقر الكنيست الإسرائيلي، القدس. 29.05.2012
3. قرا، أيوب. مقابلة، مقر الكنيست الإسرائيلي، القدس. 29.05.2012
4. زيدان، يامن. مقابلة، فندق الامباسادور، القدس. 30.06.2012
5. جمال، أمل. مقابلة، جامعة تل ابيب، تل ابيب. 18.03.2013

ج. الأفلام الوثائقية

1. الفيلم الوثائقي العودة إلى الذات،(2008)، قناة الجزيرة.
2. الفيلم الوثائقي الدروز مسلمون أم كفار خوارج،(2009)، قناة الجزيرة.
3. الفيلم الوثائقي سلطان باشا الأطرش،(2011)، قناة الجزيرة.

ح. المواقع الالكترونية

7. الموقع الالكتروني للكنيست الإسرائيلي، http://knesset.gov.il
8. الموقع الرسمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة)http://www.ohchr.org
9. موقع الميثاق الدرزي، http://druzemethaq.org

43. موقع وزارة العدل الإسرائيلية، http://www.justice.gov.il

10. موقع الجيش العربي، http://www.arabic-military.com

11. موقع الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة، http://www.aljabha.org/?i=22795

12. موقع قناة الجزيرة الإخباري، http://www.aljazeera.net

13. موقع المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، http://www.arabhra.org

14. موقع مناهج التاريخ للمدارس الدرزية، druzenet.tzafonet.org.il/drhistory/home/aldrwz-llmrhlte-aladadyh

15. موقع عرب 48، http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=86784

16. موقع العمامة الدرزي، http://www.al-amama.com

17. موقع بديل: المركز الفلسطيني، http://www.badil.org

18. موقع صحيفة أمجاد العرب، http://www.amgadalarab.com

19. موقع المركز الإعلامي الفلسطيني http://www.palinfo.com

الملاحق

1. مقابلة مع الأستاذ المحامي يامن زيدان (نموذج من المقابلات)

في البداية أود التقدم بالشكر الجزيل لموافقتك على إجراء هذه المقابلة، وإعطائي فرصة لمساعدتي في إتمام هذا البحث، ومعرفة آرائك حول قضية السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية في إسرائيل. وأتمنى أن لا آخذ من وقتك الكثير.

1. أ. **ما هو تعريفك لهوّيتك الذاتية؟ عربي، درزي، فلسطيني، إسرائيلي، مجنس إسرائيلي، أو أي مزيج من المصطلحات السابقة؟**

الهوية الذاتية: إنسان، الهوية القومية: عربي، الهوية الوطنية: فلسطيني، الهوية الدينية: مسلم، الهوية المذهبية: مذهب التوحيد (درزي).

ب. بالنسبة للخدمة في الجيش، هل من الممكن معرفة أسباب تجندك للخدمة العسكرية؟

لم أخدم في الجيش، حيث أخذت إعفاءً بسبب فقدان أخوّي فؤاد وصالح زيدان، صالح في حرب إسرائيل مع حزب الله وفؤاد في الضفة الغربية، أراضي 1948 أثناء تأدية الخدمة العسكرية. ولكنني اخترت طوعياً أن أعمل كحارس-سجّان في السجون الاسرائيلية، والسبب هو اقتصادي.

2.أ) هل يمكن أن تلخص لي موقفك بالنسبة للتجنيد في الوقت الحالي في عدة سطور؟

أنا بالطبع ضده بشكل كلّي، برأي إنه موضوع ذو تأثير خطير على الطائفة الدرزية من جميع النواحي: الثقافية، الاقتصادية، السياسية، الوطنية، وأيضاً الأخلاقية، بالإضافة إلى أنه برأيي خطر على وجودهم وبقائهم كطائفة في الأراضي الفلسطينية. وهذه المخاطر هي مخططة ومدروسة، فهي أحد أهداف الحركة الصهيونية من خلال مشروع يفرض التجنيد الإجباري من أجل تعريضهم للعزل عن باقي الفلسطينيين والدروز القاطنين في الدول الأخرى، ومن أجل تفتيت النسيج الفلسطيني عن طريق خلق أزمات بين الطوائف ونقل الصراع من صراع فلسطيني صهيوني إلى صراع فلسطيني فلسطيني.

ب) بما أنه كان لك تغيير كبير في موقفك، فما هي العملية الفكرية، السياسية والعاطفية التي رافقت هذا التغيير؟

أبدأ أولاً بكيفية التغيير، عملية التغيير التي مررت بها كان سببها الأساسي هو الاحتكاك مع الأسرى السياسيين من موقعي كسجان في السجون الإسرائيلية، وقد كنت أتعامل معهم بالطبع على أساس الخلفية الإسرائيلية التي كانت عندي، أي أنهم مخربون، إرهابيون... الخ. من قبل احتكاكي بهؤلاء الأسرى لم تمر بي فرصة جديّة للسؤال عن الطريق التي تمشي به طائفتي إذا كان صحيحاً أم لا، احتكاكي بهؤلاء الأسرى قدّ ولّد لدي حب المعرفة والاستطلاع.

وأذكر أحد المواقف التي استفزتني لبدء العمل والتفكير بهذا الموضوع، وهو أني كنت في حديث مع أسير أمني من حماس، فبحكم عملي وحب مساعدتي للأسرى كنت أخوض في عدة أحاديث معهم، وكان الحديث حول موضوع المذاهب في الدين الإسلامي، ثمّ خضنا في موضوع الدروز واكتشفت أن لديه خلفيّة غير صحيحة عن طائفة الدروز، واتهمهم بأنهم "كفرة". وبسبب عدة مواقف مثل هذا الموقف، قررت أن أبحث عن مصادر أخرى غير المناهج التربوية الإسرائيلية التي تعلمتها في المدرسة لكي أدرس عن تاريخ طائفتي، وبالفعل قمت بقراءة عدة كتب عن الدروز بشكل خاص وعن تاريخ العرب في فلسطين بشكل عام، وعن طريق هذه الكتب تبيّن لي عدة حقائق عن الدروز غير تلك الموجودة في مناهج التعليم الإسرائيلية منها أن الدروز قطنوا في الجبال لكي يتمكنوا من الدفاع عن السواحل أثناء الحملات الصليبية والحروب بعكس الرواية الإسرائيلية في المناهج وهي أنهم قطنوا هناك بسبب ملاحقتهم من السنّة فاضطروا للسكن في الجبال. ومنها أيضاً أن الطائفة الدرزية تنحدر من أصول إسلامية وعربية. بالإضافة لذلك تبيّن لي أنّ الدروز هم من أوّل من نادى بالكفاح المسّلح ضد الصهاينة، في الوقت الذي كانت فيه بقية الفصائل الفلسطينيّة في مرحلة التفاوض ضد القتال المسلّح، في الفترة ما بين 1919 و 1929، حيث تشكلت في ذلك الوقت وبالتحديد في 1927 أول خليّة مقاومة درزية، وهي خليّة " الكف الأخضر". وفي جيش الإنقاذ العربي الذي تشكّل عام 1987 كان هنالك ما يقارب 600 جندي درزي من أصل 2800 جندي عربي شكّلوا الجيش، أي ما يقارب ال20%.ومن هذه المعلومات استنتجت أيضاً أنّ الدروز لم يكونوا محايدين إزاء الصراع العربي الصهيوني كما هو دارج في الرواية الصهيونية، بالإضافة إلى استشهاد أكثر من 100 درزي في معارك أو

مواجهات خاصة بالدروز ضد الصهاينة مثل: معركة الهوشة والكساير، ومواجهات أرض الزابود في 1987، وهذه المعلومات قد قرأتها في عدة كتب منها كتاب عضو الكنيست سعيد نفّاع: العرب الدروز حتى عام 1948.

ونتيجة هذه الحقائق تولّد لدي السؤال عن أسباب انعزالنا عن باقي العرب الفلسطينيين، ومن خلال كتب أخرى تبين لي أن هذا الانعزال والاندماج في الجيش الإسرائيلي هو نتيجة صفقة تمّت بين دولة إسرائيل، وبعض وجهاء الدروز، في ظل رفض قسم كبير من أبناء الطائفة الدرزية لهذا القرار. وبعدها بفترة قررت أخذ عطلة من عملي لمدة أربعة شهور متواصلة أفكر فيها في الطريق الذي أسير فيه بالحياة وأتوصل إذا ما كان صحيحاً أو لا.

3. ما هو الثمن أو المقابل الذي دفعته بسبب هذا التغيير بالنسبة لـ: الثمن/ المقابل العائلي، الثمن/ المقابل الاقتصادي، الثمن/ المقابل الاجتماعي، الثمن/ المقابل السياسي؟

بالطبع الثمن قد دُفع من عدة نواح، من الناحية السياسية كان هناك في البداية تجاهلاً لي ولمواقفي، بعد ذلك أتت مرحلة الاستهتار أو الاستهزاء بي، وبعدها مرحلة التخويف والترهيب بسبب خوف القيادات الصهيونية أن أؤثر على من حولي، وقد تمثلت هذه المرحلة في عدة أشكال فقد تعرضت للإقامة الجبرية، منع دخول القدس والضفة، استدعيت للتحقيق عدة مرات واعتقلت عدة مرات ومُنعت من زيارة موكلي الأسرى الذين أترافع عنهم عدة مرات.

ومن الناحية الاقتصادية اضطررت للعيش دون دخل ثابت لفترة زمنية ليست بالقصيرة، حيث اعتمدت أنا وعائلتي بشكل أساسي على مرتب زوجتي وعلى حساب توفير كان لنا في البنك، بالإضافة لذلك أنا لم أقبل العمل في أي مؤسسة إسرائيلية بعد التغيير في موقفي، ولقد جائتني عدة عروض للعمل في مؤسسات إسرائيلية برواتب مغرية لكي يكون لي وازع للتراجع عن مواقفي ولكنني لم أوافق.

بالنسبة لعائلتي لقد ساندتني ودعمتني في مواقفي، على الرغم من أنها في البداية كانت مواقف غريبة عليهم، ومتطرفة بالنسبة لهم، وإذا كان هنالك مرات قد حاولت منعي عن أرائي فهي لغرض حمايتي فقط وليس لشيء آخر. وقد كان لي تأثير اجتماعي إيجابي، حيث أنني أناقش كل من حولي من الشباب الدروز حول هذا التغيير وأحاول جعلهم يكتشفون الحقيقة أيضاً.

4. أ. ما هي خلفية عائلتك (الرباعية) بالنسبة للتجنيد؟ ما وظيفة كل شخص في عائلتك (الرباعية) وموقفه من الخدمة العسكرية؟

بالنسبة لأخوي لقد فقدتهما في الجيش كما ذكرت سابقاً، أبي قد خدم في الجيش لكنه ضد هذا الموضوع أيضاً، على جدي لم يسر تطبيق قانون التجنيد الإجباري. جدي من ناحية الأم كان من أوائل من وقّع على الوثيقة ضد التجنيد الإجباري، وهو "جبر صالح حمدان".

ب. هل توافق على خدمة أبنائك في الجيش إذا أرادوا ذلك؟

إنني متأكد أن أولادي لن تكون لديهم رغبة بالخوض في هذا الشيء، بسبب طريقة تنشئتي وتوعيتي لهم.

5. بما أنك ولدت وتقطن في قرية بيت جن:

(أ) فكم كانت مساحة أراضي بيت جن قبل عام 1948؟ وما هي النسبة التي صودرت من أراضي القرية خلال الأعوام التي تلت 1948 إلى اليوم؟

صوردت 83% من أراضي بيت جن

(ب) هل صودرت أراض لعائلتك؟ ما هي مساحة هذه الأراضي؟

صودرت، ولكن لا أعرف ما هي المساحة بالتحديد.

(ج) هل كانت تصرفات السلطات الإسرائيلية مقابل المجلس المحلي لبيت جن وباقي القرى لدرزية بشكل عام أفضل نوعاً ما من تصرفاتها مع باقي الأوساط العربية في فلسطين فيما يخص:

(1) الميزانيات و(2) الخدمات و(3) عملية مصادرة الأراضي؟

ميزانيات:لا

خدمات:لا

عملية مصادرة الأراض:لا

فقط من ناحية التعامل أو التوجه، طريقة الرفض أو التلاعب حيث كانت "ألطف".

6. (أ) ما هي نسبة المجندين الدروز في الجيش الإسرائيلي عبر العقود منذ بداية فرض التجنيد الإجباري عام 1956، وحتى اليوم؟ وكيف تغيرت هذه النسبة عبر العقود؟

(ب) ما هي نسبة الرافضين عبر العقود منذ بداية فرض التجنيد الإجباري عام 1956؟ وكيف تغيرت هذه النسبة عبر العقود؟

النسبة كانت في تزايد، حيث كان الرفض للتجنيد الإجباري حوال 80% من الفوج الأول الذي فرض عليه التجنيد الإجباري وهذه المعلومة موجودة في كتاب "العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام 1984".

وبعدها بدأت هذه النسبة تقل تدريجياً بسبب الخضوع التدريجي، نتيجة استعمال وسائل ضغط وتخويف وسجن الأهل، الزوجة، الأبناء للشخص الذي يرفض التجنيد الإجباري. وبهذه الطريقة أخذت نسبة الرفض بالتناقص.

بعدما خصّت دولة إسرائيل في السبعينات الدروز بمنهج تعليمي خاص قلّت نسبة رفض الخدمة العسكرية بشكل ملحوظ، وهذا ما يثبت كلامي بأن تجنّد الشبان الدروز في الجيش الإسرائيلي ليس إلا تحصيل حاصل للمناهج التعليمية التي تُدَرّس لهم في المدارس. ولكن، اليوم نلاحظ أن هناك تزايداً في نسبة الرافضين للخدمة.

وبشكل عام من 1956 لم تتوقف معارضة التجنيد بتاتاً حتى لو قلّت نسبتها في بعض من السنوات، ولا يوجد لدي نسبة دقيقة لوقت بدء عملية رفض التجنيد بشكل كبير وجدّي، أو للنسبة الدقيقة لرافضي التجنيد الإجباري وذلك يعود لرفض السلطات الإسرائيلية إعطاء معلومات صحيحة ودقيقة حول هذا الموضوع، وهنالك تناقض حول الموضوع في التصريحات الرسمية الإسرائيلية، فمثلاً: الجيش الإسرائيلي والسياسيون (اليمينيون) الإسرائيليون يزعمون أن نسبة تجند الدروز للجيش تمثل 80% منهم، بينما مؤتمر هرتسليا السنوي في الأعولم الأخيرة، وتحديداً في الـ 2011 صرّح أن هنال ك تراجعاً كبيراً في نسبة التجنيد لدى الدروز، وهنالك ما يقارب ال50-45% متهربين من التجنيد الإجباري، وصرّح المؤتمر أيضاً أن نسبة الثقة – ثقة الدروز بمؤسسات الدولة- قد هبطت من 6 نقط إلى نقطتين فقط خلال الأعوام الأخيرة وهي نسبة كبيرة جداً وسلبية جداً بالنسبة للدولة.

مؤتمر هرتسيليا في دورة شباط من العام 2012 صرّح أيضاً بنسب متقاربة جداً من النسب في ال2011 بالنسبة للتهرب من الخدمة العسكرية ويصل عددهم إلى ما يقارب ال 50%. وبالطبع فإن هذا ما يتناقض مع الادعاء السياسي وما يقوله الأشخاص المسيسون إنّ أكثر من 80% من الدروز يخدمون في الجيش الإسرائيلي، وللأسف

فإن قسماً من الدروز أنفسهم يقولون إن 80% منهم يخدمون بالجيش، وذلك يرجع لعدة أسباب منها أن هؤلاء يأخذون بالتصريحات التي تدلي بها الدرولة أو المؤسسة العسكرية أو بعضاً من القياديين الدروز ذوي الآراء المسيسة أو تأثراً بالمناهج التعليمية كما ذكرت سابقاً، فالنسبة لهذا الموضوع نلاحظ دائماً أن هنالك التباساً، ولا أستطيع أن أحدد لك نسبة دقيقة 100%، ومن ناحية أخرى أرجّح أنّ النسبة الأصح هي في مؤتمر هرتسليا، لأنهم أولاً يأخذون نسبة الرافضين والمتهربين من كل النواحي (الرفض من منطلق ديني، ضميري، وطني، سياسي، إنساني، من منطلق مصلحة...الخ)، وأيضاً لأن هذه النسب هي ليست في مصلحة مؤتمر هرتسليا والدولة بتاتاً.

هل هنالك تمييز داخل الجيش نفسه بالنسبة للدروز؟

هذا شيء مؤكد 100%، فالتمييز موجود في كل أقسام الجيش وهنالك عدة أمثلة من الواقع على هذا الشيء، ولقد التقيت شخصياً بقسم من هؤلاء (الذين عانوا من التمييز أثناء الخدمة العسكرية)، ومن يدعي أن لا تمييز في الجيش الإسرائيلي يكذب على نفسه قبل أن يكذب على الآخرين، وهدفه أن يتملّق المؤسسة الإسرائيلية لا أكثر. لا شك أن هنالك بعض الجنود الدروز الذين وصلوا لمراتب عالية في المؤسسة العسكرية، ولكن هذا لا يلغي التمييز الذي يعاني منه المجندين الدروز، وبالأخير الدروز في الجيش هم بوضع غير طبيعي لأن وضعهم كعرب فلسطنيين في الجيش الذي احتل بلدهم ومحاربتهم لأبناء شعبهم هو بالتأكيد وضع غير طبيعي، ولذلك فإن الإسرائيليين أيضاً ينظرون لهم على أنهم عنصر غريب في الجيش، حيث ينظرون لهم على أنهم يخدمون أشخاصاً يقاتلون أبناء شعبهم، ولذلك لم تكن هنالك ثقة تامة بالدروز في الجيش، تكون دائماً ناقصة وغير كاملة، أو ثقة محسوبة وهدفها مصلحة المشروع الصهيوني وليست مصلحة هؤلاء الشبان.

7. ما هو دور المناهج التعليمية الخاصة بالدروز في عملية دمجهم بالمجتمع الإسرائيلي وعزلهم عن المجتمع في الوسط العربي؟

عملية التجنيد هي تحصيل حاصل للمناهج التعليمية الدرزية، وهذه المناهج التعليمية والمدارس الدرزية هي الوسيلة الأكثر خطراً من بين جميع وسائل أسرلة الدروز الأخرى، فهي الطريقة الأخطر والأشرس التي عن طريقها ينتج مجتمع لا مبالٍ، غير متحدٍ، يقبل ويستسلم للواقع. بالرغم من أنه لا يوجد شاب درزي يشعر بالاضطهاد أو التمييز،

ولكن تكونت شريحة من الشباب الدروز "غير المبالية"، وتتصف بثقافة "الهبّة" (كلمة عامية تعني تشـــجع الشـــخص لشيء أو حدث ما لفترة زمنية قصيرة ومن بعد هذه الفترة يتم نسيانه وإهماله)، وهذا ما يحدث مع قسم من الشـــباب الدروز بالنسبة لمناهضة التجنيد.

8. ما هي العوامل التي تؤدي إلى اقتناع قسم من الدروز بالخدمة العسكرية، أو تساهم في عدم مقاومتهم لهـــا؟ من عوامل اجتماعية، اقتصادية، سياسية الخ؟ (غير المناهج التعليمية الخاصة بالدروز)

العديد من العوامل المرتبطة منها والمستقلة، ولا يمكننا إكمال صورة التأثيرات على الشاب الدرزي الفلسطيني دون أن نتطرق للمناهج التعليمية كونها عاملاً أساسياً ومركزياً، من خلاله تقوم السلطات ببلورة فكر ونهج ونفسية الشاب الدرزي. فهذا العامل هو عامل أساس برأيي لباقي العوامل وذات صلة سببية مباشرة وواضحة.

نضيف إلى هذا العامل الذي يُذوّت قضية التجنيد والأسرلة، إلى باقي الأمور منهـــا الاجتماعيـــة حيـــث اســـتطاع المشروع الصهيوني أن يخلق جواً من الطبيعي في محيط الشباب من خلاله يرى الشـــاب أن أقربـــاءه وأصـــدقاءه مجندون، فمن الطبيعي أن يتجند، لا بل من غير الطبيعي أن لا يتجند، لذلك فمن الجانب الاجتماعي اليومي سيشعر بنقص أو باختلاف عن باقي المجتمع إن لم يفعل ويتجند.

إلى ذلك نستطيع إضافة الجانب الاقتصادي والاستفادة المالية من التجند، وهنا جدير بالذكر أن طموحات الشباب من جراء هذه السياسة القاتلة، محدودة وتقتصر على التفكير بالاستقرار المادي بالحد الأدنى، وهذا ما يجدونه من خلال العمل بسلك الأمن عامة، بحيث يوفر هذا العمل الاستقرار المادي المنتظم، ولكن من أجل الوصول إليه وجب على الشباب الخدمة الإجبارية أولاً.

من العوامل المؤثرة وذات التأثير العالي نسبياً هو نهج المجلس الديني، يمثله رئيس المجلس الديني الشـــيخ موفـــق طريف، هذا التأثير سببه الاحترام الذي يقدمه الشاب الدرزي لرجال الدين والانصياع لتعليماتهم، فنحن نتحدث عن شريحة ملتزمة ومحافظة، ولرجل الدين التأثير القوي على نهج الشباب، وكل هذا يصب في سياق السياسة، فالمجلس الديني الدرزي في فلسطين لديه مصالح شخصية وهو ممثل للمؤسسة الإسرائيلية أكثر من كونـــه ممـــثلاً لمصـــالح الطائفة الدرزية، وهذا بات واضحاً كالشمس، فمن هنا استيلاء المشروع الصهيوني علـــى هـــذه المؤسســـة يعنـــي استيلاءه على عقول وقلوب الكثيرين!

9. ما هي الأفضليات التي تقدمها الدولة والمؤسسة العسكرية للخادمين في الجيش؟ وهل يحصل المجندون على هذه الأفضليات بالفعل؟ (بالنسبة للأرض، السكن، التعليم، فرص العمل الخ.)

هل تتوفر نسخة من وثيقة رسمية تفصّل الأفضليات التي يحظى بها الدروز الذين تجندوا للخدمة العسكرية؟

لا يوجد أفضليات لأحد، هذه كذبة محوسبة، فالجندي يخدم ثلاث سنوات يحصل مقابل كل شهر على معاش لا يزيد عن 500 شاقل، فإذا حسبنا ماذا يخسر خلال الثلاث سنوات وما يربحه سنجد أن كل الأفضليات المقدمة له بعد إنهائه الثلاث سنوات لا تساوي عمل مع مدخول الحد الأدنى في ثلاث سنوات. لذلك فإن هذه الخرافة ثبت عدم صحتها، ثم إن عدد الموظفين الحكوميين العرب بالمؤسسات الحكومية الإسرائيلية أكبر بكثير من عدد العرب الدروز فيها، (نسبة لعدد الدروز وعدد العرب، نسبة وتناسب)، رغم عدم خدمتهم بالجيش الشيء الذي يؤكد عدم صحة هذه الخرافة.

لربما، وهنا يجب التدقيق، إن من يرفض الخدمة وهو مجبور على الخدمة سيلاقي نفسه ممنوعاً من الوظائف الحكومية، فالأمر أصبح عكسياً، أو سوّياً)، تخدم إجباري ولا تقبل، لا تخدم ولا تقبل !!!

10. بالنسبة للجان والمؤسسات الدرزية، ما هي الخطوات التي اتخذتها لزيادة مناهضة الخدمة العسكرية؟ وإلى أي مدى نجحت في ذلك؟

مناهضة الخدمة الإلزامية ولدت مع ولادة القانون سنة 1956 ومستمرة حتى يومنا هذا، أما بالنسبة للمؤسسات فعملها كان جبار وشبه مستحيل في ظل سياسات الحكم العسكري وسنوات السبعينيات، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ونتيجة تحرك لجنة المبادرة الدرزية بأواسط سنوات السبعين وتقديم عريضة وقعها أكثر من 10.000 درزي يرفضون قانون التجنيد الإجباري، وكردة فعل من السلطات قاموا بتعيين لجنة حكومية توصلت إلى أنه هنالك حاجة لتعزيز قوقعة الدروز وتثبيت الانتماء الطائفي وتعزيز هوية درزية لكي يشعروا بالاختلاف عن باقي شرائح الشعب الفلسطيني وخاصة المسلمين الأقرب لهم عقائدياً، ونتائج هذه اللجنة تبلورت بفصل المنهاج التعليمي الدرزي عن العربي وخلق ما يسمى بالتراث الدرزي والقومية الدرزية وفصل السلطات المحلية الدرزية عن العربية وإقامة منتدى السلطات المحلية الدرزية.

إن عمل هذه المؤسسات حافظ على استمرارية مناهضة قانون التجنيد الإجباري حتى يومنا هذا، لكنه لم يساعد على كبح عجلة التصاعد، وذلك برأيي لعدة أسباب؛ منها حصر العمل والنضال ضد هذا القانون بالإطار الطائفي من جهة، وشبه تخلي باقي شرائح شعبنا الفلسطيني وخاصة رجالات السياسة والقيادات عن هذه الشريحة المسماة دروز من جهة أخرى.

11. (أ) ما هو تصورك بالنسبة للحل الأفضل للقضية الفلسطينية؟ وهل من الممكن أن يكون للدروز دور بارز في حل القضية؟

للدروز دور بارز بالقضية الفلسطينية سواءً في أزماتها، مشاكلها وسواء بقياداتها. فلا شك بأن الدروز وما يحصل لهم هو جراء الاحتلال والمشروع الموجه ضدهم، الذي جاء لضرب القضية الفلسطينية وتفتيت نسيجها الاجتماعي، ورغم هذا بقي للدروز دور هام في الأدب الفلسطيني وفي النضال السياسي والحزبي، وهنالك العديد من الشخصيات الدرزية التي برزت بل وتألقت بكافة المجالات ونضالات الشعب الفلسطيني، ولا شك لدي بأن الدروز سيكونون جزءاً من المعادلة سواء حلت أم تعقدت!

(ب) برأيك، ما هي أهم التوصيات التي يجب العمل عليها من قبل الدروز والمؤسسات واللجان الدرزية للخوض في عملية مقاومة التجنيد الإجباري وإلغاء هذا القانون، وما هي التوصيات بالنسبة لباقي العرب الفلسطينيين في الأراضي 1967و 1948 للمشاركة في هذه القضية؟ أو وما هي الخطوات التي يجب أخذها لتقوية جذور التواصل بين الدروز والعرب في أراضي الـــــ 1948 و 1967؟ وما هو دور هؤلاء في عملية مناهضة اندماج بعض الدروز في الجيش الإسرائيلي والبعض الآخر في المجتمع الإسرائيلي؟

يجب معالجة قضية التجنيد لدى الدروز من بابها الطبيعي، ألا وهو الباب الفلسطيني، بما أنها قضية فلسطينية، إذ يتوجب علينا أولاً الاعتراف بها كجزء من قضايانا الفلسطينية وبدء العمل عليها من هذا الباب بعيداً عن الباب الطائفي.

ثانياً تبني القضية كقضية عربية حيث يحق لكل عربي التدخل بها ومحاولة علاجها، لا بل هو واجب على كل عربي وفلسطيني أن يساهم في إنقاذ هذه الفئة من أبناء الشعب الفلسطيني.

يجب على الجميع احتضان شريحة الشباب الدرزي الرافض والاستثمار بهم ومدهم بالعون والعمل، وبالتالي توريث إرث للجيل القادم بأن من يرفض يلاقي الاحتضان من أبناء شعبه، ويجب الاعتراف بهؤلاء الشباب الـذين ذاقـوا الأسر بسبب مواقفهم الوطنية والقومية، كأسرى حرية فالشباب الدرزي الفلسطيني الرافض لهذا القـانون الشـرس قبعوا في الأسر منذ سنة 1956 وما زال العشرات سنوياً يسجنون بسبب هذه المواقف المشرفة، وللأسـف لا أحـد يعترف بهم ولا يهتم بمساعدتهم وهكذا يبقون فرائس للمشروع الصهيوني.

12. في مقابلة سابقة لك مع توفيق عبد الفتاح نشرت في موقـع ميثـاق الأحـرار العـرب الـدروز بتـاريخ 9.02.2011، ذكرت أنّ بدء عملية العودة إلى الذات كان أحد مسبباتها النهج السياسي الإسرائيلي، هل لـك أن تشرح لي ما هي أهم العوامل في السياسة الإسرائيلية تجاه الدروز التي من الممكن أن تسبب عودة إلـى الـذات لأفرد أو قسم آخر من الموحدين؟

"... وبعدها لم أحتمل البقاء في نفس العمل كسجان، مما اقتضى أن أخرج إلى إجازة لأربعة أشـهر ترافقـت مـع صراع داخلي حاد، وبالتالي حسم هذا الصراع لصالح العودة إلى الذات. هذا الصراع الذي أنتجه أصـلاً الـنهج السياسي الذي يستهدف العرب، بمن فيهم الموحدون، لصالح الحقيقة التي يجب أن تتجسد وتترجم بالأفعال".

الأمر طبيعي وواضح فالإجحاف من قبل المؤسسة الإسرائيلية بحق الشباب الدروز، وأنا أشـجع هـذا الإجحـاف، والنظر إليهم بدونية، وسلبهم ممتلكاتهم وخصوصاً الأرض، وعدم السماح لهم ببناء البيوت على أراضيهم، وتغريمهم وعدم توفير أماكن العمل للجنود المسرحين وتدني مستوى المعيشة والثقافة والتعليم وانعدام العمل الفني والإبـداعي في القرى وانعدام المؤسسات التأهيلية والترفيهية، أضف إلى ذلك البنى التحتية البائسة، مما يزيـد مـن إحباطـات الشاب الدرزي فيعيد النظر في سلوكياته السياسية واختياراته الإسرائيلية مما قد يجعلـه يعـادل، بمفهـوم الـربح والخسارة، بين ما يقدمه وما يحصل عليه ليجد أنه ليس أكثر من ضحية استغلال واحتيال ومكر، وهذا قـد يسـرع بعجلة العودة. طبعاً هذه العجلة لا تكون ثابتة إذا لم يجهد الشخص لتوسيع قاعدة الدلالة بالإضافة إلى اغتناء التجربة مما يجعل المفاهيم ممكنة للتطوير وبالتالي الإدراك، إدراك الحقيقة المُغيبة.

13. لقد ذكرت سابقاً في فيلم العودة إلى الذات أنّ إرادتك لدخول سلك العمل العسكري نابعة من حلم ارتداء هــذا الزي اقتداءً بوالدك، ما هي الدوافع الأخرى (المادية والمعنوية) التي قوّت ودعمت رغبتك في العمــل فــي هــذا السلك؟ برأيك، ما هي أقوى الدوافع التي تحثّ الشباب الدروز الذين خاضوا تجربة الخدمة العسكرية على تغييــر مسلكهم والعودة إلى الذات.

كما قلت سابقاً فهذا المشروع الصهيوني ومن خلال مؤسساته وعملائه ومبشريه وأمثاله العربية الدخيلة ومن خلال منهج التعليم، استطاع أن يخلق جيلاً، وأنا كنت واحداً منه، غير مكترث يبحث عن مصلحته ولقمة عيشــه، جــاهلاً وغير مثقف، تقتصر معرفته على ما يسمع أو يقرأ، إذا فعل، من مصادر إسرائيلية أو مؤسرلة، استطاعوا أن يحدوا من طموحات الشباب وأن يجعلوها غير مثابرة، راضية بالفتات مما جعل طموحاتهم تدور حول الاستقرار المــادي البسيط من خلال العمل بالأطر الأمنية الأمر الذي أدى إلى انحطاط المستوى الاقتصادي، الثقافي الفكري وبالتــالي السياسي. فالعامل الإضافي كان بالنسبة لي حينها هو الاستقرار المادي. أما القيمة المعنوية فلا أذكر أنها شغلتني في حينه.

14. أ) هل خيار جعل الخدمة المدنية إجبارية في المجتمع الدرزي بالنسبة للدروز، أو في الوسط العربي للعــرب الفلسطينيين في أراضي الــ 1948 في مجتمعهم خياراً مقبولاً بالنسبة لك بدلاً من الخدمة العسكرية الإجبارية؟

كبداية للحل، أؤيد هو أفضل بكثير من التجنيد الإلزامي، رغم أننا نناهض أيضاً التطوع العربــي الفلســطيني فــي صفوف الجيش الإسرائيلي.

ب) هل خيار جعل الخدمة العسكرية خدمة اختيارية وليست إلزامية مقبولاً بالنسبة لك كحل لهذه القضية؟

كحل أولي طبعاً، مفضل.

نداء الى المواطنين الدروز !

ايها الاخوان الاحرار !

منذ قيام دولة اسرائيل والسلطة تنتهج في سياستها تجاه الاقلية العربية المخطط الموروث عن الاستعمار البريطاني الفاشم .. والذي تلخصه العبارة المشهورة «فرق تسد» ! ولم تكتف السلطات بالمحاولات المسعورة لتجريدنا من عروبتنا بل راحت تكيل لنا الضربة تلو الضربة معتمدة في تنفيذ مآربها على جوقة من (الزعماء) المفروضين فرضا ، والذين لا يحسنون سوى ترديد الاوامر الموحى بها من مكاتب الدوائر الرسمية في البلاد !

لقد تمادى هؤلاء المزعمون في خيانتهم لشعبهم ولطائفتهم ، فلم يكتفوا بتلطيخ اسم الطائفة بتصريحاتهم الوقائية المخزية .. ولم يكتفوا بضرب الاسافين وردم الجسور بين ابناء الطوائف العربية بل راحوا يمدون ايديهم المشدودة بأسلاك الوصولية المهينة المشينة الى اقدام الموظفين سغارهم وكبارهم .. راحوا يمدون تلك الايدي المشلولة الارادة الى اقدس اقداسنا .. الى الدين الحنيف والتقاليد السامية . فقد عملوا على تحويل لقاءاتنا الدينية الانسانية في مقام النبي الكريم شعيب عليه السلام الى مؤتمرات سياسية رخيصة يكيلون فيها الاهانات الى ابناء طائفتهم ، والمدائح الجائرة المنافقة الى موظفي الحكومة بدون اي اعتبار للافكار التي يحملها كل فرد وفرد من الحجاج الى المقام الشريف وبدون اي احترام للمشاعر الدينية والانسانية .. وحجتهم الواهية في ذلك هو ان تلك (الشخصيات) الرسمية تقدم التبرعات للطائفة !.. والحقيقة الدامغة هي ان كل الوريقات النقدية التي (يتبرع) بها هؤلاء لا تساوي جزءا ضئيلا مما خسرته وما زالت تخسره طائفتنا بسبب كارثة التجنيد الالزامي !

في هذه الاونة التي يشتد فيها نضالنا من اجل منع سلب الحكومة لاوقاف نبينا سبلان عليه السلام ، تمتد ايدي الخونة الى اشكول رئيس حكومة اسرائيل (راجيفنا) منه (تشريفنا) باشتراكه في احتفالات ذكرى النبي شعيب عليه الصلاة والسلام ، ونحن ، معكم ، نرى في ذلك اهانة جارحة جديدة يوجهها المزعمون الدمى لنا ولانبيائنا ولدينا .. وبالمناسبة نود لفت الانظار مرة اخرى الى الكراسة التي اصدرتها دوائر رسمية لتدرس لاطفالنا .. هذه الكراسة طعنت تناقض ايماننا الديني في الصميم . فهي تناقض اعتقادنا الراسخ وتدعي ان نبينا شعيب عليه الصلاة والسلام تزوج وانجب وزوج احدى بناته الى النبي موسى عليه السلام ..

ان اعمق الاسف والمرارة يكمن في ان الشيخ امين طريف (الرئيس الروحي للطائفة) وقمها يخط يده ونحن نطالبه ان يوقف حالا تدريس مادة مناقضة لديننا في مدارسنا ولاطفالنا الذين سيتأرجحون في الشكوك بدينهم ان لم نتلافى هذه المأساة ونمنع وقوعها بلا هوادة .

اننا نعلن عن نزع ثقتنا في هؤلاء المزعمين ، نهائيا ، وندعوكم للعمل جميعا على احباط مؤامرتهم الجبانة الخائنة .. كما نعلن عن تاييدنا المطلق لاخوتنا شبان قرية جرفيش الذين لم تضمض لهم عين منذ بدء مؤامرة سلب اوقاف النبي سبلان عليه السلام والذين ما زالوا مثابرين على معركتهم العادلة من اجل تخليص تلك الاراضي من البراثن الجشعة .

ايها الاخوة الاحرار !

لتسمع صوتنا جماهيركم الغاضبة !

هبوا لنا ايديكم الشجاعة لنقطع دابر الرجعية الخائنة !

اطلعوا اقاربكم واصدقاءكم على هذا البيان الذي هو من اجل كرامتنا وعزتنا وشرف ديننا الحنيف وانبيائنا الكرام !

والى اللقاء ايها الاخوة في المؤتمر الصحفي الكبير الذي سنعقده في سبيل هذه الغاية :

والله عز وجل ، من وراء القصد.

(الشبان الدروز)

٢٠-٤-١٩٦٥

مطبعة الاتحاد التعاونية

ملاحق:

מסמך מס' 8: מכתב ממנהיגי הדרוזים באי"י לנציב העליון הבריטי ב-9 במארס 1940.

لفخامة المندوب السامي لفلسطين الأفخم

بوساطة سعادة حاكم منطقة الجليل المحترم

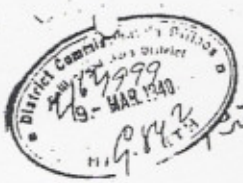

بعد الاحترام لعالي المقام نعرض نحن الموقعين امضاءنا ادناه بالاعلام عن انفسنا وبالنيابة عن عموم طائفتنا الدرزية في فلسطين نعرض لفخامتكم اننا اخذنا علم موثوق به بان البعض من الجمعيات اليهودية الغير مخلصين للحكومة البريطانية أيدها الله والذين لهم مقاصد بنفوسهم وسياستهم المغرضة الذين دائما يبثون دعايات غير صحيحة بل مطبقة على التضليل وحيث انهم يقولون انهم متفقون مع الدروز وانهم والدروز على سياسة واحدة بالعمل العالي انا به لذكره فحيث ان اقوالهم لهذه ونشراتهم المنشورة ليس حقيقية والدروز لم يتفقوا مع اليهود على عمل ما بدون استشارة الحكومة ورضاها بل الدروز هم مخلصون للحكومة الانكليزية اخلاصا تاما اليوم وقبل اليوم يأمرون بامرها وينتهون بنهيها والدروز يعتبرون اليهود ملة من الشعب الفلسطيني تحت سلطة الحكومة والآن اظهارا للحقيقة ونفيا لكل ما يقال عن الدروز من الدعايات السياسية الغير صحيحة اتينا باعراضنا هذا لفخامتكم تكذيبا عن كل ما يقال عن اعمال الدروز التي لا تتطابق على سياسة الحكومة البريطانية أيدها الله بنصرة وحيث اخلاص الدروز للحكومة البريطانية واستعدادهم للوقوف على مرضاتها اتينا مظهرين شعورنا واخلاصنا الدائم المقيم والختام تقبلوا الاحترام

امين طريف	حسين حمد الخطيب	سعيد حسين
عضو	عضو البلدية	بكفيا

המקור: ארכיון המדינה, ירושלים, מיכל 548/א, תיק 7/82/33.

ملاحق:

מסמך מס' 8: מכתב ממנהיגי הדרוזים באי"י לנציב העליון הבריטי ב-9 במארס 1940.

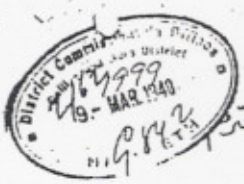

لفخامة المندوب السامي لفلسطين الاخطم

بوساطة سعادة حاكم منطقة الجليل المحترم

بعد الاحترام لعالي المقام نعرض نحن الموقعين امضا نا ادناه بالاصاله عن انفسنا وبالنيابه عن عموم طائفتنا الدرزيه في فلسطين نعرض لفخامتكم اننا اخذنا علم موثوق به بان البعض من الجمعيات اليهوديه الغير مخلصين للحكومه البريطانيه ايدها الله والذين لهم مقاصد بنفوسهم وسياستهم الممقوته الذين دائما يبثون دعايات غير صحيحه بل مطبقه على التضليل وحيث انهم يقولون انهم متفقون مع الدروز وانهم والدروز على سياسة واحده بالعمل الى حالا نبه لذكره فحيث ان اقوالهم لهذه ونشراتهم المنشوره ليس حقيقيه والدروز لم يتفقوا مع اليهود على عمل ما بدون استشارة الحكومه ورضاها بل الدروز هم مخلصون للحكومه الانكليزيه اخلاصا تاما اليوم وقبل اليوم يأمرون بامرها وينتهون بنهيها والدروز يعتبرون اليهود املة من الشعب الفلسطيني تحت سلطة الحكومه والآن اظهارا للحقيقه ونفيا لكل ما يقال عن الدروز من الدعايات السياسيه الغير صحيحه اتينا باجرا ات هذا لفخامتكم تكذيبا عن كل ما يقال عن اعمال الدروز التي لا تنطبق على سياسة الحكومه البريطانيه ايدها الله بنصره وحيث اخلاص الدروز للحكومة البريطانيه واستعدادهم للوقوف على مرضاتها اتينا مظهرين شعورنا واخلاصنا الدائم المقيم وبالختام نقبل الاحترام

(חתימות)

המקור נמצא בארכיון המדינה, ירושלים, מיכל 548/N, תיק 7/82/33.

كتاب موجه الى المندوب السامي وموقع من كافة القرى والقيادات الدرزية
يؤكدون موقفهم الحيادي من التنظيمات السياسية في فلسطين

העתק מכתב מיום 15 בדצמבר 1930 בנושא עמדת הדרוזים.

لدولة المندوب السامي بفلسطين) بواسطة سعادة حاكم الناصرة المحترم

من اعضاء العشيرة التي تألف من مجموعها سكان فلسطين بوجه العموم الدرزي الذي يبلغ عدد افرادها عابثاب العشرة الاف نفس الفا منه بستة عشر قرية وقد استوطنت هذه العشيرة الطائفة في فلسطين منذ القديم وتفرعت على وجودها في هذه البلاد مدة تزيد عن تسعة قرون واذ كانت ولا تزال حكومة فلسطين تعلم بالوظيفة الطائفية من المركز الوطني الذي يجب السكان بين سكان البلاد وقد صرحها عن صف الفعل في المجلس الوكالي سنة ١٩٢٣ وقد عينت فعلاً مستشاراً يوسف صالح خير كعضو ممثل للعشائر الدرزية في ادارة فلسطين

ولما سارت الحكومة في تشريعها دون ان يكون لها ممثلة البلاد الغرض الطائفية ٥ الدرزية الجاد في الحكام سياسية الاخيرة وقد اشتغلت رفوفها لشكل الدوائر العالية بقدم اشتغالها مع الاحزاب والهيئات السياسية في البلاد ولما اصدرت حكومة جلالة الملك الكتاب الابيض الاخير الذي فيه بينت سياستها التي تريد ان تتبعها في هذه البلاد وقد مع المسائل الاخرى ايجاد مجلس تشريعي يمثل فيه سكان البلاد ولما رأينا ان المشروع القديم سنة ١٩٢٢ الذي نص تأليف المجلس التشريعي كان فيه عدم رضاء لطوائف الطائفة الدرزية وخوفاً من ان يكون التشريعي فيما بتعلق بالمجلس التشريعي الاتي مبني على التشريع القديم وفي ذلك ما فيه من ضياع لحقوقنا في المستقبل ارتأينا لرفع هذه الدعوة لمقامكم والتي نرجو ان تحوز اهتمامكم وتدعمكم بما يجب

اشار سباب التي نستند عليها في طلبنا هذا فاهمها ما يلي

١ ان عدد افراد الطائفة الدرزية كما ذكرنا انفاً يبلغ العشرة الاف في هذه البلاد

٢ ان اكثرية ابناء هذه الطائفة ان لم يكن كلهم يملكون ارض وعقارات وهم من طبقة الفلاحين الذين اهتمت لحالهم حكومة جلالة الملك في تقاريرها الاخيرة واعتبرتهم من

٣ ان اعضاء الطائفة الدرزية جبلهم يقطنون في قطعة واحدة وهم اكثر من ثلثي الاهالي هم المالكين الوحيدين لهذه الطائفة الدرزية عدا قليل من الاجانب

٤ ان الخطة التي اتخذتها الطائفة الدرزية عدا قليل النسبة السياسية وهي خطة الحياد. وان هذه الخطة التي اتخذتها هذه تجعل طلبها هذا بجعل التمثيل طلب محق عن كل غاية اجنبية

يجب ايضاً هذا الطلب دون خطئها هذه تجعل طلبها

تجب مصلحتها الطائفية

٥ ان الطائفة الدرزية منذ قيام الاستقلال في شرائعها واحكامها الدينية ولمحاكمها الدينية وان الطائفة الدرزية لها طائفة اجنبية وحدتها واستقلالها الداخلي هذا وان يكون

٦ عادتها فانضمامها لاحد الطوائف الاخرى في امور تتعلق بشرائعها واحكامها الدينية الذي

سيكون ايضاً لا ضرورة له والعوائد الغريبة - وقد عرفت هذه الطائفة من مدة من الزمان

وحدها وبدها

وفي كان هذا امر سيرام اعضاء هذه الطائفة جبلهم فالموقعين بذيله الممثلين لهذه الطائفة

تقدمة عضيفاً يتقدمون لمقامكم برفع احترامهم ويرجون ان تتخذوا الاجراءات

هذا الطلب ولا يكون لدى مقامكم الرفيع الكافي لاجابة

حضرة الذي من جلالته بتعلق برفع احترامهم مع تاليد ولائنا واخلاصنا لمقامكم

ستدعنا بانتظار الاحترام

ك ١٥ تشرين ثاني سنة ١٩٣٠